الكسندر سوروكن

المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع

ترجمة : د. حاتم الكعبي

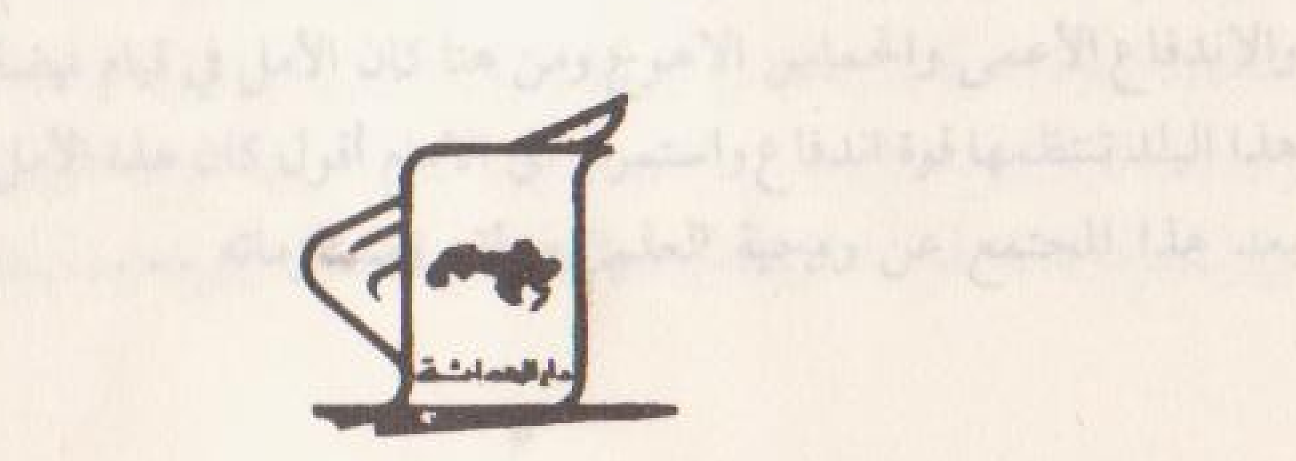


الحمرا- نزلة اللبان- بناية عساف
تلفون: ٨٠٦٣٥٩

الكسندر سوروكن

المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع

ترجمة: د. حاتم الكعبي



دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع

شركة مساهمة متحدة

تأسست سنة ١٩٧٩

سجل تجـــاري ١١١٧٤

المركز الرئيسي ـ بيروت ـ الحمرا ـ نزلة اللبان

بناية انيس عساف ـ الطابق السابع

صندوق البريد ـ ١٤/٥٦٣٦

تلفون ٨٠٦٣٥٩

قرار رقم ٣٠٨ ــ مرسوم ٢٢١٢

تمهيد

تتعاور هذا البلد ـ بين الفينة والفينة ـ تيارات فكرية ومذاهب سياسية واتجاهات اجتماعية مختلفة تكون لها في البلد جعجعة فكرية هائلة واصطراع شديد بين الفئات المتعصبة لها والقائمة ضدها حتى لتحسب أن قد انتظم البلد أعصار فكري يلف لفاً . . ثم يخمد هذا الاعصار وتهدأ الثائرة وينطوي الناس على نفوسهم كأنما نفضت تلك الثائرة الهوجاء على وجوههم غبار الفشل واليأس والقنوط والاعياء ، ونفثت في دمائهم معنى الخذلان والتراجع الى آخر حدود هذا المعنى مما يخيل اليك ان الفرد من هذه الأمة يحمل في طوايا نفسه خيبة جيش اندحر في ميدان الشرف على أثر خيانة وطنية شنعاء تكشفت عنها القيادة في المعركة الحاسمة . . .

أجل يخمد هذا الأعصار وتهدأ الثائرة الهوجاء وينطوي الناس على نفوسهم ترهقهم فترة ويشيع فيهم إعياء من شدة ما ارهقوا أعصابهم والهبوا إحساسهم وما استنفدوا من طاقة عصبية ضيعوها في غير جدوى . لأن ثورتهم النفسية كانت بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير . . فقد كان قوامها الحماس وحده ، وسرعان ما يخمد الحماس ان لم تمده العقيدة ، لأنها أمر أساسي في قوة الشعوب ، وأقوى العقائد ما كان سنادها العلم والمعرفة ، فما وفقت حركة كان قوامها الجهل والاندفاع الأعمى والحماس الاهوج ومن هنا كان الأمل في قيام نهضة صحيحة في هذا البلد تنتظمها قوة اندفاع واستمرار الى الامام أقول كان هذا الأمل بعيداً بمقدار بعد هذا المجتمع عن روحية العلم ومنطقه ومستلزماته . . .

ولعل من أخطر بوادر الجهل التي طغت على بعض الشباب في السنين الأخيرة ذلك الغرور الذي كان من نتائجه أن أصبح كثير من الناس يعتقدون بأنهم قد أوتوا المفتاح السحري الذي يمكنهم من الخوض في كل ميادين الفكر خوض المتفقه المتخصص فيها لا لشيء إلا لأنهم زودوا بنتف وعبارات مبعثرة لا تربطها رابطة علمية أومنطقية ـ يسوقونها للتدليل على صحة ما يذهبون اليه في كل مناسبة ، وعند الخوض في كل موضوع . ومن هنا عز الاقناع واستفحلت روح الجدل والمناظرة العقيمة وطبع التفكير بمفاهيم معينة جامدة نزلت من النفوس منزلة العقيدة فلا يمكن التعرض لها بالنقد والتمحيص والتجريح لما اسبغ عليها من الجلال الموهوم .

ولعل أغرب ما في هذه الظاهرة انك تجد التزمت والحرج في التفكير عند قوم تدور فلسفة الوجهة التي يلتزمونها على التغير الذي ينتظم المعالجة الديالكتكية فيهاجمون فلسفة الثبوت والكمال وينكرونها اشد النكران وينقمون عليها ، ولكنهم مع ذلك ينكرون عليك ان تتعرض لنقد آرائهم ومعتقداتهم ويرمونك بالمروق والخروج على منطق العلم والتقدمية إن فعلت ذلك . لأنك بهذا تنزع الى التشكيك في ثبوت آرائهم وكمالها . . .

ولقد كان من نتائج ذلك كله أن اشتدت الوطأة على القيم المتعارفة والأساليب الفكرية المألوفة في البلد ، فهوجم الدين وشكك فيه وانتشرت المادية ، وزلزلت اسس الاخلاق ، وتدسست في الكيان الاجتماعي نعرات مختلفة المرامي والاهداف . ولقد كان ذلك كله يبشر بالخير ونشاط الفكر لو أن الأمر كان قائماً على أسس ومقدمات علمية قد نجني منها الثمار من جراء الصيال الفكري وعرض الآراء ونقدها نقداً علمياً نزيهاً . ليثبت ما ينفع الناس ، ويذهب الزبد جفاءاً . ولكن الأمر ـ ويا للأسف ـ كان على خلاف ذلك . .

أنا لا أنكر أن التطور العالمي يستلزم منا تحويراً في بعض أساليبنا المألوفة وقيمنا المتعارفة ، ولكن هذا التحوير لا يتم بمثل هذه الأساليب الاستفزازية التهجمية الشاذة ،وإنما يتم عن طريق دراسة قيمنا وأساليبنا المتعارفة دراسة نقد وتمحيص في

ضوء مصلحتنا الحضارية وما يستلزمه التطور العالمي ، على أن تبنى هذه الدراسة على المنطق العلمي في النهضات وتلائم مقتضياتها القومية مع مقتضيات التطور العالمي ثم يخلص من ذلك كله الى نهج سوي يعمم في مختلف وجوه النشاط في البلد ليمد بعضه بعضاً لما ركز فيه من طبيعة المصلحة العامة والانسجام الشامل والضرورة التي تحفز كل فرد على الولاء له والاخلاص في اتباعه وبذل الجهد في تحقيقه . فإذا الأمة كلها صف واحد على أساس من المصلحة المشتركة ، وإذا النهضة تيار جارف من طبائع الافراد ونشاطهم . وفي هذا النحو من الاتجاه تنعدم العراقيل التي تقف في وجه التيار ـ تلك العراقيل الداخلية ـ وينعدم احتمال خروج المنشقين على هذه الحركة . فأما أن تجيء الحركات الاصلاحية المزعومة وفي طليعتها التهوين من قيم المجتمع المألوفة واستفزاز بعض الفئات من الناس فذلك أمر أقل ما يقال فيه أنه يتعارض مع منطق علم الاجتماع في هذا الباب ، ولا يقر صحته هذا التاريخ الانساني المتطاول ، إلا فيما يزعمه بعض المتعصبين الذين يستخلصون قوانين اجتماعية من أخيلتهم وأوهامهم لا من الواقع الذي هو وحده موضوع العلم .

لقد جاءت الحرب العالمية الثانية فعمت العالم كله أزمات اقتصادية واخلاقية ونفسية وزلزلت اسس التوازن والاستقرار . وتردى الوضع العام في البلد تردياً كان الباعث على تشبث بعض الناس بالتعويض الفكري فيما حسبوه منجاة لهم من هذا الجحيم الاجتماعي الذي يعانون ويلاته فكانت المادية مفزع هذه الفئة ومستغاثهم لأنها تؤله العامل الاقتصادي ، والظروف الحربية تسبغ على العامل الاقتصادي معنى من معاني الآلة في التحكم بمقدرات الأفراد والمجتمعات . . ولأنها (اي المادية) تنكر أهم اركان الاخلاق وتنفي المسؤولية الخلقية ولا تقر التضحية في سبيل الواجب ، والحرب تقدم البرهان ـ من قريب ـ على صحة ذلك في البلاد المتأخرة ، وهذا ما لمسه الناس وراوه رأي العين والخبرة في المعاملات الرسمية والاجتماعية على السواء . ولأنها (أي المادية) لا تزود النفس بالطمأنينة والاستقرار لأنها تلتزم الجبرية فيما تلتزم وتجعل الانسان رهن محيطه وظروف بيئته .

ولما كان العالم كله مضطرباً مقلقلاً بكارثة الحرب فقد استولى على الناس الفزع والقلق والاضطراب والخوف . . ورأى المراهقون ومن في حكمهم ، إذ هم أشد الناس تأثراً واستجابة للظروف خاصة وانهم في مرحلة من النمو تتميز بشدة التعلق بالقيم الدينية والخلقية والجمالية وما اليها . . . اقول رأي هؤلاء المراهقون ومن هم في حكمهم ممن يعانون الاضطراب والقلق النفسي أن فيما يقع في مجال خبرتهم برهاناً على بعض دعاوى المذهب المادي فتعلقوا به والتزموا نتفاً من التفسير الميكانيكي قوامها الانكار والنفي ولا شيء غير الانكار والنفي . فالروح غير موجودة ، والعقل غير موجود ، والله غير موجود وهلم جراً وهلم جرجرة . . .

ولقد حفزتني هذه الظواهر أن أتتبع المذهب المادي في مختلف وجوهه وأن اطلع على منطقه وأساليبه في التفسير ولطالما اشتدت فيّ الرغبة لنقل بعض البحوث في هذا الباب الى اللغة العربية ، فحققت هذه الرغبة طوراً وحالت دون تحقيقها أسباب لا مجال لذكرها ـ أطواراً أخرى . وهذا البحث الذي امهد له من البحوث التي كتب لها أنت تنقل الى العربية .

وهنا لا بد لي أن أقدم للقارىء الكريم نبذة موجزة عن التفسير الميكانيكي قبل عرض المدرسة الميكانيكية في علم الاجتماع لكي يتمثل القارىء صورة هذا التفسير ومداه .

المذهب الميكانيكي اسم يطلق على النظرية التي ترى بأن الظواهر الطبيعية يمكن بل يجب تفسيرها بالرجوع الى المادة والحركة وقوانينها . ان هذا الاصطلاح يستعمل في معان مختلفة في مواضيع مختلفة ويتوقف ذلك على طبيعة الرأي المناهض الذي يقصد من هذا الاصطلاح مناقضته ومناهضته ، ومن أمثلة هذا الاختلاف في الاستعمال : الميكانيكية ضد المذهب الطبيعي الذي يسمى بلغة الفلسفة Super - Naturalism ، والميكانيكية ضد الغائية Teleology ، والميكانيكية ضد المذهب الحيوي Vitalism ، والميكانيكية ضد النشوء emergence . ويتوقف تعداد هذا الاستعمال قليلاً أو كثيراً على السياق التاريخي لهذا التناهض

وهذا التضاد . ولعل ابرز مرحلة تاريخية اشتد فيها النشاط الفكري في هذه الناحية من التفكير هي مرحلة القرن السابع عشر الذي شاعت فيه « الفلسفة الميكانيكية » .

لقد كانت النهضة العلمية ـ بعد العصور الوسطى ـ على أيادي « كوبرنيكس ، وكبلر ، وغاليليو » واضرابهم من المعاصرين قائمة ـ الى حد كبير ـ على تطبيق الطريقة الميكانيكية في تفسير الطبيعة ولقد قوّى هذا النوع من التفسير فرانسيس بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦) بمعارضته للطريقة الغائية والتفسير الغائي وقبوله المذهب الميكانيكي في التفسير العلمي . كما ان ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠) اعتبر هذا النوع من التفسير (أي الميكانيكي) الطريقة العلمية الحقة لمعالجة الطبيعة ودراستها والبحث فيها . وهو وان لم يكن من الذريين إلا أنه ينكر كل خصائص المادة ما عدا خصائصها الكمية ، ويقر بأن الطريقة العلمية هي طريقة ميكانيكية صرفة . وهو يرى بأن كل الظواهر المادية في الاجسام الحية ، وكل شيء في العالم ـ ما عدا القوة العاقلة في الانسان ـ يمكن تفسيرها بالتفسير الميكانيكي الصرف . ومنذ ذلك الحين أصبح المذهب الميكانيكي الطريقة المألوفة في العلوم الطبيعية ، وكان من نتيجة ذلك أن اصبحت المعضلة الفلسفية المعقدة هي البحث عن طريقة مرضية للتوفيق بين النظرة الميكانيكية للطبيعة ، وبين النظرة الغائية والمثالية للكون ومع أن ليبنتز (١٦٤٦ ـ ١٧١٦) يقر بضرورة ارجاع جميع الظواهر الطبيعية الى الحركة ، إلا أنه يرى أن الحقيقة الأزلية تتكون من مراكز للقوى غير متناهية من حيث العدد تلك هي الذرات الروحية أو الجواهر الروحية (Monads) التي يصورها « ليبنتز » على أنها تشبه العقول بمعنى من المعاني . وهو يرى أيضاً بأن التفسير الميتافيزيقي يجب ان يكون غائياً ، واذن فالمذهب الميكانيكي هو التفسير الصحيح لانكشاف الحقيقة (Reality) في الطبيعة وظهورها . كما ان « لطزه » (١٨١٧ ـ ١٨٨١) في القرن التاسع عشر قد استمد أصل ما ذهب اليه

من « ليبنتز » حيث يقول أن هدف فلسفته هو البرهنة على أن مدى المذهب الميكانيكي مدى عام مطلق . كما أن « كانت » يعتبر المفاهيم الميكانيكية وسائل صحيحة في التفسير العلمي . فمهومة السببية ، عنده ، هي قوام خبرتنا . ومن هنا كانت هذه المفهومة هي المسيطرة على تفكيرنا ورأينا حول الأشياء في عالم الخبرة . أما المذهب الغائي فهو وان كان وسيلة ضرورية لتنظيم بحوثنا في المادة ، إلا انه لا يزال مبدأ ذاتياً ، لا يمكن الاستبصار فيه أن يوصلنا الى أصل أي شيء . إلا أن « كانت » قد انكر أن تكون الاخلاق خاضعة للتفسير الميكانيكي لأنه يرى أن هذا الفرع من المعرفة لا يدخل في نطاق العلم . ولقد حذا حذو كانت كثير من الباحثين والمفكرين من امثال Dubois - Reymond , F . A . Lange , Helmholtz Maxwell , Thomson , Clausius وغيرهم كثير حيث أكدوا على ان التفسير الميكانيكي هو الطريقة الصحيحة في المعالجة العلمية ولقد سعى «Wundt» لايجاد تبرير منطقي يبرر به الدعوى بأن التفسير الميكانيكي هذا هو وحده النظرية التي بإمكانها أن تقدم مفهومة صحيحة للعلية الطبيعية «Natural Causabty» غير أن مفكرين أحدث من هؤلاء ذهبوا مذهباً يتعارض مع ما ذهب اليه هؤلاء المفكرون بهذا الصدد . حيث يرى المحدثون بأن المقدمات التي يستند اليها التفسير الميكانيكي هي مقدمات يقينية «Dogmatic» قائمة على استعمالها استعمالاً موفقاً في العلم . ومن هؤلاء المفكرين . Stallo , Mach , Cornelius , Helm .

أما النظرية الفلسفية الميكانيكية التي تسعى لتفسير العالم فمجملها محاولة اعتبار العالم كله منظومة مقفلة من الأسباب والآثار والنتائج ، بحيث ان كل تغير حادث في هذه المنظومة يمكن ان يعزى الى تغير في الحركة ، ومن هنا يتبين بأن المذهب الميكانيكي يرادف المذهب المادي مرادفه تامة من الناحية الفلسفية هذه[1] .

(1) The Ency clopedia Americana .

ولقد بدأت هذه العلاقة أو هذا الترادف منذ ظهور المذهب المادي ، ولعل Anaxagoras هو ابرز الماديين المتقدمين من فلاسفة الاغريق الذين التزموا التفسير الميكانيكي هذا ، حيث يقول عنه « ارسطو » أنه يقدم التفسير الميكانيكي في كل حين . ولقد حذا حذوه من بعد « ليوسبوس » و « ديمقريطس »[1] .

أجل لقد وفق العلم في وضع الفرضيات وحل المشاكل عن طريق السببية الميكانيكية ، ففسر الجاذبية بقانون الجذب ، والفعالية الكيمياوية ، بالألفة الكيمياوية ، والضوء بالأمواج الضوئية ، وأصل الأنواع بالانتخاب الطبيعي[2] . ولكن هذا يجب أن لا يدفعنا الى التطرف والمغالاة في قيمة هذا النوع من التفسير .

أما في علم النفس فللمذهب المادي وجوه ميكانيكية في التفسير كثيرة كلها تنكر الغريزة وتعارض المذاهب الغائية في علم النفس ، وإذا حدث أن لجأت هذه التفاسير الميكانيكية الى استعمال الغريزة فهي انما تستعملها بمعنى آخر يختلف عن الاستعمال المألوف في المذاهب الغائية ، إذهي لا ترى هذه الغريزة إلا مجموعة من الأفعال المنعكسة المعقدة كل التعقيد وليست هذه الأفعال المنعكسة إلا أفعالاً ميكانيكية صرفة . حتى إذا صرح الاستاذ « مكدوكل » في كتابه « علم النفس الاجتماعي » المطبوع سنة ١٩٠٨ بأن الفاعلية الغريزية أمر لا يمكن تفسيره كله على أساس ميكانيكي قامت ضده في امريكا حملة عنيفة قوامها السلوكيون الذين ينكرون الغريزة انكاراً يشيع فيه التطرف والاطلاق . ويمكن تلخيص رأي هذه المدرسة في هذا الباب بعبارة واحدة هي : ان كل الحوادث يمكن تفسيرها تفسيراً ميكانيكياً . ولما كانت الأعمال الغريزية لا يمكن تفسيرها تفسير ميكانيكياً ، إذن فلا وجود للأعمال الغريزية هذه ، بل ولا وجود للغريزة وهكذا يكون العجز اسلوباً من أساليب التفسير والنفي والاثبات[3] .

(1) Bertrand Russell , The History of Western Philosophythought. P . 82 .

(2) Mc Dougall , modern Materialism and Emergent Evolution .

(3) Evolution In The Light of medern Knowledge , P . 410 .

ليس هذا فحسب بل أن هناك أساليب وقواعد في التربية والتعليم قائمة على أساس من المذهب الميكانيكي هذا ، فقد كانت القوانين الشائعة في التعليم في امريكا سنة ١٩٢٥ هي قوانين التكرار ، والحداثة ، والأثر ، وهي القوانين التي وضعها « ثورندايك » إلا أن هذه الوجهة من الرأي قد تغيرت بعد ذلك ، وانقلب علم النفس والتربية متجهاً الى الغائية[١] .

ان التفسير الغائي هذا يتضمن حرية الانتخاب انتخاب الوسائل التي يتوصل بها الكائن الحي لتحقيق هدفه . ولكن المذهب الميكانيكي ينكر هذه الحرية ويعتبر المسألة في هذا الباب مسألة رجع ميكانيكي لا غير ، واذن فالتفسير الغائي يعتبر السلوك منساقاً الى هدف ينتظمه ، اما التفسير الميكانيكي فيعتبر السلوك رجعاً معيناً لحافز بيولوجي ، وقوام هذا الحافز بالطبع حافز كيمياوي مادي [٢] .

ومن غريب آراء المذهب المادي وتفاسيره الميكانيكية ادعاء كابانس «Cabanis» بأن الحياة العقلية للانسان هي نتاج دماغه وجهازه العصبي الذي ينتج الافكار بنفس الطريقة التي يفرز الكبد فيها الصفراء . فعندما يدخل الطعام الى المعدة تبدأ عملية الهضم . وعندما تصل المؤثرات الحسية ـ عن طريق الحواس والجهاز العصبي ـ الى الدماغ يهضمها «Digests» الدماغ ، فيفرز التصورات والافكار ، وإذن فالانسان في خبرته العقلية والخلقية خاضع للقوانين الطبيعية ، خضوعه في حياته البدنية والمادية[٣] .

ولقد كان من تأريخ المذهب الميكانيكي يوم استفحل أمر المادية الذرية ، ان اعتبر الفكرة ظلا ينبعث عن حركة الذرات في المخ ، وعلى هذا الاساس كانت الشخصية عبارة عن مشهد متحرك لاشكال شبحية وصورة شبحية سريعة المرور

---

(١) Evolution in the Light of modern Knowledge p. 445- 446.

(٢) Evolution In the Light of medern Knowledge , P . 124 .

(٣) Demiashkevich , An Introduction To the Philosophy of Education P . 76 .

تروح وتجيء . . . ومن هنا كانت المادية الحديثة تلزم علم النفس ان يكون ميكانيكي التفسير[١] .

واذن فالمذهب المادي والتفسير الميكانيكي لا يرى في الادراك والتفكير والذكاء والعمليات العقلية الاخرى غير تتابع الاحساسات والفكر والانطباعات تتابعاً ميكانيكياً صرفاً . أما التفكير بالاشياء وادراكها عن طريق علاقاتها الزمانية والمكانية والعلية ، ذلك الادراك الذي يلعب دوره الهام في توجيه اعمالنا ، والذي تنضوي تحته حريتنا في الاختيار والانتخاب والتوجيه أقول أما ذلك كله فينكره التفسير الميكانيكي بل يتجاهله وهنا هنا يتحطم المذهب الميكانيكي ويبدو اسرافه ظاهراً للعيان [٢] .

ثم امتد التفسير الميكانيكي وراح يتدسس لتفسير العواطف والرغبات والانفعالات والميول وما اليها فأبتدعت لهذا الغرض نظريات كثيرة أهمها اقرار التوازن والتعادل في الكائن الحي من الناحية المادية ، ولعل هذا القانون لا يختلف عن القانون الثاني في الحرارة الذي فحواه تعادل الحرارة في خليط من ماء بارد وآخر حار . ومنها نظرية الاعادة التي ابتدعها الدكتور Rignano والتي فحواها بأن في الكائن الحي خاصية الاعادة وهي ميل الانسجة الحية بل الكائن الحي كله الى اعادة ما يتلف منه او ما ينقصه . وهذه الخاصية هي اساس ميكانيكية النشاط العضوي في الكائن الحي ، بل هي اساس ميكانيكية الكائن الحي كله ، تفكيره واهدافه وسلوكه وما يتصل به . كما انه يرى ان اغلب الميول ناتج عن دوافع فسلجية تنتظمها هذه الخاصية ، فالميل الجنسي ناتج عن امتلاء الجهاز التناسلي ، والغدد التناسلية بالافراز . والجوع ناتج عن اختلال الحالة الكيمياوية في الدم . وصفوة القول ان نظرية «Rignano» تتلخص بأن المادة الحية «Living»

---

(١) Mc Dougall , modern Matérialism And Emergent Evolution P . 20 .

(٢) Mc Dougall , modern Matérialism And Emergent Evotution P . 44 - 45 .

«matter» ذات ميل لاقرار حالة ثابتة من التوازن ، فهي تسعى الى اعادة هذه الحالة كلما اعتورها الاختلال . وهو يذهب الى كل تأثر حسي يترك انطباعاً في الجهاز العصبي ، ويكون هذا الانطباع اساساً للذاكرة من بعد حيث تسلك عملية التذكر تلك الممرات العصبية التي مر فيها الانطباع الحسي لأول مرة عند حدوثه [١] واذن فعملية التذكر قوامها السببية الميكانيكية .

اما «S. Alexander» فيرى ان النشاط العقلي كله عامل او حلقة واحدة في هذه السلسلة من السببية الميكانيكية[٢] .

وأما «R. y. Sellars» فيذهب في كتابه « المذهب الطبيعي التطوري «Evolulionary Naturalism» الى ان كل ما هو نفسي قد تطور ونشأ عما هو مادي بحت ، نشأ من العالم الميكانيكي الذي ليس له شيء من طبيعة العقل . وان طريقة هذا النشوء طريقة ميكانيكية صرفة .

ان المدارس السلوكية في علم النفس هي وجه من وجوه المذهب المادي في هذا الحقل من المعرفة وان كان قد انقلب بعضها الى التشبث بالتفسير الغائي كمدرسة « يونج » ومدرسة « فرويد » واضرابها . . . ولعل من المفيد هنا ان نعرض للمدارس السلوكية بايجاز اتماماً للفائدة واستيفاء لبعض مستلزمات هذا التمهيد .

تتميز المدارس السلوكية في علم النفس بكونها تتخذ التفسير الميكانيكي طريقة في البحث والتدليل . وفيما يلي بعض المآخذ التي تؤخذ على المذهب السلوكي يتبين منها القارىء بعض ما يذهب اليه هذا المذهب من التفسير الميكانيكي :

١ - ليس كل ما يدور في خلد الانسان من آراء مجردة ، ومثل عليا ، وإيمان،

---

(١) Mc Dougall , Modern Matérialism and Emergent Evolution P 200 - 220 .

(٢) Mc Dougall , Modern Materialism and Emergent Evolution P 261 .

وقيم عامة ، وطموح ، وعواطف ، أقول ليس كل ذلك مما يمكن إخضاعه للتجربة والقياس اللذين يصطنعهما المذهب السلوكي . فالطفل، مثلا ، يعرف مفهومة العدد أو مقولته ، فيعرف ان اثنين وإثنين يساويان أربعة ، دون أن يجرب كل اثنين في الكون من الاشياء .

٢ - ليست كل المظاهر الحياتية عند الانسان هي مظاهر كمية وحسب ، بل أن هناك مظاهر نوعية أيضاً .

٣ - إن المنبه «Stimulus» في المذهب السلوكي قد عاد غامضاً واسعاً غير محدود ، وصارت المعاني والمفاهيم التي يشملها المنبه كثيرة جدا - وأوسع ما يعنيه الحافز الفسلجي الذي اتخذه المذهب السلوكي في البداية وقصر معنى المنبه عليه - فهو يعني فيما يعني الوضع الراهن ، والهدف المقصود . . . وما شاكل . فالكرسي مثلا ، ومائدة الطعام ، والسمفونيه ، والشخص الحبيب ، والحديث الشيق أو الممل ، كل اولئك منبهات ، وهكذا صار هذا المذهب - يمثل هذا التوسع والتحوير فيما عنى بالمنبه الفسلجي «Stimulus Physiological» - يهدم الطريقة الفسلجية التي يستند اليها (وطسن) . ولقد عمدت هذه السلوكية الى مفردات وتعابير كالعملية الرمزية «Symbolic Process» ،والمنبه الرمزي،والمنبه التعويضي «Substitute Stimulus» من دون أن تبين لنا كيف تمت الميكانيكية في هذه التعابير الفسلجية للرمز ، إن كانت هناك ميكانيكية . ذلك ان هذه الميكانيكية تحوم من حولها الشبه والشكوك .

٤ - إن كل ما هو نفسي «Psychic» فهو من قبيل المزاج الفسلجي على حد تعبيرهم . وليس هناك من سر وراء الابداع التصوري عند المفن في النحت والموسيقى والتصوير ، والأدب والفنون الاخرى فما هذه كلها الا روابط ميكانيكية من قبيل رابطة المنبه والرجع S-R .

٥ - إن أساس نظريتهم في التعلم أساس مشكوك فيه . ذلك انهم يدعون ان التعلم اثر من آثار التكيف الذي يتم خلال عملية الخطأ والتجربة تلك العملية التي

تجري اتفاقاً ومصادفة ـ دون تدبر أو تصميم ـ حيث يتم التعلم خلالها بأن يركز الانسان أو الحيوان نشاطه حول ما يشبع حاجاته ومنبهاته الفسلجية ، فهو إذن نتيجة الترابط الملذ للحركات البدنية .

٦ً ـ إن إخضاع الحيوان لطرق التجربة يغير كثيراً من أوضاعه النفسية ولذا فإن النتائج المختبرية عن سلوك هذه الحيوانات هي نتائج مشكوك فيها ـ من الناحية النفسية ، أما الناحية الفسلجية فقد تكون اقرب الى الصحة . ذلك ان الحيوان ليس قطعة كيمياوية لا تغيرها ظروف التجربة المصطنعة[1] .

ولعل مما يجدر ذكره بهذا الصدد أن المذهب السلوكي هذا ليس مذهباً مستحدثاً ، وإنما هو قديم من حيث الجوهر، كان معروفا في علم النفس الذري الديمقريطي (نسبة الى ديمقريطس) .

ولعل أوضح ما تتأدى اليه فلسفة هذا المذهب هو ما يجمله قول (ديدْرو Diderot) وهو مادي تطوري ، أو طبيعي ومن أشهر معتنقي هذا المعتقد في القرن الثامن عشر ؛ حيث يقول ما نصه : « إن الهدف الحقيقي للحياة متضمن في الملذات والمسرات التي يمكن أن تحققها الحياة . فاحتساء الخمرة الجيدة ، وتناول الطعام اللذيذ ، والاستلقاء على الفراش الناعم الوثير . . . هذا هو كل ما يكون معنى الحياة ومفهومها (The Sense of Life) . أما ما يتبقى (أو ما هو دون ذلك) فهو فراغ وعبث لا معنى فيه) ويقول D , Alember : « أجل إنه من عبث تفكيرنا وضياعه ، وضعف عزتنا ، وضيق نظرنا . . . إلا أنه لا شيء ثابت واضح ملموس الفائدة ، غير الشرب والأكل والحب والنوم » . هذه هي الفلسفة التي يتأدى اليها المذهب المادي ، والمذهب التطوري المادي ، أو المذهب السلوكي . . .

---

(١) - Demiashkevich , An Introduction to the Philosophy of Education , P . 101 - 103 .

وصفوة القول أن المذهب المادي ـ من الناحية الاخلاقية ـ ينكر حرية الارادة ، ويعتقد بالجبرية « Determinism » ، ويذهب الى أن كل عمل ما هو إلا سلسلة سببية مبدؤها الحوافز والدوافع الفطرية(وهذه قوامها أمور كيمياوية ـ فيزياوية) ، وإن هذه السلسلة السببية خاضعة للقوانين الميكانيكية الطبيعية ، وتكون نتيجة هذا المذهب ، من الناحية الاخلاقية ، إنعدام الشر والخير ، والتبعة أو المسئولية الخلقية . وليست التضحية في سبيل الواجب ـ في نظر هذا المذهب ـ إلا ضرباً من الحمق والجنون[1] .

لقد اجتاحت المادية الذرية أبان القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ـ علم الحياة الذي ما يزال ناشئاً حينذاك ، فنفذت الى مفرداته وصاغتها بشكل خاص واستخلصت منه دلائل ومبادىء دعمت بها نظرتها . ثم انسجمت مع النتائج التي توصلت اليها الفسلجة حينذاك ، حيث كانت الفسلجة ترتأي آنذاك ـ إمكانية تفسير جميع أعمال ووظائف البدن وخاصة الدماغ تفسيراً ميكانيكياً . وبذلك أصبح من المتعذر الركون الى نظرية (ديكارت) التي فحواها أن الدماغ هو موطن التلاقي والتداخل بين عالم المادة وعالم العقل ، وأن الغايات والاهداف العقلية التي تستوطن أدمغة البشر تتدخل تدخلاً فعالاً بواسطة هذه الأدمغة ـ في مجرى الحوادث ، فتحولها وتخضعها لاشباع الرغبات الانسانية . زد على ذلك أن نظرية دارون حول اصل الانواع بواسطة الانتخاب الطبيعي قد أدت الى قبول نظرية التطور العضوي فمهدت بذلك السبيل الى اعتبار كل أعاجيب الوظائف والتركيب ، وما يتعلق بهذا التركيب من تكييف ـ أقول الى اعتبار كل ظاهرة من ظواهر الاجسام الحية ـ ما هي إلا نتاجا لعملية ميكانيكية صرفة في التكيف والتطور استمرت خلال ملايين السنين . ومن هنا أدت المادية الذرية Atomic Materialism إلى مادية علوم الحياة ، تلك المادية التي انسجمت وإياها

---

(١) Demiashkevich , An Introduction to the Philosophy of Education , P . 15 .

وأصبحت موضع السناد من هذه الناحية . لقد كانت المادية الذرية من حيث الاصل نظرية مقصورة على العالم اللاعضوي ولكن المادية العضوية كانت امتداداً وتوسيعاً لتفاسير المادية الذرية ، ذلك انها نقلت هذا النوع من التفسير الى دائرة الكائنات الحية والى الانسان نفسه ، والى تفكيره وأعماله ، وانتهى هذا الامر بأن اضمحلت المادية الذرية ، وأصبحت أثراً بعد عين ، ولم تبق إلا المادية البيولوجية Biological materialism . ومن هنا يتبين ان النظرة الميكانيكية التي تتجاهل العقل وأثره في الحياة هي خليفة المادية الذرية تلك التي انقرضت منذ زمن غير قريب[1].

فقد كان من سلطان علم الحياة أن أثر في تفكير رجال العلم ودفعهم لأن يفكروا تفكيراً بيولوجياً في العالم بدل التفكير المكيانيكي. إذ افترض علم الحياة أن كل شيء في العالم يتطور ، ومن هنا سهل الافتراض والتصور بأن هناك غاية وهدفاً وراء هذا التطور . وكان غير دارون كثير من العلماء قيذهبون الى أن التطور يبرر الاعتقاد بالغاية الكونية Cosmic purpose ثم كان من ذلك أن اصبحت فكرة الكائن الحي مفتاح تفاسير القوانين الطبيعية تفسيراً علمياً وفلسفياً ، وهكذا نبذ التفكير الذري الذي تميز به القرن الثامن عشر ، وأعتبر تفكيراً بالياً تقادم عليه العهد فهو لا يلتئم مع التفكير الحديث وهذه الوجهة من التفكير قد أثرت حتى في الناحية النظرية من الفيزياء . كما انها أثرت في علم السياسة politics حيث دفعته على التأكيد على الهيئة الاجتماعية بدل الفرد . ولقد كان هذا النوع من التفكير منسجمًا مع القوة النامية للدولة . كما انه كان يتمشى مع المذهب القومي او التفكير القومي الذي يمكن تدعيمه بمذهب دارون في تنازع البقاء وبقاء الاصلح حيث يسبغ هذا الصلاح على الامم بدل الافراد . ومن هنا يتبين أن علم الحياة أول من ثار في وجه التفسير الميكانيكي

(1) Mc Dougall , Modern Materialism and Emergent Evolution , P . 9 - 10 .

من العلوم[1]. ذلك ان هذا التفسير الميكانيكي لم يقنع علماء الحياة ولم يكفهم في تفسير الظواهر الحياتية ، لذا كان الحافز شديداً للاهتداء الى وجهة أخرى من التفسير غير قوانين المادة والحركة يمكن بها معالجة حقائق الحياة . ومن هنا نشأ ما يناهض علم الحياة الميكانيكي ار المذهب الميكانيكي البيولوجي حيث كان المذهب الحيوي Vitalism الذي يرى بأن في كل كائن حي مبدأ حيويا موجها .Directive Vital Principle

ولقد كان العلامة «H. Driesch» أول من التزم هذا الرأي خاصة . ثم جاء من بعده «Lloyd Morgan», وآخرون غيره والتزموا نظرية النشوء لا على اساس انها تناهض المذهب الميكانيكي البيولوجي وحسب ، بل على انها تناهض المذهب الميكانيكي عامة سواء كان في الكيمياء أو العلوم المادية الاخرى . ولقد سمي مذهب النشوء هذا في علوم الحياة بالمذهب الحيوي النشوئي emergent vitalism لتمييزه عن مذهب « درايش » الذي يسمى المذهب الحيوي الجوهري[2] substantial vitalism .

لقد تنكر كثير من العلماء وعلى رأسهم العلماء الماديون للمذهب الحيوي ظناً منهم ان هذا المذهب مناقض للعلم . ان فحوى المذهب الحيوي هي رفض الاعتقاد بأن حقائق علم الحياة وحقائق الحياة والعقل يمكن تفسيرها تفسيراً كاملاً بمفاهيم ومباديء هي من قبيل المفاهيم التي تعالجها العلوم المادية في الوقت الحاضر، وهذه المفاهيم (cenceptions) والمباديء ـ كانت الى عهد قريب جداً ـ ميكانيكية صرفة ، اذ هي تذهب الى ان الحاضر وليد الماضي وهو الذي يعينه ويقرره ، وان المستقبل يمكن التنبؤ به تنبأ صحيحا بمعرفة مجرى ماضيه وحاضره . وهذا المنطق اذا هو طبق على اعمال الانسان لا يترك مجالا للاعتقاد بحقيقة مجهوداتنا وآثارها

(1) Bertrand Russell , The History of Western Philosophy , P 754 .

(2) دائرة المعارف البريطانية تحت مادة mechanism .

ومفعولها وكفاحنا وسعينا نحو الاهداف والمثل العليا [١] .

ولكن هذا كله لم يعره المفكرون الماديون اي اهتمام . فقد اشتد الميل ـ في اواخر القرن التاسع عشر ـ للبرهنة على بطلان الاعتقاد القديم الذي مؤاده : ان الانواع هي نتيجة خلق خاص، وان كل عضو أو جهاز ميسر لما خلق له . ولقد غذت هذا الميل نظرية التطور، حيث اندفع الباحثون للبحث في هذه الناحية على اسس كيمياوية ـ فيزياوية . ومن هنا اعتبر علم وظائف الاعضاء كيمياء وفيزياء الحياة، وصار يدرس على هذا الاساس. ومن هنا ايضا نشأت فروع متعددة في هذه الدراسة منها : فيزياء الكائن الحي (Biophysics) وكيمياء الكائن الحي، والفيزياء السيكلوجية. وبهذه الطريقة قامت المدرسة المادية في الفسلجة[٢] .

ولقد تفرعت من المدرسة البيولوجية مدارس كثيرة منها المدرسة البيولوجية ـ السيكلوجية التي ترى بأن ما يميز الكائن الحي عن غيره من الكائنات غير الحية هو كون الكائن الحي يكافح وينشط لغاية ـ تدفعه عليها الغرائز والميول الفطرية، وقد لا يعلم الفرد من امر هذه الغرائز والميول شيئاً، ولكنها على كل حال منساقة فاعلة نحو غاية او هدف . وعلى رأس هذه المدرسة « رسل » و « هالدين Y . S . Haldane وترى هذه المدرسة بأن الوظيفة « Function » ما هي الا رجع منظم، ينتظم الكائن الحي كله، وان ليس هناك عقل يسيطر على البدن، وانما كل ما في الامر هو ان الكائن الحي يرجع ارجاعا على الحوافز والمنبهات[٣] .

ولقد كان من دلائل المذهب الميكانيكي في علوم الحياة، والفسلجة منها خاصة ما يلي : ان حوادث الاجسام الميتة هي ـ من حيث الاساس ـ من شاكلة تلك الحوادث التي تعانيها الاجسام غير العضوية . ولما كان الجسم الحي لا يضم

---

(١) Mc Dougall : An Introduction to the social Psychology P . 405 .

(٢) Evolution in the light of modern knowledge , P . 263 .

(٣) Mc Dougall , Modern Matérialism And Emergent Evolution P , 179 .

من المواد الا ما يحتويه الجسم الميت، وجب ان تكون في حوادث الجسم الحي امكانية الخضوع للتفسير الميكانيكي . . . هذا هو ما تذهب اليه علوم الحياة الميكانيكية وهذا هو منطق الفسلجة في هذا الموضوع .

هذا عرض مجمل للتفسير الميكانيكي في أغلب ميادين المعرفة التي تدسس اليها . ولا بد لنا قبل ان نفرغ من هذا التمهيد ان نقول بأننا قد الزمنا بان نشير في مقدمة هذا البحث الى أن التعريب قد اجرى بتصرف . ونحن نقول ان هذا التصرف المزعوم يستلزمه فقه اللغة العربية وطريقتها في الأداء .

ولقد كانت ضرورة استيفاء البحث تفرض علينا تعريب مذهب « باريتو » الذي هو جزء من هذه المدرسة، إلا ان ذلك لم يتيسر لنا . ولذا وجب التنبيه .

د . حاتم الكعبي

تعريف بالمؤلف

ولد البروفسور (بترم الكسند روفش سوروكن) في مدينة « توريا » من اعمال روسيا في ٢١ كانون الثاني ١٨٨٩ وتخرج في كلية المعلمين في مقاطعة (كوستروما ـ روسية) سنة ١٩٠٦ وحصل على شهادة الدكتوراة في علم الاجتماع سنة ١٩٢٢ . وجاء امريكة سنة ١٩٢٣ وصار مواطناً فيها سنة ١٩٣٠ ودرس في جامعتها وبقي استاذاً في جامعة هارفارد منذسنة ١٩٣٠ وكان محررا لجريدة في بطرس برج سنة ١٩١٧ وكان عضواً في اللجنة التنفيذية لفلاحي روسية قاطبة سنة ١٩١٧ وسكرتيراً لرئيس وزارتها سنة ١٩١٨ وعضواً في الهيئة التأسيسية الروسية سنة ١٩١٨ ورئيس المؤتمر العالمي للعلوم الاجتماعية سنة ١٩٣٧ وعضوا في اكاديمية العلوم الاجتماعية في امريكة وهو ارثوذكسي يوناني .

ومن مؤلفاته الكتب الآتية (الجريمة والعقوبة) سنة ١٩١٤ و (تولستوي الفيلسوف) سنة ١٩١٥ و (مبادي علم الاجتماع) سنة ١٩١٩ و (منظومة علم الاجتماع) « مجلدان » سنة ١٩٢١ و « حاضر روسية » سنة ١٩٢٣ و (نظرية القانون العامة) سنة ١٩٢٠ والنظريات الاجتماعية المعاصرة سنة ١٩٢٨ و Systematic source Book in rural Sociology سنة ١٩٣٠ (مجلدان) و Principles of rural Urban Sociology سنة ١٩٢٩ ، اما كتبه التي صدرت اخيرا فهي the crisis of our age صدر في سنة ١٩٤٥ وقد طبع في خلال سنة واحدة ما يقرب من عشرة طبعات وفي سنة ١٩٤٦ اصدر كتابه Man and society in calamity وقدطبع في السنة نفسها اربع طبعات . أما كتابه الاخير

الذي يضم اكثر من سبعمـائة صفحة فعنوانـه Society . Culture and . Personality وله مؤلفات كثيرة عرضنا عن ذكرها خشية الاطالة[١] .

(١) لقد ترجمنا اكثر ما ذكرناه عن المؤلف من (اعلام امريكا Who's Who in America) المطبوع سنة ١٩٣٩ .

مدار البحث

المدرسة الميكانيكية .

١ ـ لمحة تاريخية .

٢ ـ الفيزياء الاجتماعية المعاصرة .

٣ ـ علم الميكانيك الاجتماعي المعاصر .

٤ ـ علم الطاقة الاجتماعي المعاصر

٥ ـ نقد هذه المذاهب .

المدرسة الميكانيكية
في
علم الاجتماع

سندرج تحت هذا العنوان كل النظريات الاجتماعية التي تفسر الظواهر الاجتماعية على اساس من الفيزياء والكيمياء والميكانيك مستندة على مفاهيم هذه المواضيع ومصطلحاتها واسلوبها في المعالجة ، وتكاد هذه النظريات تتشابه بوجه عام الا في تفاصيلها فانها تختلف بعض الاختلاف ومما هو جدير بالانتباه : ان بعض هذه النظريات تفضل ان تقيم شروحها وتفاسيرها على اساس هندسي فتعمد لان تقدم هذه الشروح والتفاسير بالطريقة الهندسية ، وبعضها يعمد الى الطريقة الميكانيكية - الفيزياوية ، وآخر يقدم تفاسيره باسلوب رياضي . وسنعالج الفروق التي المحنا اليها كلما تقدمنا في البحث، غير ان ما يجب ذكره هو ان هذه الفروق البسيطة لا تهدم التشابه العام الذي ينتظم فروع هذه المدرسة كلها .

١ - لمحة تأريخية

ان العناصر الاساسية في التفسير الميكانيكي لطبيعة الانسان وسلوكه وفاعلياته الاجتماعية قد وضعت منذ عهد بعيد . وهنا لا بد لنا ان نبين بأنه : لما كانت المدرسة الميكانيكية تصور كل الظواهر الاجتماعية على أنها ضروب من الظواهر المادية فهي اذن مدرسة من الزم خصائصها الاساسية فكرة الوحدة في الكون كله بوجه عام[1] ، ولهذا السبب كانت مذاهب الوحدانية في الوجود - وخاصة المذهب

---

(١) مذاهب الوحدانية في الفلسفة هي تلك المذاهب التي ترجع الكون كله الى أساس واحد وهي =

المادي ـ لا بد أن تحتوي على عنصر من العناصر الاساسي في المدرسة الميكانيكية[1] .

ومن المعلوم جيداً ان فلسفات الوحدانية سواء كانت ضروبها مادية أو مثالية هي فلسفات قديمة جدا . واليك بعض المقتطفات العابرة للتدليل على هذه الدعوى . منها قول «ثيلس Thales » (ان الماء هو ماهية كل الاشياء في الكون)، ومنها نظرية « انكزيمنس Anaximènes» التي فحواها (ان الهواء هو ماهية كل شيء في الكون) ، ولا يختلف مذهب الوحدانية الذري ، او المادي لا مبدكليس ، وليوسبوس، وديمقريطس وانكساغوراس ولوقريطس من حيث الوجهة والصيغة عن هذه النظريات، ذلك ان هذه كلها نماذج من تفسير الكون كله تفسيرا ، قائما على الوحدانية ، تفسير يعتبر الظواهر النفسية والاجتماعية ضروبا من الظواهر المادية ، بل هو يذهب الى اكثر من ذلك ، حيث ان الظواهر الروحية والاجتماعية تفسر به تفسيرا ميكانيكيا متزمتا من قبل فلاسفة الاغريق ، خاصة في نظرياتهم المنصبغة بالذرية المادية (Materialistic- Atomism) ولم تكن هذه التفاسير مقصورة على الاغريق وحدهم ، بل كانت هناك نظريات مشابهة لهذه التفاسير عند قدماء الهنود والصينيين ، ولقد شاع قديماً عنصر آخر من التفسير الميكانيكي للظواهر الاجتماعية ، وهو استعمال الرياضيات في التفسير ، والاعتقاد بعمومية القوانين وامكانية تطبيقها على جميع العمليات ومنها الظواهر الاجتماعية حيث تنتظمها قوانين الحركة المعروفة في علم الميكانيك . لقد كان اول من اكد على هذه الناحية هو « فيثاغورس ومدرسته ، وفلاسفة المدرسة الذرية ايضا كما اشرنا سابقا.

= على نوعين مثالية ومادية ، فالاولى تفسر الكون كله بالفكر ، والثانية تفسر الكون كله بالمادة. المعرب .

(1) يختلف الباحثون كثيراً في ما تعنيه كلمة (ميكانيكي) ، ولذا يستحسن الرجوع الى ما كتبه الاستاذ «مكدوكل» في كتابه Materialism and Emergent Evolution بهذا الصدد ليدرك سبب تعميم المؤلف في هذه الفقرة المعرب .

ولم يكن هذا التفسير ـ بعناصره المذكورة ـ مقصوراً على هؤلاء وحدهم بل وجد أن علم الاجتماع الميكانيكي شائع في نظريات الابيقوريين والرواقيين ، ذلك أن « شيشرو » يؤكد على وجود هذه العناصر الميكانيكية في التفسير ـ أقول يؤكد على وجودها في نظرية « ابيقور » نفسه . ويرى « سنيكا » وكثير غيره من الرواقيين (Stoics) أن الزمن ، والفضيلة ، والشر « أشياء » وهي محسوسه بل هي أشياء مادية[1] .

وبوجه عام ـ كانت نتائج العلوم الرياضية والمادية تطغى على حقل الظواهر الاجتماعية في الفترات التي تتقدم بها هذه العلوم تقدماً محسوساً ، وكان من أثر ذلك شيوع التفسير الميكانيكي في حقل هذه الظواهر . وهذا ما يوضح سبب سيطرة « علم الاجتماع الميكانيكي » وغلبته في تفسير الظواهر الاجتماعية في القرن السابع عشر . ذلك ان هذا القرن قد تميز بالنشاط الابتكاري في الفيزياء والميكانيك والرياضيات ، وكما يقول « سبكتورسكي » : ان هذا القرن هو أكثر القرون انتاجاً في تقدم العلوم المادية والرياضية بحيث أن أثر قرون النهضة والقرن الثامن عشر ضئيل جداً بالنسبة لما قدمه هذا القرن من النتاج العلمي في هذه الفروع . ولأجل البرهنة على هذا الرأي يكفي أن نذكر اعلاماً مثل « نيوتن » ، وغاليليو ، وكوبرنيكوس ، وديكارت ، وليبنتز ، وباسكال ، وهو يجنس ، وكبلر ، وفرانسس بيكون ، وبويل ، ولفنهوك ، وآخرين كثيرين غيرهم .

ان التقدم العظيم الذي اصابته علوم الفيزياء والميكانيك والرياضيات خلال هذا القرن حفز العلماء الى بذل جهود كبيرة في سبيل تفسير الظواهر الاجتماعية بنفس الطريقة التي يستعمل فيها الميكانيك لتفسير الظواهر الفيزيائية ، وكانت نتيجة هذا الاتجاه ان شاعت في القرن السابع عشر الفيزياء الاجتماعية (The

(1) راجع « سبكتورسكي Spektorsky في كتابه The Problems of Social Physics in the seventeenth Century »

(social physics) التي تقوم على اساس الخطة والوجهة الفيزيائية بحيث انها كانت تداني جميع نظريات الميكانيكية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، ولم تقتصر جهود الباحثين على ايجاد الميكانيكا الاجتماعية ، بل أن مفكري القرن السابع عشر قد وضعوا المبادىء في علم النفس والعلوم الاجتماعية والسياسية تلك المبادىء التي يعتبرها بعض المحدثين مكتشفاً حديثاً لا يمت الى القرن السابع عشر بصلة[1] . ويمكن تلخيص الخصائص الأساسية لفيزياء الاجتماع في القرن السابع عشر بما يلي :

١ ـ اذا قارنا المفكرين النظريين في القضايا الاجتماعية لهذا القرن بأمثالهم ممن سبقوهم وجدنا ان مفكري القرن السابع عشر (هوبز ، سبينوزا ، ديكارت ، فيكل ، ليبنتز وآخرين) يرفضون فكرة التشخيص الاحيائي والفكرة الغائية والاخلاقية والتشكيل الهرمي في دراستهم لطبيعة الانسان وعقليته وسلوكه ، والظواهر الاجتماعية .

٢ ـ بدأوا يدرسون الظواهر النفسية والاجتماعية كما يدرس الفيزيائي الظواهر الفيزياوية ، يدرسونها عقلياً ولكن موضوعياً . فالانسان يعتبر عندهم موضوعاً مادياً ، نوعاً من الماكنة أو الاوتوماتيكية المادية ، وتعتبر حياته وأعماله ونشاطه

---

(١) ومن هذه المبادىء « المدرسة السلوكية في علم النفس ، تلك المدرسة التي تعتبر السلوك الانساني ضرباً من الظواهر الميكانيكية ، وتنكر هذه المدرسة ـ فيما يخص سلوك وعقلية الانسان ـ تلك الخبرة النفسية الباطنة (ديكارت ، ليبنتز ، سبينوزا ، ملبرانش ، وغيرهم كثيرون) فهي تعتبر الانسان آلة اوتوماتيكية ، وتحاول دراسة عملياته النفسية كما تدرس القضايا المادية ، محاولة قياسها وتفسيرها على أساس من الميكانيك . كما أن هؤلاء المفكرين حاولوا دراسة الظواهر الاجتماعية والنفسية دراسة موضوعية كما يفعل المختصون في علم الفيزياء، ولذا فقد جردوا هذه الدراسة من الاعتبارات والقيم الخلقية والدينية ، كما ان من خصائص هذه المحاولات سعيهم لاخضاع هذه المواضيع للقياس ، فالنظريات الاجتماعية الحديثة ونظريات علم النفس الاجتماعي ، ونظريات التفسير الغريزي للظواهر الاجتماعية والسلوكية ونظريات اخرى كنظرية توماس « ذات الاربع رغبات » وغيرها كلها ضروب من التفسير صيغت من قبل هوبز .

« أعمالاً منتظمة تقوم بها الماكنة الانسانية ، وليس موته إلا اختلال هذه الماكنة » وهم لا يعترفون بأي قوة حيوية . حتى ان « هوبز » و « ديكارت » كانا « يشبهان الموت بوقوف الحركة (الميكانيكية) في الساعة » . وفسرت النفس الانسانية على أنها حركة منتظمة من قبيل تلك الحركات التي تدرس في الميكانيك . يقول « مالبرانش » (ليست الحياة الانسانية غير دوران الدم ، ودوران الافكار والرغبات) . ينص الميكانيك على ان لكل حركة استمرارية ، وهذه الاستمرارية يجب ان تدرك في الحركة النفسية وحركة المجتمع الانساني . ان هذه الاستمرارية تتجلى في ميل الانسان لمحافظة نفسه ، والبحث عن رغباته ومصالحه . هذا هو قانون الطبيعة العام ، وهو هو قانون الطبيعة الانسانية أيضاً . ولما كان مفكروا هذا القرن قد صوروا النفس الانسانية بهذه الصورة الميكانيكية فقد انبرى الفيزيائيون آنذاك لتحليلها الى مركباتها ، وذلك لامكانية تفكيك الحركة وتحليلها الى مركبات . وبهذه الصورة وضعت مركبات النفس الانسانية التي تطابق تلك المركبات الحركية أو الميكانيكية ، فكانت هذه المركبات هي (الميول ، والرغبات ، والارادة ، والمحافظة على الذات والانجذاب الى ، أو الانجذاب عن ، أو المودات والشهوات والأشواق ، وهكذا كانت هذه المركبات تبلغ ستة مركبات (أو روابط) حسب تصنيف ديكارت ، وثلاثة حسب تصنيف « سبينوزا » . وهكذا اعتبر الانسان تجسيماً لهذه المركبات ، واعتبر النشاط الانساني أو الفاعلية الانسانية نتيجة او حاصل هذه الرغبات والميول (الانجذاب الى والانجذاب عن ، والرابطة وما شاكل) . ان هذا الجذب المتبادل والاندفاع المتبادل عن ، هو الذي ينتظم هذا الانسجام في الفاعلية الانسانية والعمليات النفسية ـ هذا الانسجام الذي يشبه انتظام الحركة المادية ـ ذلك الانسجام الذي يمكن تفسيره بواسطة مبادىء الميكانيك . وبهذا الاسلوب اقحم الميكانيك في العمليات النفسية والنشاط الانساني وصارت النفس الانسانية تفسر بأنها ضرب من النظام الفلكي الذي تجري فيه عمليات مختلفة منتظمة كذلك النظام الفلكي الذي يفسر بالميكانيك . فالانسان حسب هذا الرأي ضرب من الروابط الفلكية أو العناصر

النفسية المرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً متبادلاً على أساس من الجذب والدفع .

ومن هنا يتبين ان المقدمة قد وضعت في (الميكانيكا الاجتماعية ، وتيسر الحصول على « تفسير ميكانيكي للمجتمع » حيث اعتبر المجتمع بدوره نظاماً فلكياً آخر عناصره الكائنات الانسانية المترابطة مع بعضها البعض ترابطاً متبادلاً بواسطة الجذب والدفع ، بطريقة تشبه سلوك الكهارب في الجوهر المادي .

وأخيراً صورت الرابطة المتبادلة بين المجتمعات والحكومات على انها نظام جديد من التعارض المتوازن ، والذي عناصره الجماعات الانسانية . وبهذا الاسلوب تتوسع سلاسل الجذب والتدافع (للانسان ، والمجتمع ، ومجاميع المجتمعات) تلك السلاسل التي لا يعتبرها سبينوزا تكون حقلاً خاصاً أو دائرة معينة في مملكة الطبيعة ، ولكنها جزء في الكيان الميكانيكي للكون كله ، دون أن تتعارض مع كيانه الميكانيكي هذا . والخلاصة فان النظام الاجتماعي قوامه ثلاثة أجزاء نلخصها فيما يلي :

١ ـ الانسان : وهو مجموعة فلكية قوامها الدفع والجذب بين الرغبات والميول .

٢ ـ المجتمع : وهو مجموعة فلكية قوامه الجذب والدفع بين الأفراد .

٣ ـ الانسانية : وهي مجموعة فلكية قوامها الجذب والدفع بين المجتمعات .

يتضح مما سبق أن الاعتقاد بكائن علوي وأن حرية الارادة ومذهب الاختيار أمور لا مكان لها في النظريات الاجتماعية عند هؤلاء الفيزيائيين الاجتماعيين Social Physists . ذلك انهم يصورون كل هذه الظواهر على انها نتيجة الدور الطبيعي الذي تلعبه الاسباب الطبيعية . وكان هدف هؤلاء الباحثين : دراسة هذه الظواهر على أنها مجموعة من الروابط والعلاقات ، ثم قياس هذه العلاقات ، ووضع نتائج هذه الدراسة بشكل قوانين في الميكانيك الاجتماعي . ومن هنا شاعت الطريقة الرياضية في دراساتهم . حتى أن فيكل Weigel أعلن « بأن

الانسان من دون الرياضيات يحيا كما تحيا الحيوانات والوحوش » وقال « مالبرانش » أن جميع الحقائق انما تكتشف بواسطة القياس) . ولذا كنا نرى شيوع الطرائق الهندسية . وكانت فكرتهم عن الحقيقة بأنها « لا شيء غير الرابطة الموصوفة كميا » ، وكانت محاولاتهم متجة لايجاد القياس العام فكان « علم النفس القياسي » وعلم الاخلاق القياسي ، وعلم الاجتماع القياسي ، وبعبارة اوجز ايجاد علم كمي عام للروابط والعلاقات يطبق في دراسة جميع الظواهر بما فيها النفسية ، والاخلاقية والسياسية ، والاجتماعية . فليبنتز مثلا أوضح العلاقات التشريعية بطريقة واسلوب هندسي . وفسر « غروتيوس » ظاهرة القانون باسلوب رياضي . ورسم « فيكل »و « بغندروف » سلسلة من الدوائر للاعمال الانسانية .

ولأجل أن تحقق هذه الرغبة ، وان تبلغ هذه الوجهة منتهاها فقد كان من الضروري أن تبدأ المحاولة لايجاد « علم الميكانيك الاجتماعي » . ولقد بدأت هذه المحاولات فعلاً . ان افكاراً كالمكان ، والزمان ، والجذب ، والاستمرار ، والقوة (Force of Power) ، هي المبادىء الأساسية التي بواسطتها قد تقدم علم الميكانيك في تفسير حركة الاجسام المادية سواء ما صغر منها كالذرات أو ما كبر منها وتعاظم في الكبر كالسيارات والنجوم والمجموعات الكونية . ولهذا كان علماء الفيزياء الاجتماعية ـ في القرن السابع عشر ـ يحاولون تطبيق هذه المبادىء في الظواهر الاجتماعية . ولقد بدأوا محاولاتهم هذه بوضع فكرة المكان الاخلاقي او الاجتماعي ، ذلك المكان الذي تتحيز به الحركات الاجتماعية والاخلاقية والسياسية . ان هذا المكان هو مكان مشابه للمكان المادي ومرتكز عليه . ومن هنا بدأ التشابه المقارن بين المكانين فلموضع الشيء في المكان المادي مثيل في المكان الاجتماعي هو المنزلة او المقام أو الحالة (Status) ، وهذه تتنوع فقد تتعلق بالجنس أو السن ، أو المهنة ، أو الحرية ، أو الدين ، أو المواطنة وهكذا . . . وبهذه الصورة أوجد هؤلاء الباحثون الاحداثيات

الاجتماعية[1] Social Coordinates التي بواسطتها صاروا يعينون موضع الفرد من هذا المكان الاخلاقي ، وكان هذا النظام ، نظام الاحداثيات الاجتماعية ، يشابه تماماً ذلك النظام المعروف في الهندسة والذي بواسطته تعين مواضع الاشياء المادية من المكان المادي[2] . ان علم الميكانيك الفيزيائي يفسر حركات الاجسام المادية بمبدأي الاستمرارية والجاذبية ، أما علم الميكانيك الاجتماعي - وهو مستخلص من الميكانيك الفيزيائي - فيعتبر العمليات الاجتماعية نتيجة الجاذبية والاستمرار في الافراد والجماعات . ان علم الميكانيك الفيزيائي يعتبر كل مجموعة مادية مجموعة متعادلة ، وبنفس الطريقة يعتبر الفيزيائيون الاجتماعيون المجتمع او الجماعة او الحكومة هي مجموعة متعادلة من القوتين المركزية والعمركزية . ولقد كانت المجاميع من المؤسسات السياسية تعتبر ضرباً من القوى المتوازنة المتعادلة . وكان التنظيم الاجتماعي والسياسي في المجتمع وظواهر القوة والنفوذ والسلطان تفسر على انها محصلات الضغط الاجتماعي الناتج عن الذرات الاجتماعية (الافراد) ، والجزئيات الاجتماعية (الجماعات) . وبهذه الطريقة خلق هؤلاء النظريون الاجتماعيون (الثبوت الاجتماعي Social Statics) أو نظرية التوازن الاجتماعي وهي تشبه تماماً (الاستاتيكا) في علم الميكانيك وكما انهم وضعوا مبادىء وعناصر الديناميكا الاجتماعية ففي الميكانيك مثلا تعتبر الحركة أو التغير الدالة للزمان والمكان . ومن هنا كان الزمن يلعب دوراً في الميكانيك الاجتماعي أبان القرن السابع عشر ، ذلك أن هؤلاء المفكرين لم يتصوروافكرة المقام او المنزلة في المكان الاخلاقي وحسب ، بل انهم صوروا فكرة المنزلة او المقام في الزمن الاخلاقي أيضاً . وهكذا كانت الحوادث التاريخية والاجتماعية تصور على انها حركات ، ويعتبر الزمن معاملاً لهذه الحركات . وكانت كل عملية

(١) وهو تعبير اصطلاحي شائع في الهندسة التحليلية لتعيين مكان النقطة في المستوى أو الفراغ . المعرب .

(٢) Sorokin , Social Mobility , Chap . 1

Process تعتبر على انها ضرب من الأشياء المتحركة ميكانيكياً ، « وكان الزمن يمثل بخط هندسي ، وكانت العمليات التأريخية توضح بمنحنيات مختلفة ، وإما تاريخ حياة الانسان (أو الفرد) فقد كان يمثل بمنحنى هو بذاته المنحنى الذي يمثل حركة الجسم الساقط[1] ، وكانت الخطوط المستقيمة والقطوع المتكافئة والمنحنيات الحلزونية تستعمل لوصف وتمثيل هذه العمليات » بعبارة اوجز : كان الفيزيائيون هم البادئين الحقيقيين المبتكرين في الحقل الاجتماعي وفي كثير من الحقول العلمية الاخرى . ومن هنا يتبين ان التصميم الذي وضعه مفكرو القرن السابع عشر والذي يتلخص في الميكانيك الاجتماعي كان عملاً جباراً عظيم الأهمية ، فاذا كانوا قد قصروا في فهم هذا الموضوع فهمًا كافيا ، فليس ذلك نتيجة قصورهم في الجهود والمساعي وانما هو متأت من أن هذه القضايا التي تعرضوا لدراستها قضاياً معقدة . وبالرغم من هذا الفشل وتلك البيانات التي تنم عن طفولة في التفكير ، فان جهودهم قد انتجت الفيزياء الاجتماعية ، تلك الفيزياء التي كان من نتائجها تقديم سلسلة من الامور الهامة للعلوم الاجتماعية والنفسية ، تلك الامور التي اكتشفت حديثا والتي ظن الناس انها لم تكن موجودة ولا معروفة من قبل : زد على ذلك ان التفسير الميكانيكي للظواهر الاجتماعية ذلك التفسير المشهور اليوم ما هو إلا اعادة وتكرار مع قليل من التحوير البسيط في المبادىء التي وضعت من قبل مفكري القرن السابع عشر - وان كانت قد أغفلت اسماؤهم واعمالهم وجهودهم في هذا الباب . ومما يجب ذكره أن بعض الطرائق والاساليب والنتائج التي توصل اليها هؤلاء المفكرون السابقون قد حسنت اكثر بعد أن ادخلت في العلوم الاجتماعية والبيولوجية وعلم الاحصاء وعلم النفس - في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر . ويصدق هذا على دراسة الظواهر الاجتماعية والاخلاقية

(١) يخيل إلي ان المؤلف يقصد منحنى حركة الجسم المقذوف ، ولكن خانه التعبير فقال (a falling body) . المعرب .

من قبل (W Petty) في القرن السابع عشر ، كما انه يصدق على الدراسة الموضوعية التقنينية الجبرية لتلك الظواهر التي لا تعتبر بل لا تقيم وزناً للتقييم الديني والاخلاقي في ذلك القرن . ثم جاء من بعد ذلك (بنثام) فتقدم بهذه الدراسة بعض الشيء في كل من الاخلاق وعلم النفس وكان مما اشتهر به (بنثام) هذا هو (الحساب الاخلاقي Moral Arithmetic) ثم كانت دراسة هربارت في « علم النفس الميكانيكي » ، ودراسات اخرى في الاحصاء من قبل مفكرين آخرين . غير ان هذا لا يصدق على (الميكانيك الاجتماعي) الذي شاع في القرن السابع عشر ، ذلك ان كل اجتهاد تمخض عنه القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر ـ في هذا الموضوع ، لا يعدو أن يكون تنويعاً للفيزياء الاجتماعية التي شاعت في القرن السابع عشر أو ضرباً منها .

ان (جورج بركلي George Berkley ١٦٥٨ ـ ١٧٥٣) قد وضع نظريته في الجذب الاخلاقي والثبوت الاجتماعي مترسماً الفيزياء الاجتماعية في القرن السابع عشر[1] ، فقد كان يرى ان الجذب المادي له مثيل في الفيزياء الاجتماعية ، فالقوى العمركزية Centrifugal Forces تظهر بصورة الأنانية وحب الذات ، وهي تدفع الاشخاص الى الانعزال والتباعد ، بينما تكون الغرائز الاجتماعية مماثلة للقوى المركزية ، لأنها تدفع الاشخاص الى التضام سوية . وهكذا يثبت المجتمع اذا كانت القوى المركزية اعظم من القوى العمركزية فيه . ان السكان يلعب دور الكتلة المادية في الميكانيك الاجتماعي ، ويلعب التجانس والاختلاف بين الافراد ـ في المجتمع ـ دور المسافة المادية . وبعبارة موجزة فقد كانت نظرية (بركلي) في الجذب الاخلاقي مجرد تنويع في نظريات القرن السابع عشر . وهذا نفسه يصدق على اغلب النظريات الميكانيكية في علم الاجتماع ـ تلك النظريات المعروفة في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . ويحشر الانسكلوبيديون ضمن

---

(١) راجع بركلي « مبادىء الجذب الاخلاقي » «The Principles of Moral Attraction» .

مفكري هذه الحقبة . فسنت سيمون حاول تفسير الظواهر الاجتماعية على ضوء قوانين « نيوتن » في الجاذبية والميكانيك ، غير ان هذه المحاولة لم تضف شيئاً أساسياً جديداً على الفيزياء الاجتماعية التي كانت معروفة في القرن السابع عشر . وأخيراً انبرى (فورير Fourier) لوضع صورة للتفسير الميكانيكي للتاريخ ، ولكن هذه المحاولة ـ كانت كبقية نظرياته ـ لم تكن منظمة ، ولقد وضعت في قالب يشيع فيه الالتواء والتطرف والاسراف . وجاء أخيراً (اوجست كومت) (كوتلت A. Quetelet) وأبانا اثر الفيزياء الاجتماعية للقرن السابع عشر فيما استعملاه من اصطلاحات وتعابير خاصة . فأوجست كومت مثلاً يدّعي : بأن علم السكون الاجتماعي (Social Statics) وعلم الحركة الاجتماعية (Social Dynamics)اجزاء اساسية في علم الاجتماع واما (كوتلت) فانه قد استعمل اصطلاح (الفيزياء الاجتماعية) عنواناً لأحد مؤلفاته . ان مما يجب تبيانه بهذا الصدد هو ان استعمال مثل هذه المصطلحات من قبل هؤلاء واضرابهم يؤدي الى الخطأ والضلال ، ذلك أن تفاسيرهم للظواهر الاجتماعية كانت بعيدة كل البعد عن التفسير الميكانيكي المتعارف في القرن السابع عشر ولذا يجب التمييز بين الوجهتين .

ان دلائل ظهور وانتعاش التفسير الميكانيكي ـ الذي تميز به القرن السابع عشر ـ قد بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . حيث ظهرت في ذلك الوقت مؤلفات عديدة هي في الواقع على نمط الفيزياء الاجتماعية المعروفة في القرن السابع عشر ، وإن كان مؤلفوها يدعون بأنها تفسير جديد للظواهر الاجتماعية ، ولننقلب الآن لبحث وتحليل هذا البعث الجديد للمذهب الميكانيكي . ان الرؤس المحدثة لهذه المدرسة في علم الاجتماع هم : كاريه و(فورونوف) و (سولفيه) و(فنيارسكي) و (بارسلو) و (هارت) و (اوستفالد) و (بخترف) و (ادجورث) و (كارلي) و (بنتلي) و (كارفر) و (الفرد لوتكا) وأخيرا (باريتو) وكثير غيرهم ، وتقسم مؤلفاتهم الى اربعة او خمسة اصناف اساسية او فروع : فرع الفيزياء الاجتماعية (كاريه) وفرع الميكانيك الاجتماعي (بارسلو وهارت ولوتكا) ، وفرع الطاقة الاجتماعية (سولفيه وبخترف واستفالد وكارفر

وفنيارسكي) وأخيرا (علم الاجتماع الخالص او المجرد) او علم الاجتماع الرياضي الدالي (باريتو وكارلي) .

٢ ـ الفيزياء الاجتماعية المعاصرة

إن مبادىء (كاريه H.C. Carey) في العلم الاجتماعي هي إحدى المحاولات المشهورة التي تمخض عنها النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ تلك المحاولات التي تبغي تفسير الظواهر الاجتماعية تفسيراً مادياً . ونحن نرى في بداية المجلد الاول من كتابه (المبادىء) إقراراًتأكيدياً بالغ التأكيد على أن (القوانين التي تتحكم في المادة بشتى صورها سواء كانت هذه الصورة فحمًا أو طيناً أو حديداً أو حصى أو أشجاراً أو ثيراناً أو خيلاً أو رجالاً ـ أقول إن هذه القوانين هي هي نفسها لا تتغير) وهذا هو مذهب الوحدانية الميكانيكي الذي ينتظم كل نظرياته الاجتماعية والاقتصادية . وتنتظم مع موقفه الميكانيكي العام هذا نظرياته التي فحواها بأن (الانسان هو جزيء المجتمع) . وإن هذا الترابط . ما هو إلا ضرب (من قانون أعظم هو قانون الجذب الذري) ، وان (الانسان يميل ـ بفعل الضرورة ـ لأن ينجذب إلى من يتبعه) ،{ وان الجاذبية هنا « أي في المجتمعات الانسانية » هي كما هو معروف في العالم المادي تماماً ، فهي تتوقف طردياً على كتلة (المدن) وعكسياً على المسافة بينها } وليس التمركز أو التبعثر تبعثر الدولة أو السكان في المدن إلا ضرباً من القوى المركزية والعمركزية التي تلعب دورها وفق قوانين الميكانيك المادي[١] . تنص الفيزياء على أنه كلما كان الفرق كبيراً في حرارة

(١) لقد كان (كاريه) هذا من أوائل من يمثلون مدرسة في علم الاجتماع ، وهو يشبه اوجست كومت واعلام المدرسة الاجتماعية او الاشتراكية حيث يرى أن علم النفس يجب أن يشاد على علم الاجتماع ، وان الظواهر النفسية يجب ان تفسر بواسطة الاحوال والظروف الاجتماعية ، ولا يصح العكس .

جسمين كلما كانت عملية انتقال الحرارة بين الجسمين ـ على شكل حركة ـ شديدة جداً ، والأمر كذلك بين الناس فكلما كان الفرق كبيراً بين الافراد والجماعات كلما كانت قوة الترابط والتجارة بينهم أكبر . ، .

إن من النادر أن يوجد الترابط بين الفئات الزراعية التي لا تمتهن غير الزراعة ، في حين أن هذا الترابط يكون قوياً في المجتمعات التي تضم الفلاح والمحامي والتاجر ، والنجار والحائك واضرابهم[١] .

إن (كاريه) يعتبر التقدم حركة (Progress is a motion) (والحركة تصحبها حرارة ، والحرارة نتيجة الترابط والاحتكاك) ، وفيما يلي نماذج أخرى من تفاسير (كاريه) تلك التفاسير الميكانيكية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية :

يستنتج من عدم فناء المادة كمفهومة في العلوم المادية بأن ما نسميه اضمحلال المادة واندثارها ، أو ظهورها ووجودها ما هو إلا مجرد تحول في الجوهر ، سواء كان ذلك في تحول الفحم الحجري الى حرارة ودخان ورماد ، او في تحول الحبوب الى لحم حيوان كالثور مثلا ، او في تحول الحنطة ولحم الخنزير واللفت ولحم الغنم الى عضلات ودماغ في الانسان . ان هذه الظاهرة هي مجرد تغيير في المادة ـ تغيير في نوعيتها لا غير ، ولا يتناول هذا التغيير نقصاً او زيادة في كميتها . يحتاج الى طاقة عندما تتغير المادة ـ أو تتحول ـ من حالة الى اخرى ، أو بعبارة اخرى : (تستهلك) طاقة في تحول المادة من حالة لاخرى ، او تنتج طاقة من هذا التحول ايضا . ليست القيمة الاقتصادية إلا ضربا من الاستمرار ، وهي تماثل العزم الميكانيكي .

(١) أن (كاريه) في نظريته هذه اقدم من (سميل Simmel) ودركهايم (Durkheim) ذلك أنه قد أشار الى الدور التضامني لتقسيم العمل تقسيمًا اشتراكياً ، وهو بهذه الصورة المثلى قد وضع الفكرة الأساسية التي كانت مركز نظرية دركهايم في هذا الباب .

ان اضمحلال النتاج ما هو (إلا مروره من حالة الجمود الى حالة النشاط) . وليست التجارة (إلا تغير المادة في المكان) . (ان الانتاج ما هو إلا تغير ميكانيكي او كيمياوي في هيئة المادة) . ان مثل هذه التفاسير للظواهر الاجتماعية او الاقتصادية تشتمل على مقارنة هذه الظواهر مع الظواهر المادية ، وتتضمن ـ بوجه خاص ـ مقارنة الانسان مع هذه الظواهر على اساس من المذاهب الميكانيكية المختلفة . وهذه الخصائص تشيع في كل آثار (كاريه) . وبينما ترسم المدرسة العضوية في علم الاجتماع الشبه بين الظواهر الاجتماعية والظواهر العضوية ، نجد المدرسة الميكانيكية تقارن العمليات الاجتماعية بالميكانيك المادي . وبهذه المناسبة لا بد أن نذكر بأن آراء (كاريه) ونظرياته تمثل المدرسة الاخيرة وتنضوي تحتها . ان ما ذكرناه آنفاً يعطينا فكرة عامة عن طريقته في تفسير الظواهر والحوادث الاجتماعية والاقتصادية . ان مجمل مبادىء العلم الاجتماعي التي وضعها (كاريه) واضح وشامل في نفس الوقت ، ولقد ذكر هذا المجمل في نهاية المجلد الثالث من كتابه (المبادىء) بصورة مقتضبة ندرجها في ما يلي :

القوانين المادية الأساسية	الصور الاجتماعية لهذه القوانين
إن القوانين البسيطة التي تتحكم في المادة على اختلاف صورها، والتي تنظم العلم الاجتماعي والمادي يمكن تلخيصه كما يلي : ـ [1]	
١ ـ ان كل دقائق المادة تتجاذب مع بعضها البعض ، ويكون هذا الجذب طردياً مع الكتلة وعكسياً مع المسافة [2]	١ ـ إن الانسان يخضع لقانون شامل في الجذب هو قانون الجذب الذري ، ويتناسب هذا الجذب طردياً مع الكتلة، وعكسياً مع المسافة (ظواهر الترابط والاحتكاك وتمركز السكان).
٢ ـ ان كل مادة تخضع لفعل القوى المركزية والعمركزية، فإحدى هاتين القوتين تنتج مراكز محلية للعمل والنشاط، وتميل الأخرى إلى تحطيم مثل هذه المراكز. إن الحصول على كتلة مركزية عظيمة يخضع لقانون واحد.	٢ ـ إن المراكز المحلية تجذب الانسان في اتجاه واحد بين المدن الكبرى، والمراكز العالمية العظيمة تجذبه في اتجاه آخر.
٣ ـ كلما كان تعادل هذه القوى المتعارضة أقرب إلى الكمال، كلما كانت حركة الأجسام المختلفة أكثر انسجاماً وانتظاماً وثبوتاً، وكان نشاط وعمل المجموعة التي تحتضن هذه الأجسام أكثر انسجاماً وتلاؤماً.	٣ ـ كلما كان تعادل هذه القوى المتعارضة أقرب إلى الكمال كلما كان الميل لتحسين الفردية المحلية وتنميتها أعظم، وكان الميل لامتداد الترابط والاحتكاك ضمن الهيئات الاجتماعية أشد. تتمشى مع هذا زيادة في قوة الانتاج وفي قيمة حرية الفرد، ونمو رأس المال، وعدالة التوزيع، والميل للانسجام والسلام.

(١) لقد وضعت القوانين الاجتماعية والمادية جنباً لجنب توخياً للايضاح .

(٢) ان القانون المعروف في الفيزياء هو ان الجذب بين جسمين يتناسب طردياً مع الكتلة وعكسياً مع مربع المسافة ، ويظهر ان المؤلف أراد أن يشير الى علاقة المسافة في هذه المناسبة فلم يعن بضبط القانون . المعرب .

القوانين المادية الأساسية	الصور الاجتماعية لهذه القوانين
٤ ـ كلما كان تأثير هذه القوى (Forces) أشد، كلما كانت الحركة أسرع وكانت القدرة (Prower) أعظم. إن الحرارة هي سبب الحركة والقدرة والحركة بدورها تصبح سبباً للقدرة والحرارة. وكلما كانت الحرارة والحركة المستحصلتان أعظم، كلما ازداد الميل في القوة والحركة إلى التسارع (acceleration) إلى تحليل وتفكيك الكتل، وتفريد الدقائق (Particles) التي تتكون منها هذه الكتل. كلما كان الميل إلى الانفراد أعظم، كلما كانت الحاجة إلى الارتباط أكثر، وكانت الحاجة إلى القوة أعظم.	٤ ـ كلما كانت حركة القوة أعظم، كلما ازداد استهداف الانسان لقانون الجاذبية. كلما كانت الحرارة أشد، كلما كانت الحركة الاجتماعية اسرع، وكلما كانت القوة المبذولة اعظم. تتقدم الفردية بنسبة اختلاف أساليب العمل، أو بعبارة أخرى بنسبة اختلاف الحاجة إلى انتاج القوة الانسانية كلما كان الاختلاف أعظم، كلما كانت قوة الانسان التي يحتاجها للسيطرة وتوجيه القوى الطبيعية الهائلة ـ أعظم وأشد. وكلما كان عدد الأشخاص أكبر، كلما كان استغلال المكان أكثر وكان تقدم وتحسن القوى الكامنة في كل من الانسان والأرض ـ أشد تقرباً من الكمال.

هذه هي القوانين الفيزيائية الأساسية ومظاهرها الاجتماعية المماثلة . ان ما ذكرناه اعلاه كاف لتشخيص اسس ومعالم الفيزياء الاجتماعية لكاريه ، واظهار الشبه بينها وبين الفيزياء الاجتماعية في القرن السابع عشر .

٣ ـ علم الميكانيك الاجتماعي المعاصر

لعل اغلب النماذج ـ والمحاولات ـ الاساسية لنقل وتطبيق واستعمال قوانين علم الميكانيك الفيزيائي في تفسير الظواهر الطبيعية ، أقول لعل أغلب هذه المحاولات تشيع في آثار (فورونوف Voronoff) و (هارت Haret) و (الفردلوتكا Alfred Lotka) و (انطونيو بارسيلو) [١] . يبدأ جميع هؤلاء المؤلفون في معالجاتهم بالاشارة الى « ان جسم كل انسان ، واجهزته وعناصره المادية تكون مجموعة خاضعة لقوانين علم الميكانيك المادي » كسائر المجاميع المادية ، و«بالرغم من رغبة الانسان في الافلات والتخلص من قانون الجاذبية والقوانين الميكانيكية الاخرى ، فهو غير قادر على ذلك » (بارسلو) .« ان قوانين علم الحركة الكيمياوي التي تشيع في المركبات . . . هي بعينها القوانين التي تتحكم بتطور وتحور المجموعة التي تشمل الكائنات الحية » . ومن هذه المقدمات يتضح بأن هؤلاء الكتاب يستدلون بأنه « اذا كان من الممكن تطبيق مبادىء وقوانين علم الميكانيك الاجتماعي على جميع صور القوة ، فمما لا شك فيه هو امكان تطبيقها على الانسان والقوى النفسية التي تنضوي تحت الاسلوب الاجتماعي » . ومن مثل هذه المقدمات استمر هؤلاء الكتاب باسلوبهم الميكانيكي لنقل جميع الفكروالآراء والمصطلحات التي تشيع في علم الميكانيك الى حقل الظواهر الاجتماعية ، وكان من تفاسيرهم الميكانيكية تفاسير كالتي تلي: يقول (فورونوف) « ان الترابط والتعاون ما هو الا اضافة وعملية ضرب في القوى » ، « ان الحرب والنضال

(١) Voronoff , Foundations of Sociology , Haret , Me Caneque Sociale , Barcelo , Essais de Mecanique Sociale , Lotka Alfred , Elements of Physical Biology .

ويختلف عن هؤلاء قليلا موقف (دي لاكريزير R . de la Grasserie) وذلك بين في محاولته لابتكار علم الاجتماع الكوني Cosmic Sociology ويشيع في نظريته (حول التداخل العام وضروبه) قليل جداً من علم الميكانيك .

الاجتماعي ما هو إلا عملية طرح القوى» «ان التنظيم الاجتماعي هو توازن القوى» ، «ان التقهقر والاضمحلال هو عملية تفكك وتحلل القوى» ، «ان القانون والظواهر التشريعية هو تطابق القوى» وهكذا دواليك .

اما تفاسير (هارت) وبارسلو الميكانيكية فهي وان كانت اعقد من تفاسير (فورونوف) الا انها شبيهة بها ، ففي مؤلفاتهم تلمح ترجمة وتحويراً لتلك اللغة غير الميكانيكية ، لغة العلم الاجتماعي ، اقول نلمح تحوير وترجمة هذه اللغة الى لغة علم الميكانيك ، وهاك البرهان فيما يلي : أعتبر الانسان نقطة مادية ، واعتبر محيطه الاجتماعي «مجال القوى» . واذا بدىء بهذا فمن الميسور تطبيق قواعد علم الميكانيك على الظواهر الاجتماعية ، ذلك ان هذا التطبيق لا يحتاج الا الى استعمال كلمة «الفرد» بدل النقطة المادية ، واستعمال كلمة «الجماعة الاجتماعية» بدل «المجموعة المادية او مجال القوى» . . . وهكذا نرى ان هذين الكاتبين يعطيانا سلسلة من القواعد والقوانين لعلم الميكانيك الاجتماعي هي من قبيل ما يلي :- «ان زيادة الطاقة الحركية للانسان يساوي نقصان طاقته الكامنة» ، «ان الطاقة الكلية للفرد وهو في مجال القوى ، تبقى ثابتة خلال جميع التغيرات والتحويرات» ، «ان الطاقة الكلية لاي مجموعة اجتماعية بأعتبار عملها (او نشاطها Its action) في لحظة من الزمن (ن١) يساوي الطاقة الكلية للمجموعة ، تلك الطاقة التي كانت تملكها في بداية اللحظة الاولى (ن٠) مضافاً اليها مجموع كمية العمل الذي جرى خلال الزمن (ن١ - ن٠) بتاثير القوى الخارجة عن المجموعة ، والتي اثرت في أفراد او عناصر المجموعة» وهكذا . . . ولأجل ان يحقق هؤلاء المفكرون وحدة الظواهر الاجتماعية والميكانيكية المادية ، فقد انبروا - وخاصة بارسلو - لوضع عدد من القوانين والقواعد الرياضية التي استخلصوها من موضوع علم الميكانيك ، فكان منها البسيط ومنها المعقد . هذه هي المعالم الاساسية لهذا الضرب من المدرسة الميكانيكية في علم الاجتماع[1] .

(١) ان القوانين التي وضعها (لوتكا Lotka) هي أكثر هذه القوانين شيوعاً . ان فصولاً عديدة من =

٤ - مذهب الطاقة الاجتماعية المعاصر

لقد عرضت ضروب مختلفة لهذا الفرع من النظرية الميكانيكية في مخلفات (سولفيه E. Solvay) مؤسس معهد سولفيه في البلقان ، وفيما كتبه (اوستفالد W. Ostwald) الكيمياوي الشهير والنظري المعروف في موضوع الطاقة ؛ وفي كتاب (علم الانعكاس الاجتماعي Collective Reflexology) تأليف السيكلوجي الروسي المشهور (بخترف W. Bechtereff ١٨٥٧) وفي كتاب (الاقتصاد في الطاقة الانسانية The Economy of human Energy) للاقتصادي الامريكي المعروف (كارفر T. N. Carver ١٨٦٥ -) . وسنلمح فيما يلي بإيجاز الى المعالم الأساسية في تفاسيرهم الطاقية (Energetistic)

ولعل أقل هذه الكتب الذي ذكرناها - فائدة واقلها عمقاً وجدوى هو كتاب (بخترف) الذي عنوانه (علم الانعكاس الاجتماعي Collective Reflexology) ومع ان (بخترف) هذا قد نشر بحوثا متعددة ذات قيمة معروفة قبل كتابه هذا ، الا ان القسم الثاني من كتابه هذا مشكوك فيه من الناحية العلمية . ولعل ذلك يرجع الى أن (بخترف) قد وضع كتابه هذا في ظروف شاذة هي ظروف الثورة الروسية ، وكان من ذلك انه استقى دلائله وشواهده من حوادث تلك الظروف .

ولقد اقحم (بخترف) في تفسيره للظواهر الاجتماعية كل قوانين الفيزياء والميكانيك والكيمياء وعلوم الحياة التي تمكن من التوصل اليها . ومن اقواله «ان قوانين الظواهر العضوية الراقية ، اعني الظواهر الاجتماعية هي نفس قوانين الظواهر العضوية واللاعضوية» . ولدينا ثلاثة وعشرون قانونا من هذه القوانين التي تتحكم في الظواهر الاجتماعية ، منها : قانون حفظ الطاقة ، وقانون تناسب الحركة مع القوة المحركة (او الدافعة) ، وقانون الجاذبية وقانون التنافر (Repulsion) قانون مساواة الفعل ورد الفعل ، قانون التشابه او التماثل (Similarity or

= كتابه قيمة جداً ، وهي تعطينا شيئاً ذا أهمية بالاضافة الى نقل قوانين ومصطلحات علم الميكانيك الى حقل الظواهر الاجتماعية .

(Homology) قانون الوزن (Rhythm) الاستمرارية ، قانون استمرار الحركة والتغير ، قانون « الانتروبي » (Entropy)[1] النسبية ، التطور ، التفاضل ، التوالد والتكاثر ، التعميم الانتخابي ، قانون التتابع التأريخي Historical Sequence قانون الاقتصاد ، التكيف ، التداخل ، قانون التعويض ، قانون العلاقة غير المستقلة (أو التي تتوقف على غيرها) وقانون الفردية .

ولكي يدرك القارىء ما يعنيه كل قانون من هذه القوانين في حقل الظواهر الاجتماعية رأينا أن نعرض مثالين أو ثلاثة أمثلة أيضاحية من هذا القبيل : فقانون حفظ الطاقة يعني « ان كل شخص هو مجمع للطاقة » : «وان المجموعة الاجتماعية (الجماعة الاجتماعية) التي تبدع ثقافتها لا تموت روحياً » هذا هو مؤدي هذا القانون . وان قانون تناسب معدل تغير الحركة مع القوة المحركة يمكن ايضاحه بما يلي من الحقائق : ان اضافة الامدادات الى الجيش يجعل الحركة لتحقيق الهدف العسكري أسرع بنسبة (أو بمقدار) الامداد (أو القوة) المضافة » ، « وان تقدم الحركة الدينية انما يمد بأقامة الشعائر والمراسيم الدينية » وهكذا . . . ، واما قانون التشابه أو التماثل فهو يعني فيما يعني « ان التنظيم الاجتماعي ـ اينما كان ـ انما يتقدم على وفق خطة واحدة» ، «وان التقدم أو الازدهار التأريخي لحضارات جميع الشعوب قد تمشي حسب خطة عامة واحدة» . ان قانون الاستمرارية انما يعرب عنه مذهب المحافظة (Conservatism) ، والتقليد ، والعادة ، والسطوة والنفوذ الناشئان عن الصيت والجاه والنصر ، والسلطة ، وما شاكل . أما قانون النسبية فتعرب عنه الحقيقة التالية وهي : أن كل شيء في الحياة الاجتماعية انما هو شيء نسبي ، ولنضرب لذلك مثلاً «ان ظهور نظرية الحكومة الدستورية قد يعد

(١) لم نتمكن من العثور على لفظ عربي يقابل هذا الاصطلاح الفيزياوي ففضلنا ابقاء الكلمة الانكليزية كما هي ، والانتروبي هي مقياس انحطاط الطاقة الحرارية ، وهي تساوي ما يلي :

$\frac{ك}{ح}$ } = Entropy

على فرض أن ك = كمية الحرارة .

ح = درجة الحرارة . (المعرب).

تطرفاً وخروجاً في مجتمع تسوده الملكية المطلقة، بينما تكون نفس النظرية نظرية محافظة جداً في قطر ديمقراطي» . إن هذه الأمثلة كافية لتعيين الميزة العامة التي تتميز بها «قوانين الطاقة الاجتماعية» لبختر ف .

أما مذهب الطاقة الاجتماعي لسولفيه (E . Solvay) فهو لا يحتاج الى شرح وبيان خصائصه وتفاصيله ذلك ان ميزاته الأساسية ـ ما عدا علم السياسة الايجابي لسولفيه ـ متضمنة فيما كتبه اوستفالد W . Astwald ويكفينا هنا أن نقرر بأن سولفيه يرى « ان الظواهر الاجتماعية هي ليست إلا ترابط عوامل ثلاثة : عامل عضوي ، وعامل نفسي ، وعامل لا عضوي ؛ وان العامل الاخير منها خاصة يلعب دوراً مهمًا » . وعليه فان الحياة ما هي إلا ظواهر انتقال وتحول الطاقة ، وإذن فالحياة الاجتماعية ما هي إلا « ظواهر طاقية » ولهذه الأسباب أمكن تطبيق القوانين العامة في علم الميكانيك الطاقي على الظواهر الاجتماعية . ان علم الاجتماع هو الفيزياء الاجتماعية أو علم الطاقة الاجتماعي . ان المهمة الاولى لعلم الاجتماع هي « ارجاع كل الظواهر الاجتماعية والبيولوجية الى افعال وردود افعال فيزيا ـ كيماوية أساسية»[1] . ومن هنا يتبين أن الانسان والمجتمع ـ حسب هذه النظرية ـ يعتبر أن أدوات طاقية (Energetistic Apparatuses) ؛ ان حياة الانسان وتاريخ المجتمع ما هي إلا عمليات انتقال الطاقة ، وإذن فهما خاضعان لقوانين علم الميكانيك الطاقي (Energetistic Mechanics) ، خاصة قوانين أقل ما يمكن من الجهد لتحقيق اكثر ما يمكن من الطاقة . وبنفس الطريقة يفسر الانتاج والاستهلاك ، والتوزيع وسلاسل أخرى متعددة من الظواهر . ان كل هذه القضايا قد ضمنها سولفيه كتابه (سياسة الطاقة ـ الايجابية العلمية » (Scientific Positive Politics of Energetics) الذي اقترح فيه عدة مناهج تحررية للتجديد الاجتماعي والسياسي .

(١) لقد عرض مدير معهد سولفيه للعلوم الاجتماعية الاستاذ (بارنش G . Barnich) تحليلاً علمياً منظمًا لعلم الطاقة الاجتماعية في كتاب له بالفرنسية عنوانه « رسالة في أسس السياسة الايجابية حسب مذهب الطاقة الاجتماعي لسولفيه » ، ١٩١٩ .

يقول (اوستفالد W. Ostwald ١٨٥٣ -) « ان علم الطاقة يمكنه ان يزود العلوم الاجتماعية بمبادىء جوهرية عديدة ، ولكنه لا يمكنه أن يزود العلوم الاجتماعية بكل ما تحتاجه من هذه المبادىء » ولأجل أن يقوم (اوستفالد) بهذه الرسالة فقد قام بوضع التفسير الطاقي للظواهر الاجتماعية ، ويمكن تلخيص هذا التفسير بما يلي :

١ - ان كل حادثة (event) بل كل تغيير اجتماعي أو تأريخي ليس - لدى تحليله - إلا انتقال الطاقة . (المحاضرة الأولى والثانية) .

٢ - ان ابتكار الثقافة وخلق الحضارة - من وجهة نظر علم الطاقة - ليس إلا تحويل أو انتقال الطاقة من صورتها الفجة غير النافعة الى طاقة نافعة ، وكلما كان معامل الطاقة المفيدة المستحصلة من هذا الانتقال أوالتحويل عظيماً ، كلما كان تقدم الحضارة أكثر وأعظم . فالمصباح البدائي - مثلاً - حيث ينقل الطاقة أو يحولها من طاقة كيمياوية الى طاقة ضوئية ، يعطينا حوالي ثلاثة بالمائة من الطاقة المفيدة ، ولكن المصباح الذي هو أفضل من المصباح السابق وأحسن منه قد يعطينا خمس عشرة بالمائة من هذه الطاقة . ولهذا السبب يمكن أن نقول بأن أبدال المصباح السابق البدائي بالمصباح الثاني الذي هو أفضل ، أقول ان هذا الابدال يعد تقدماً .

٣ - ان الانسان هو اداة لتحويل كل صور الطاقة الاخرى .

٤ - ليس التكيف إلا أفضل استفادة ممكنة من الطاقة الخام وتحويلها الى طاقة مفيدة ، وكلما كانت نسبة الطاقة المفيدة المستحصلة بهذه الطريقة نسبة عالية ، كلما كان التكيف أحسن وأكمل (المحاضرات ٥ - ٧) .

٥ - ان المجتمع - باعتباره مجموع الافراد الذين يشتغلون سوية لغاية مشتركة - هو تنظيم غرضه استغلال الطاقة الخام استغلالاً أفضل ، وتحويلها تحويلاً أكثر كمالاً الى طاقة مفيدة . وعندما يتلاشى النظام وينعدم تنظيم العلاقات المتبادلة ، ويشيع الكفاح غير المنظم ، أقول عندما يكون ذلك تضيع الطاقة عبثاً ، ويكون من العسير بل غير الممكن تحويلها تحويلاً كاملاً . ان المجتمع يجعل - بواسطة النظام -

امكانية تحويل الطاقة أكثر وأفضل . وانما يضمن المجتمع وجوده بمقدار ما يلتزم هذا الغرض ويسعى اليه . أما إذا أعاق المجتمع - بدل أن يساعد - الحصول على هذه النتيجة فعندها يفقد أهم غرض في وجوده (المحاضرة الثامنة) .

٦ - ان مهام اللغة والقانون والتجارة ، والصناعة والانتاج والعقاب والولاية والحكومة وظواهر حضارية اخرى يمكن تبيانها وايضاحها على نفس الأسس ذلك انها كلها تسهل استغلال الطاقة الخام استغلالاً أحسن وتحول دون ضياعها من غير جدوى . لقد كانت هذه الغاية تحقق تحقيقاً ناقصاً في المراحل البدائية من الحضارة . ذلك أن أساليب وطرق تحقيقها كانت أساليب بدائية . ولقد كانت الوسائل الرئيسية لصيانة النظام وسناده هي الشدة والقسوة والعنف والاكراه والاستبداد تلك الوسائل والأساليب التي ادت الى ضياع كثير من الطاقة عبثاً . ومهما يكن من أمر فان طرق وأساليب الضبط الاجتماعي أصبحت أقل تبذيراً وتضييعاً للطاقة بتقدم الحضارة (المحاضرات ٩ - ١١) .

٧ - ان قيمة الحكومة وما يبرر وجودها هو استغلالها الطاقة والاستفادة منها استفادة اكبر وتوجيه هذه الفائدة لجميع اعضائها . وانما يبرر وجود الحكومة على مقدار ما تحقق من هذه الغاية . (المحاضرة ١٢) .

٨ - ان الثروة والنقود ليست إلا صوراً مركزة من الطاقة المفيدة . ان تجمعها يحقق نفس الغاية . وانما تبرر الملكية الخاصة لأنها تسهل تحقيق هذه الغاية . فإذا هي (أي الملكية الخاصة) عجزت عن هذه المهمة فقد انتفى السبب الذي يبرر وجودها (المحاضرة ١٣) .

٩ - ان العلم هو أفضل الأساليب الجوهرية لاستغلال الطاقة والاستفادة منها ، ولهذا السبب كان أساس الحضارة ، وهو « انقى دم واعرق جذر في كل حضارة » ، ويجب ان يمجد المخترعون العظام والعلماء لانهم يحققون هذه الغاية ، ومن هنا كانت هذه القيمة العظمى للتربية والمدارس وكل المؤسسات ذلك أنها وسائط تثري وتزيد وتنشر العلم . ومن هنا - أيضاً - كانت الضرورة اللازمة لتوفر أحوال وشروط كحرية الفكر والبحث والاستقصاء تلك الحرية التي لا يمكن ان

تحقق هذه الغاية (أي استغلال الطاقة) بدونها تحقيقاً ناجحاً . (المحاضرة ١٤) .

ذلك هو الهيكل العظمي ووجوه النظر الرئيسية في التفسير الطاقي للظواهر الاجتماعية من قبل (اوستفالد) .

ولقد عرض (كارفر T . N . Carver) في كتابه الشيق في موضوع الطاقة الانسانية[1] تفسيراً للحضارة والعمليات الاجتماعية يشبه التفسير الذي أومأنا اليه آنفاً والذي عرضه (اوستفالد) . ويرى (كارفر) هذا بأن حياة الفرد وتأريخ الجماعة ما هو إلا تحويل « لأكبر كمية ممكنة من الطاقة الشمسية الى طاقة انسانية » ، وان العملية الاجتماعية ما هي إلا تحويل للطاقة واعادة توزيعها ؛ وان الحضارة ما هي الا مجموع هذه الطاقة المحولة (Transformed) ؛ وان التقدم ما هو إلا استغلال هذه الطاقة أحسن فأحسن . ولقد أعار هذا المؤلف أهمية خاصة للتفسير الطاقي في « الظواهر الاقتصادية » ، وهو في هذا الباب لم يحدد مهمته فيجعلها مقصورة على تقرير المبادىء العامة ، ولكنه يحاول تحليل ـ بل وفي بعض الاحيان تحليلاً كمياً مفصلاً ـ الظواهر الاقتصادية الاساسية تحليلاً مفصلاً حسب وجهة النظر التي أشرنا اليها . ان هذا الكتاب ، بوجه عام ، أفضل من كثير من المؤلفات التي ذكرناها آنفاً ، بل ان بعض نظريات « كارفر » مهمة حقاً .

سنعرض فيما يلي بايجاز « التفاسير الميكانيكية والطاقية » لـ « فنيارسكي L . Winiarsky » .

١ ـ يذهب (فينارسكي) الى « أن النظام الاجتماعي ما هو إلا مجموعة من

(١) عنوان هذا الكتاب هو (الاقتصاد في الطاقة الانسانية The Economic of Human Energy) وينتمي لهذه المدرسة (سمس M . L . Sims) في كتابه (Society and its Surplus) حيث عرض المؤلف في مقدمة كتابه هذا وفي بدايته ـ مؤكداً ـ وجهة نظر طاقية. ولقد اخفق الاستاذ (سمس) في تحليله لكثير من الظواهر الاجتماعية نوعاً ما ، وذلك لعجزه عن الاستمرار في طاقيته هذه ، ولقد كرس جهده لبحث طويل في التطور الاجتماعي والعمليات الاجتماعية بحيث كانت وجهة النظر الطاقية باهتة قليلة الظهور .

النقاط ، وبعبارة أخرى ان الافراد في حركة دائمية من التقرب أو الابتعاد عن بعضهم البعض » .

٢ ـ « ان السبب الاولي في هذه الحركات هو التجاذب attraction » .

٣ ـ ان هذا التجاذب يشبه الألفة الكيمياوية فهو انتخابي ويتم على وفق خطة معينة ، ووجهة معينة ، أعني نحو تحقيق النهاية العظمى من اللذة ، وايصال المقاومة إلى النهاية الصغرى . وعليه فان ظواهر التجاذب الاجتماعي أو التداخل الاجتماعي تجري على أسس ميكانيكية بحتة ، غير أن هذا التجاذب الميكانيكي يكون أكثر تعقيداً بين الكائنات الانسانية مما هو بين الأشياء غير العضوية ، ذلك أن الظواهر النفسية تطغى على تلك الكائنات . ومن هذا القبيل انتخابنا لاصدقائنا وتعيين اعدائنا إذ يكون ذلك الانتخاب والتعيين قائماً على هذا المبدأ .

٤ ـ ومما لا شك فيه أن الظواهر النفسية ما هي إلا وجه من الطاقة البيولوجية ، وهذه بدورها ضرب من الطاقة الفيزياوية ـ الكيماوية . ولهذا السبب كان انتخابنا (الذي أشرنا اليه في الفقرة الثالثة) خاضعاً للقوانين الميكانيكية المذكورة اعلاه كما هو مبين في الاقتصاد السياسي الخالص[1] . ان التجاذب بين الذكر والانثى مثل آخر على هذا المبدأ ، ذلك أن أساس هذا التجاذب هو « الجذب Gravitation » أو الالفة الكيماوية بين الحيوان المنوي وبين البويضة . وهذا التجاذب نفسه واضح في الرغبة المتبادلة بين الفتى والفتاة حيث لا يعرف كل من الفتى والفتاة ـ غالباً ـ ان هذه الرغبة ناتجة عن دافع أعمق هو هذا الجذب أو هذه الألفة الكيماوية . ان هذا التجاذب يخضع لنفس قانون النهاية العظمى للذة . وعندما لا يشبع هذا

(١) لقد حذا (فينارسكي) حذو سابقيه من الباحثين في هذا الميدان من امثال : هربارت ، و(ويبر) و (فخنر) و (دلبيوف) و (ادجورت) و (جوسن) و (ولراس) و (جيفونس) و (باريتو) ، حيث حاول هؤلاء جميعاً تطبيق الطريقة الرياضية في دراسة الظواهر النفسية والاقتصادية . ولقد كنا ذكرنا آنفاً ، كما أشار فينارسكي ، ان هذا العدد المذكور من الباحثين يمكن أن يضاف اليه عشرات الاسماء من المفكرين الذين هم من هذه الشاكلة .

التجاذب ـ الذي هو في الحقيقة تجاذب جنسي ـ فعندها يعلى[1] (sublimated) ـ وفقاً لقانون تحويل الطاقة ـ ليظهر في ظواهر نفسية اخرى كالتغنج والدلال والتزين والتجمل ووسائل اخرى للتجاذب الجنسي (أو الاغراء الجنسي) ، وهذه بدورها تبعث ظواهر الجمال ، والفنون الجميلة والشعر والأدب[2] . وهذا يصدق على الصور الأساسية الاخرى للجذب او التجاذب ، كالتجاذب الغذائي مثلاً[3] .
وبهذه الطريقة تفسر الظواهر النفسية على أنها صورة من الطاقة البيولوجية ، وهذه بدورها ليست إلا ضرباً من الطاقة الفيزيا ـ كيمياوية . وعليه فان « الظواهر النفسية والمادية تخضع لنفس القوانين في علم الميكانيك » .

٥ ـ ان للطاقة ضروباً مختلفة ويمكن تحويلها من ضرب لآخر (أو من صورة لاخرى كتحويلها من الطاقة الكامنة الى الطاقة الحركية مثلاً أو بالعكس . ان الحياة صورة خاصة من الطاقة الكيميا ـ فيزياوية (Physico — Chemical Energy) . ان الكائنات الحية عامة ، والانسان منها خاصة ما هي إلا تجسد الطاقة ، وهي بذلك آلات ميكانيكية لتحويل الطاقة .

٦ ـ ان تحويل الطاقة من قبل الكائن الحي يتم بعمليات التغذية والتناسل . ذلك ان القانون العام في التجاذب الميكانيكي يظهر في حقل الظواهر الحيوية (Vital Phenomena) بصورة التجاذب الغذائي والجنسي . فالحب والجوع مثلاً دوافع فطرية في الكائنات الحية عامة ، وفي الانسان خاصة ، وهما اللذان يعينان ويوجهان التجاذب المتبادل والنفور والابتعاد في هذه الكائنات الحية . ان الناس عامة يسعون ـ قبل كل شيء ـ لاشباع هذه الحاجات الأساسية (اي الحاجة

(١) يعلى من الاعلاء (Sublimation) وهو تحويل الغرائز والدوافع عن وجهتها الفطرية الى وجهات واهداف اخرى هي ارقى من حيث القبول الاجتماعي .
(٢) راجع L'equilibre esthetique صفحة ٥٦٩ ـ ٥٧٣ .
(٣) راجع نظرية الدكتور Rignano في هذا الباب حيث يكون دافع السلوك عنده هو « اقرار التوازن » . المعرب .

الجنسية والحاجة الى الطعام) . وانما يتداخل الناس فيما بينهم ، ويكون الاحتكاك بين الانسان والآخر على ضروب مختلفة ، أقول انما يكون ذلك كله بتأثير هذه الحاجات وتحت سيطرتها . ان هذه الحقيقة الاساسية هي أصل جميع الظواهر الاجتماعية على اختلافها كما أنها أصل كل الضروب المعقدة في تحويل الطاقة من قبل الجماعات الاجتماعية .

٧ ـ « ان الرصاصة عندما تصطدم بمانع تتحول طاقتها الحركية الى طاقة حرارية وضوئية وكهربائية ، وعليه فان الحركة الفجة للكتل الانسانية التي تندفع بواسطة دوافع الجنس والجوع عندما تصطدم بحائل من المحيط الطبيعي أو تعيقها بعض الجماعات عن اشباع حاجاتها هذه اشباعاً مباشراً ـ تعمد الى تحويل طاقة الجوع والجنس الى صور اخرى من الطاقة كالصورة الاقتصادية والسياسية والتشريعية والاخلاقية والجمالية والدينية والفكرية . وبهذه الطريقة تتحول الطاقة الحيوية الى طاقة نفسية واجتماعية »[1] . ان « فنيارسكي » قد شرح بتفصيل نظرية نشوء طاقة الجوع والحب ، وبين كيفية تحولها الى ظواهر نفسية ـ اجتماعية معقدة .

٨ ـ ان عمليات تحول الطاقة هذه تتم على وفق القوانين الأساسية المعروفة في الديناميكا الحرارية والتي أولها : ان مقدار الطاقة يبقى ثابتاً في جميع هذه التحولات ، ثانياً ان قوانين الديناميكا الحرارية هي نفسها التي تفسر الظاهرة الاجتماعية للتغير ، والتفاضل ، والتساوي ؛ والسيطرة والتقدم التأريخي عامة . اذا كانت شدة الطاقة الحرارية في جسمين ماديين غير متساوية فعندها يحدث انتقال الطاقة من جسم لآخر ، وكلما كان الفرق كبيراً بين حرارتي الجسمين كلما كانت عملية انتقال الحرارة بينهما شديدة . ان تشعع الطاقة يحدث ـ دائماً ـ من الجسم

(١) راجع « L'energie Sociale » صفحة ١٢٠ ، حيث يستنتج القارىء من هذا الكتاب ومن كتاب « L'equilibre esthetique» بأن فنيارسكي قد وضع اسس نظرية فرويد قبل أن يضع فرويد نظريته .

الذي طاقته الحرارية اعظم شدة الى الجسم الذي طاقته الحرارية أقل شدة . وعلى هذا الأساس تكون عملية التشعع هذه غير قابلة لأن تحدث عكساً (Non - Reversible) . زد على ذلك أنه كلما استمر هذا التشعع بين الجسمين كلما أصبحت شدة الطاقة بينهما أقل تفاضلاً حتى تصبح الحرارة فيهما متساوية ، وهذا هو الوجه العكسي لعمليات الديناميكا الحرارية . وإذن فهذه العمليات انما تحدث عندما يكون هناك تفاوت في الطاقة ، غير أن استمرار العملية ينتهي الى التعادل أو الانتروبية (Entropy)[1] .

ان هذه القوانين الأساسية نفسها هي التي تتحكم وتشيع في حقل الظواهر النفسية ـ الاجتماعية أيضاً كما يرى (فنيارسكي) . ان تفاوت مقدار وشدة الطاقة المشحون بها مختلف الافراد والجماعات هو الذي يسبب كل الحوادث الاجتماعية والتأريخية ، وعليه فان هذه الحوادث ليس إلا مظاهر لتشعع الطاقة من فرد لآخر ومن جماعة لاخرى . اذ لو كانت الطاقة متساوية عند كل الافراد لما حدثت رواية هذا التأريخ الانساني (أي لانتفى التاريخ من حيث هو واقع) . ولاستمر التوازن الميت ـ بدلاً منه ـ الى الابد . . وبعبارة اخرى : حيثما يوجد تفاوت في شدة القوة توجد الحركة والتغير والحياة أو التأريخ[2] ؛ أقول يكون ذلك حيث يوجد هذا التفاوت فقط . وعلى هذا الأساس أيضاً يكون توزيع الطاقة غير المتساوي بين الافراد والجماعات مسؤلاً عن كل الظواهر الاجتماعية التي هي من قبيل التفاوت ، والتفاضل والاختلاف ، وتقسيم الناس الى طبقات ، والسيطرة والنفوذ وما شاكل . وكما تكون عملية تعادل الطاقة الحرارية في الديناميكا الحرارية حيث تتم هذه العملية بانتقال الطاقة من الجسم الذي تكون حرارته أعلى الى الجسم الذي تكون حرارته أوطأ ؛ أقول وكما تتم هذه العملية بهذه الصورة ، تتم مثيلتها حيث يشع الافراد والفئات الاجتماعية Social groups التي تكون طاقتها الاجتماعية ـ النفسية اعظم واكبر ـ يشع هؤلاء الافراد وهذه الجماعات طاقتها الى الافراد والجماعات التي هي أقل طاقة . ومن هنا ينتج بأن كل ظواهر التفاضل الاجتماعي (او التفاوت الاجتماعي) كعدم المساواة ، والتفاوت في النفع ، والسيطرة والنفوذ والتفاوت الطبقي ، والتقسيم الطائفي (أي انقسام الناس الى طوائف) أقول ان كل هذه الظواهر ما هي إلا وجوه من الظاهرة العامة ، وهي تشعع الطاقة من مجاميع ذات طاقة أكبر الى مجاميع طاقتها أقل . ولما كان انتقال

---

(١) لقد مر سابقاً ايضاح معنى الانتروبية .

(٢) ولقد طرقت هذه الفكرة من قبل (ليونتيف K . Leontieff) قبل أن يطرقها (فنيارسكي) بزمن بعيد . وهي المبدأ الأساسي في نقد (ليونتيف) لحركات المساواة والحركات الاشتراكية . « ان تطور الكائن الحي والمجتمع تطوراً صاعداً يكشف ـ دائماً ـ عن ظواهر في التفاضل والتفاوت . وان تفكك (Disintegration) الكائن الحي والمجتمع يكشف ـ دائماً ـ عن اتحاد وانضمام ما كان مختلفاً منفصلاً متميزاً . ان هذا الاتحاد والتضامن يؤدي الى ترابط وتماسك واهن في أجزاء الكائن الحي والمجتمع ، مما يكون سبباً من بعد في التحطيم والانهدام » . ومن هنا كان « ليونتيف » يرى « ان هناك ثلاثة أدوار في الدورة الحياتية لكل مجتمع » . الدور النشوئي وهو دور البساطة ، ثم دور التعقد الازدهاري والتفاضل ، وأخيراً دور التفكك التعادلي Equalitarian disintegration) او التفسخ والانحلال . ولقد انتهى الدور الاول من هذه الأدوار في تاريخ = أوروبا الحديثة حوالي القرن التاسع حيث كان المجتمع لا يزال بسيطاً ، أما الدور الثاني فقد استمر طوال ازدهار الحضارة في أوروبا وبلوغها الأوج في المدة المحصورة بين القرن التاسع والقرن السابع عشر . « ولكن أوروبا في القرن الثامن عشر قد دخلت في مرحلة الاتحاد والتعادل . وهكذا تكون عظمة أوروبا قد دامت ألف سنة . وكون أوروبا اتخذت المساواة ـ في القرن التاسع عشر ـ مثلا أعلى ، لا يعني الا انها صارت تنحط ولذا فهي تميل ثانية نحو البساطة التي لا اختلاف فيها ولا تمييز . ولكنها قبل أن تبلغ هذه المرحلة ستنشق حتماً وتفسح المجال لظهور مجتمعات اخرى . ان كل ما هو عظيم حقاً وكل ما هو جميل ودائم لم يكن ـ في الواقع ـ من خلق الحرية والمساواة ، بل هو من اختلاف الناس وتمايزهم في الحقوق وتفاوتهم في المراكز الاجتماعية والفرص التربوية ـ في مجتمع موحد تحت سيطرة مقدسة ونفوذ مطلق سام » . ومهما يكن من أمر فان « ليونتيف » لم يكن أول من وضع هذه النظرية وعلق عليها أهمية ، ذلك أن نفس هذه الآراء قد أدلى بها (دانيلفسكي Danilevsky) قبل حوالي سنة ١٨٦٩ . وهكذا كانت نظريات « شبنجلر » المتوقعة طوال نصف القرن ، بحيث أن كل الخصائص الأساسية لنتاج « شبنجلر » لم تكن الا مجرد اعادة للتأملات الاجتماعية التي وضعها « ليونتيف » و « دانيلفسكي » .

الحرارة - في الفيزياء - بين جسمين تتفاوت درجة حرارتها ، ينتهي بالتعادل الحراري ، كذلك الامر في العملية الاجتماعية حيث ينتهي انتقال الطاقة بظهور المساواة الاجتماعية . « هذا هو تفسير تقدم الحرية واضمحلال الاستعمار والاستغلال والامتيازات الاخرى في مختلف نواحي الظواهر الاجتماعية » . وكلما كان عدم المساواة والتفاوت عظيمًا كلما كانت عملية التساوي أشد . ان جميع الحركات التحررية والاشتراكية والشيوعية وحركات المساواة ما هي إلا صور ووجوه لهذا القانون الأساسي في الديناميكا الاجتماعية . وتظهر حتى في الجماعات البدائية من تلقاء نفسها ظواهر كالنظام والقوة ، والقانون والضبط الاجتماعي ، ذلك أن الطاقة تنبعث من التفاوت وعدم التساوي بحيث تظهر على صورة سيطرة أو نفوذ من قبل الأعلى على الأدنى منزلة أو مكانة ، لا يصح العكس . ولما كان تشعع الطاقة يتم بهذه الطريقة ، فهناك - اذن - ميل لتعادل وتساوي الشدات المختلفة ، وتستمر هذه العملية حتى يتحقق التوازن والاقرار حيث تنعدم مثل هذه الفوارق ، وفي هذه الحالة - حسب قوانين الديناميكا الحرارية - تتوقف جميع أنواع الانتقال » .

٩ - يستنتج « فنيارسكي » مما تقدم استنتاجاً منطقياً بأن حالة الانتروبية الاجتماعية في المستقبل - حيث يكون التوازن « Equilibrium » ميتاً جامداً غير متحرك - ستندسس بطريقة ما الى تأريخ البشرية ، ذلك أنها شائعة في تأريخ الكون كله . ان عملية تساوي الأفراد والطبقات والطوائف والاجناس وما شاكل تحدث الآن بشدة عظيمة ، ذلك أننا في بداية عملية طويلة للانتروبية الاجتماعية ، تلك العملية التي ظهرت بوادرها بتأثير الحركات الاشتراكية وحركات المساواة .

١٠ - يستخلص « فنيارسكي » مما ذكره : ان مهمة العلم الاجتماعي هي دراسة هذا النظام الطاقي للناس حيث يخضع الناس لقوانين علم الميكانيك في نشاطهم وفاعلياتهم وعلاقتهم ببعضهم . ولأجل أن تكون هذه الدراسة علمية بحتة يجب أن لا تكون دراسة كيفية «Qualitative» وحسب بل يجب أن تكون

دراسة كمية أيضاً ، وان تقاس الظواهر . ولأجل ان نتمكن من هذا العمل ، يجب ان تكون وحدة قياس في العلم الاجتماعي (social science) ، كالنقود مثلاً حيث هي مقياس للطاقة الاقتصادية . وإذن فالنقود (أو وحدات الثمن) يمكن أن تستخدم كوحدة لقياس جميع أنواع التحول والانتقال الاجتماعي في الطاقة . وفيما يلي أسباب هذه الضرورة .

« ان الطاقة البيولوجية هي المحرك المركزي للظواهر الاجتماعية ، وهي تمر في سلسلة من التحولات والانتقالات فتكون بصور مختلفة ، منها الظواهر السياسية والقانونية والاخلاقية والجمالية والفكرية والدينية ، وهي عن طريق الحدوث لا بد أن تمر بالطاقة الاقتصادية حيث يمكن - حينذاك - قياسها بالنقود (الذهب) ، وبذلك يتيسر قياس الطاقة البيولوجية ذاتها . ان الطاقة الاقتصادية هنا تلعب دور الطاقة الحرارية في علم الميكانيك » فإذا قارنا الفائدة الاجتماعية (التي هي صورة عامة من الطاقة الاجتماعية الحياتية) للقيمة المادية أو القيمة غير المادية بالمنفعة الاجتماعية للذهب فسنحصل على قائمة لشدة ومقدار الطاقة في الموضوع[1] الاجتماعي ، فإذا نحن قارنا القائمة ، بقائمة المواضيع الاخرى بعد قياسها وعيارها بنفس قيمة الذهب فسنحصل على مدلولات كمية ضرورية لايجاد (علم الميكانيك الاجتماعي) الكمي . « ان الذهب هو المكافىء الاجتماعي العام ، وهو تجسيد وتجسيم وتشخيص الطاقة الاجتماعية الحية ، وهو في نفس الوقت المحول العام general transformer ، ويمكن بواسطة التكاليف النقدية المقابلة ان نحصل على أعظم قسم من القيم المادية وغير المادية للاشياء » وهذا هو الذي ييسر لنا امكانية القياس وذلك بواسطة وحدات من نفس النقد . ان مهمة علم الطاقة في المستقبل هي تحقيق علم الميكانيك الاجتماعي الكمي .

هذا هو جوهر نظرية « فنيارسكي » في علم الطاقة الاجتماعي أو علم

---

(١) يقصد بالموضوع الاجتماعي Socialobject هنا كل ما يتداوله المجتمع لمنفعة اجتماعية . المعرب .

الميكانيك الاجتماعي لعل ما قدمناه كاف لاعطاء القارىء فكرة عن الضروب الرئيسية للمدارس المعاصرة في الفيزياء الاجتماعية أو علم الطاقة الاجتماعي ، أو علم الميكانيك الاجتماعي[1] .

---

(١) ان النظريات التي ترفض التفسير النفسي (السيكلوجي) للظواهر الاجتماعية ولا تلتزم استعمال المفاهيم والمصطلحات « الذاتية » ، والتي تستعمل مصطلحات من قبيل « الضغط الاجتماعي » و « ضغوط المجموعات الاجتماعية » و « طاقات النشاط الاجتماعي » وما شاكل ـ أقول ان هذه النظريات قد اغفلناها في المعالجة والبحث ، وهي من حيث وجهتها وأغراضها أميل الى تفسير الحقائق الاجتماعية تفسيراً « طاقياً » أو « ميكانيكيا » ، غير أنها قد فشلت في تحقيق هذا الهدف والاستمرار في هذه الوجهة . إن كتابي « عملية الحكومة ، والنسبية في الانسان والمجتمع » لمؤلفيها « بنتلي (F . Bentley) هما من الأمثلة الكثيرة في هذا النوع من البحث ، ومع أنه « اي بنتلي » فقد ـ في كتابيه هذين ـ التفاسير السيكلوجية المختلفة للظواهر الاجتماعية ، الا انه عجز عن الاستمرار في معارضته لهذه التفاسير ، والمضي في موضوعية وفيزيائية تفسيره للظواهر الاجتماعية . فقد اضطر أخيراً الى ارجاع « ضغوطه » الى « الأولاع interests » وبهذه الطريقة يكون قد اقحم « العوامل الذاتية النفسية » في التفسير الاجتماعي ، تلك العوامل التي هاجمها بعنف في القسم الأول من كتابه « عملية الحكومة » وهذا نفسه يصدق على كتابه الحديث « النسبية في الانسان والمجتمع ، ١٩٢٦ » . وهو ، علاوة على انه لم يوفق في تطبيق النظرية الرياضية المعروفة في النسبية ـ أقول لم يوفق في تطبيقها على العلم الاجتماعي ، فقد حاول «تجديد» علم الاجتماع في كتابه الأخير، ولكن هذا التجديد الذي ادعاه انما هو تجديد اصطلاحي وليس تجديداً فعلياً . إن كل مشايع متحمس لأقحام الموضوعية في علم الاجتماع، من المستحيل أن يقبل « اولاع » (رانزنهوفر) أو « صور » (سميل Simmel) أو العقل الاجتماعي لدركهايم ـ مبادىء تفسير اساسية في العلم الاجتماعي الموضوعي . ذلك أن من الواضح الجلي بان هذه المبادىء هي مبادىء ذاتية خالصة ، وهي من نفس طبيعة الروابط العاطفية او العواطف لهربارت سبنسر ، أو « اولاع » « سمول A . Small » تلك التي نقدت نقداً شديداً من قبل « بنتلي » نفسه . ولكن « بنتلي » هذا بالرغم من نقده الشديد لهذه النظريات ، قد انقلب فمدحها مدحاً شديداً في كتابه الأخير ، وهذا مما يبرهن ثانية على أن موضوعيته هذه ما هي الا موضوعية اصطلاحية وحسب . وهذا يصدق على كثير من النظريات الأخرى التي تنتقد السيكلوجية والذاتية في علم الاجتماع ـ داعية الى الموضوعية في علم الاجتماع وهي على الاطلاق تستعمل اصطلاحات من قبيل « الضغط الاجتماعي » الا أن أغلبها في الواقع ذاتي ، تأملي ، سيكلوجي . لقد بقيت « ضغوطهم الاجتماعية » هذه غير معرفة ولا محدودة حتى للمؤلفين =

سنؤجل تحليل آثار باريتو ـ قليلاً ـ تلك الآثار التي تستحق عناية عظيمة ، بغية معالجة القيمة العلمية للنظريات المذكورة آنفاً .

٥ ـ نقد

مما لا شكل فيه أن الطرائق والأساليب التي أدلى بها المؤلفون الذين ذكرناهم في الفيزياء الاجتماعية ، وعلم الطاقة الاجتماعية ، وعلم الميكانيك الاجتماعي ، هي أساليب وخطط مغرية حقاً . إذ الواقع ان ليس هناك أكثر جدوى من علم الميكانيك الاجتماعي الذي يبغي ـ بسلسلة من القواعد والقوانين الرياضية ـ ان يكشف النقاب عن كل أسرار التأريخ الانساني ، وما غمض في هذه الرواية التأريخية ! وهل هناك بحث أكثر علمية من البحث الذي يوضح ـ موفقاً ـ بأن كل الظواهر المعقدة في السلوك الانساني ، والروابط الاجتماعية ، والعمليات الاجتماعية ما هي إلا محض تنويع من الظواهر المادية ـ تخضع لنفس القوانين الفيزيائية ! أقول هل هناك نظرية هي أكثر فتنة واغراء من نظرية كهذه ؟! . . . ولكن ـ مع كل هذا ـ نجد أننا قد منينا انفسنا بالخيبة واليأس عندما نتصفح هذه النظريات ونعرض لتحليل مقوماتها ومفاهيمها . وأنا أعتقد وأقول بصراحة : بأن كل النظريات التي ذكرناها آنفاً لم تقدم إلا الشيء اليسير لفهم الظواهر الاجتماعية فهمًا علمياً . . . بل أنا اعتقد بأن هذه النظريات لم تقدم إلا سلسلة من التشابه

= أنفسهم . حتى اذا هم حاولوا تفسير شيء ما التجأوا الى « السيكلوجية » و « الذاتية » ـ اللتين انكروهما وشددوا عليهما النكير ـ في تفاسيرهم ، وان كانت هذه السيكلوجية وتلك الذاتية قد ينالها بعض التحوير في التسمية كأن يطلقوا عليها مثلا « المحيط الاجتماعي النفسي » و « العوامل الاجتماعية النفسية » وما شاكل . والخلاصة فان هذه النظريات لا تتصف بالميزات الايجابية للتفسير السيكلوجي البحت ، بل حتى ولا الميزات الايجابية للتفاسير الموضوعية الخالصة ، أو الميكانيكية ، أو السلوكية ، ولكنها تستخلص نتائج هذين النوعين من التفاسير. وهكذا بقيت غايتهم في تكوين « علم اجتماع موضوعي » أمراً من قبيل الأماني والأحلام .

والتماثل المصطنع ، وانها تشوه بل وتخطىء ـ عندما تحاول ارجاع واعتبار الظواهر الاجتماعية ظواهر مادية ـ أقول تشوه بل وتخطىء في فهم وتفسير قوانين الفيزياء وعلم المكانيك والطاقة بل وحتى المنطق ، بالاضافة الى فشلها في تفسير الظواهر الاجتماعية ، وأنا مدرك حق الادراك شدة وقساوة هذا النقد ولكنني مع كل هذا أرى ان هذه القساوة وتلك الشدة لها ما يبررها ، وسأعرض الاسباب والمبررات فيما يلي :

أ ـ أن هذه النظريات خارجة على القانون المنطقي الأساسي الا وهو قانون ضرورة تكافؤ (adequacy) الموضوع المنطقي والمحمول المنطقي في الحكم المنطقي . فإذا انا قلت « ان الانسان حيوان ذو عينين » فان حكمي هذا صحيح في بعض الاعتبارات ، لأن الانسان له عينان حقاً . ولكن هذا الحكم خطأ من وجهة النظر المنطقية ذلك ان هناك حيوانات أخرى ـ غير الانسان ـ لها عينان أيضاً . فالمحمول في الجملة المذكورة وهو « حيوان ذو عينين » يرجع هنا الى الصنف ، في حين أن « الانسان » يصدق على طائفة هي أضيق بكثير من صنف الحيوانات التي لها عينان . وهذا ما نعنيه بعدم التكافؤ المنطقي في الحكم . . . وإذا أنا قلت « ان الانسان حيوان يحلق لحيته فأن حكمي هذا غير صحيح أيضاً ، لأن هناك بشراً ليس لهم لحى (وهم الأناث من الناس) وإذن فهم لا يحلقونها . وهنا يعود المحمول المنطقي على الموضوع الذي هو في الواقع أوسع بكثير مما يعنيه الحكم . ان هذه الامثلة تعرض علينا نوعين من الخطأ المنطقي في الأحكام . أحدهما عندما يعود المحمول الى الموضوع الذي هو في الواقع اضيق بكثير مما يعني به ، والثاني عندما يكون الموضوع صنفاً أوسع واشمل بكثير من الأصناف (المواضيع المنطقية) التي يتميز بها المحمول في الأحكام . ان كل هذه الأحكام هي غير علمية ، وان اغلب زلل الفرضيات والنظريات المختلفة انما يتأتى عن هذين النوعين من الخطأ! وان كل التعاميم المصطلح عليها واغلب التعاميم العلمية انما يستحصل عليها بوضع الافادة المنطقية التي هي أكثر صحة وتكافؤا مكان التي هي أقل صحة

وتكافؤا . فنظرية « كوبرنيكس copernicus » هي أفضل من نظرية « بطليموس » على اعتبار انها اكثر صحة وتكافؤا . وقوانين « نيوتن » في علم الميكانيك هي أفضل من قوانين « كبلر Kepler » الميكانيكية لنفس السبب .

ليست كل الآراء والنظريات التي لا يتدسس اليها النقد من بعض النواحي والوجوه هي آراء ذات قيمة علمية حقة . ولنضرب لذلك مثلاً الظواهر التي هي من قبيل « الدخائن ذات العشرة فلوس » أو « الكلاب ذات الأذناب الطويلة والرقاب القصيرة » حيث يمكننا أن نضع كثيراً من الافادات الصادقة True statements » التي يملأ عرضها عدة مجلدات حول مثل هاتين الظاهرتين . . . فيمكننا مثلاً أن نفيد عن « الدخائن » بأنها خاضعة الى قانون الجاذبية ، وانها تسقط الى أسفل حسب قانون كذا وكذا من قوانين علم الميكانيك ، وأن حجمها يتمدد ، أو يتضخم حسب قانون كذا وكذا من قوانين الفيزياء وهكذا . زد على ذلك أننا نتمكن من وضع سلسلة من « الافادات الصادقة الصحيحة » حول تركيبها الكيمياوي ، كما يمكننا اضافة عدة مجلدات في العلوم المختلفة التي لها رابطة أو علاقة بهذه الدخائن بحيث يملأ بعضها بحقائق عن الخصائص البيولوجية والنباتية لهذه الدخائن وما شاكل . كما يمكننا وضع عدة مجلدات علمية حول « الكلاب ذات الذنب الطويل والرقبة القصيرة » بل وحتى « جنود التنك » وهلم جرا وهلم جرجرة[1] . ولكن هذه العلوم لا يمكن الا أن تكون تقليداً مشوهاً للعلم الحقيقي أو مهزلة ساخرة بهذا العلم . وحقاً ما يقوله « بتراجسكي Petrajitzky »[2] من ان هذه أمثلة واضحة حول ما يجب ان لا يحتذى في وضع النظريات العلمية .

ان الحقائق غير العلمية لهذه النظريات يمثلها عدم التكافؤ المنطقي ، وتعرب

---

(١) يظهر أن المؤلف يتعمد النقد اللاذع بعرضه لمثل هذه الأمثلة التافهة ولذا أعقبنا هذا النقد بهذا التعبير . المعرب.

(٢) راجع تحليل مبدأ التكافؤ المنطقي بين الموضوع والمحمول في كتابه « مقدمة في نظرية القانون والأخلاق » .

عنها الافادات التي يكون فيها المحمول غير مناسب ـ وهو (أي المحمول) في هذه الحالة لا يناسب اصناف الموضوع المنطقي التي هي ضيقة جداً ـ في حين يجب ان تكون هذه الافادات (اعني المحاميل المنطقية) عائدة الى اصناف المواضيع المنطقية التي هي أوسع بكثير . مثال ذلك أن الافادات حول الاستمرارية والجاذبية وما شاكل في علمنا الكاذب هذا (أي العلم الذي أشرنا اليه اعلاه) قد وضعت حول الدخائن فقط ، بل حول نوع خاص منها وهي الدخائن ذات العشرة فلوس[1] بينما تصدق هذه الافادات ـ في الواقع ـ على جميع الأشياء المادية ، أي على صنف من الظواهر كبير جداً . ان هذه النظريات الخداعة التي تتشبه بالنظريات العلمية هي نظريات مضللة ، ذلك انها تفترض بأن الخصائص التي تسبغ على صنف من الأشياء تمثل صفاتها الخاصة فقط ـ تمثل أو تصف أمراً يصدق عليها (أي على هذه الأشياء) وحدها فقط ولا يصدق على ما سواها مطلقاً[2] .

وبما أن ابتكار مثل هذه الصنوف غير محدود ، وقابلية الذاكرة الانسانية محدودة ، فان كثرة مثل هذه « النظريات » وهذه «العلوم»[3] عبء ثقيل علينا ، الأفضل منه انعدامها »[4].

ان ما تقدم ذكره يصدق ـ مع شيء قليل من التغيير ـ على النظريات التي ينطبق المحمول المنطقي فيها على صنف من الظواهر اكبر بكثير مما يقصد في الافادة[5] . مثال ذلك ، الأحكام التالية « كل الكائنات العضوية ذات يدين اثنتين » ، « كل البشر هم كاثوليك رومانيون » ، « كل الامريكيين هم صهب » ، « كل الاساتذة عباقرة » ، « كل الملوك قساة » وما شاكل . . .

(١) انها ذات العشرة سنتات وهي تساوي ٢٥ فلساً ولكننا اثرنا ترجمتها بهذا الشكل . المعرب

(٢) راجع (بتراجسكي) .

(٣) أي العلوم السفسطائية . المعرب .

(٤) راجع « شبروف Tschuproff » .

(٥) يلاحظ أن الاستاذ «سوروكن» كثير التكرار والايضاح والتأكيد وهذا ناتج من كونه استاذاً . المعرب .

اعتقد ان ما مر كاف لايضاح ما اعني « بعدم التكافؤ المنطقي Logical inadequacy » في الحكم أو النظرية . والان من الميسور أن ندرك بأن النظريات الميكانيكية والطاقية هي نظريات يصدق عليها عدم التكافؤ المنطقي . فهي ضرب من نظرية « الدخائن ذات العشرة فلوس » تلك النظرية العلمية المزيفة « Pseude - scientific theory » ، لم يدع أحد بأن قوانين علم الميكانيك المادي (ونقول مادي لتمييزه عن علم الميكانيك الاجتماعي الذي مر ذكره) تطبق على جميع الأجسام المادية ما عدا اجسام البشر ، ذلك ان هذه القوانين تصدق على اجسام البشر وعلى الأشياء الاجتماعية الاخرى التي تتصف بخصائص مادية ، وعليه فليس هناك ما يبرر الاصرار على ابتكار نظرية خاصة « للتجاذب الاجتماعي » أو « الاستمرارية الاجتماعية » أو « قانون الانتروبية الاجتماعية » أو أي قانون خاص بعلم الميكانيك المادي . ان « الميكانيكيين » على ما يظهر يحاولون أن ينشقوا بحماس الى جماعات في غرفة واحدة مفتوحة الابواب[1] . ان قوانين علم الفيزياء والميكانيك والكيمياء تصدق على جميع الأشياء الاجتماعية ذات الخصائص المادية . واذن فليس هناك ما يبرر اثارة ضجة حول ابتكار « علم الفيزياء الانساني أو البشري Human Physics » واختلاق « الجاذبية البشرية » و « الكيمياء البشرية » . ان امثال هذه المحاولات ليست إلا مساعي لخلق وايجاد « علم فيزياء وكيمياء وميكانيك الكلاب ذات الأذناب الطويلة والرقاب القصيرة » . ان هذه النظريات التي عالجناها هي نظريات غير متكافئة ولذا فهي نظريات خاطئة مشوهة معلولة .

ان الخطأ الواحد في نظرية ما قد يستتبع عادة خطأ آخر وهذا ما نلحظه في النظريات الميكانيكية ، فهي عندما تحاول تفسير الانسان والظواهر الاجتماعية في ضوء مبادىء علم الميكانيك او علم الطاقة العام ، تغفل سلسلة من الميزات الخاصة

(١) هذا تعبير فيه تهكم من هؤلاء الباحثين الذين يحسبون انهم في مأزق حرج لا مخرج منه ، في حين أن لا مأزق ولا حراجة ، ولا ضرورة لمثل هذا الاجتهاد والنزاع . المعرب

بالظواهر الاجتماعية ، تلك الميزات الخاصة بالعالم الانساني وحده ، ولا تتعداه مطلقاً الى الظواهر المادية والكيمياوية أو الطاقية . ان من نتيجة تعادل (Eqaulization) الظواهر الاجتماعية والمادية ، هذا الذي تعتقد به هذه المدرسة (اي المدرسة الميكانيكية) ، اقول ان من نتيجة هذا التعادل ان اسبغت هذه النظريات على الظواهر المادية سلسلة من الخصائص والصفات الانسانية مما اشاع فيها (التشخيص الاحيائي anthropomorphism)[١] وسلبت تلك النظريات ونفت عن الظواهر الاجتماعية كثيراً من الصفات والميزات الخاصة بهذه الظواهر . ولهذا السبب شوهت قوانين علم الميكانيك واسبغ التشخيص الاحيائي عليها وجعل من « طبيعتها Their Nature » واغفلت اسس الظواهر الاجتماعية من دون أن تستطيع هذه النظريات أن تنفذ اليها او تمسها ولو مساً رقيقاً . .

نعم قد يصح أن لا تكون « غريزة الاجتماع الا ضرباً او وجهاً من الجذب المادي ، ولكن هل يمكن أن نقول بأن كل ظاهرة جذب كتلك التي تكون بين الشمس والأرض هي ضرب من « غريزة الاجتماع » ؟! . وقد يكون من الصحيح ما قاله « فورونوف Voronoff » من أن « الظواهر الاجتماعية في الترابط والتعاون ما هي الا عملية اضافة وضرب القوى » ولكن هل يعني هذا بأن كل اضافة او ضرب في القوى التي يعالجها علم الميكانيك هي ظاهرة اجتماعية في الترابط والتعاون ؟!. من الواضح ان الاجابة على هذه الأسئلة تكون بالنفي . وإذا كان الجواب بالنفي ، فما هو - اذن - الفرق بين التعاون الاجتماعي والترابط من جهة وبين حالات اضافة وضرب (multiplication) القوى التي يعالجها علم الميكانيك ؟ اننا لا نجد في النظريات المارة الذكر أي اجابة على هذا السؤال . نعم قد يكون من الصحيح أن الحرب والنضال الاجتماعي هي ظواهر او وجوه من

(١) يقصد بالتشخيص الاحيائي اعتبار الأشياء المادية تتصف بالخصائص الانسانية كالحس والبصر والشعور باللذة والألم وما شاكل . المعرب

« طرح القوى Subtraction of forces » ولكن هل يعني هذا بان كل حالة طرح في القوى - تلك الحالات التي يدرسها علم الميكانيك - هي حرب او نضال اجتماعي ؟ . وإذا كانت ظواهر القانون ليست الا « ترابطا وتوافقا في القوى » فما هو - اذن - الفرق بين « توافق القوى » بهذا المعنى ، وبين توافق القوتين أ ، ب اللتين تعملان على طرفي عتلة ؟ انه بالرغم من أن الحالة الثانية هي حالة « توافق قوى » أيضاً ، غير أننا لا يمكن مطلقاً ان ندعوها ظاهرة من ظواهر القانون[١] . ان علماء الطاقة هؤلاء يخبروننا بأن ضياع الحرارة وتشتتها بالاشعاع ، وان الجريمة ، كلاهما ظاهرتان من ظواهر ضياع الطاقة عبثاً . ولكن هل يعني هذا بأن تشتت الحرارة بل كل ضياع في الطاقة هو جريمة ؟! نعم قد يكون « اوستفالد » مصيباً في ادعائه بأن اللغة والقانون والتجارة والحكومة والثقافة والظواهر الاجتماعية الاخرى ما هي الا وجوه لانتقال وتحول الطاقة الخام من هذه الصورة غير المفيدة إلى صورة مفيدة . ولكن هل يعني هذا بأن كل حال من أحوال التحول والانتقال - تلك التي يدرسها ويعالجها علم الميكانيك المادي - تشتمل على ظواهر اللغة والقانون والحكومة وما شاكل ؟! بالطبع لا . وإذا كان الامر كذلك ، فما هو الفرق - اذن - بين تحول وانتقال طاقة حرارة الشمس ، او الحركة الميكانيكية للريح من جهة وبين حالات الظواهر الحضارية او الثقافية ؟ . . . اجل قد يصح ان لا تكون الثروة والنقود الا طاقة مفيدة مركزة . ولكن هل يستتبع ذلك أن تكون كل طاقة مركزة (كطاقة البركان مثلاً) هي نقود وثروة ؟ . . .

ان ما تقدم ذكره يرينا جانباً آخر من عدم التكافؤ المنطقي في النظريات المعروضة للنقد ، ذلك انها تعالج الظواهر الاجتماعية على انها مظاهر مادية خالصة وحسب ، وهكذا حذفت من مدار بحثها ومعالجتها كل ما هو خاص بالحقائق الاجتماعية ، وكل ما يميز هذه الحقائق عن الجوهر اللاعضوي ، واحالت الناس

(١) يقصد بالقانون هنا القانون المتعارف عليه في النظم الاجتماعية والمصطلحات الدستورية وما شاكل . المترجم

الى كتل مادية صرفة ، بل احالت الى كتل مادية كل حقائق الحياة الاجتماعية ، والسلوك الانساني والبطولة والجريمة والحب والبغض والكفاح والتعاون والتنظيم ، والاخلاق والدين والفنون والادب وما شاكل ، وراحت ـ أي هذه النظريات ـ تدرس وتعالج انتقال هذه الكتلة وتحولها و « حركتها » . وبهذه الطريقة ضاع كل ما يميز الظاهرة الاجتماعية واغفل وترك من غير تحليل ولا معالجة . ومن هنا يتبين بأن الفيزياء الاجتماعية وعلم الطاقة الاجتماعي لا يجديان نفعاً في هذا الباب . ذلك لأن هذه العلوم لا تعالج الظواهر الاجتماعية على انها ظواهر تختلف ـ من حيث الخواص والطبيعة ـ عن « الكتلة المادية » و « حركتها » . زد على ذلك أن هذه العلوم لا تجدي نفعاً من ناحية اخرى ، إذ على فرض ان المخلوقات الانسانية تعالجها ـ من حيث هي كتلة مادية ـ الفيزياء والكيمياء وعلم الميكانيك ، إذن فليس هناك ما يبرر ايجاد علم الفزياء الاجتماعي ، وعلم الميكانيك الاجتماعي هذه العلوم التي لا تضيف شيئاً جديداً غير تكرار ما هو معروف في العلوم الفيزيائية والكيميائية والميكانيكية .

ان هذا الاستنتاج يستمر صحيحاً حتى فيما اذا برهن على ان الكائنات الانسانية ، وعلاقاتها المتشابكة المتداخلة ، ما هي إلا محض ترابط بين الالكترونات . ذلك أن هذا « الترابط » الانساني للالكترونيات يكون ترابطاً خاصاً له ميزاته المعينة التي تجعله يختلف عن أي ترابط آخر في أي جسم كان عضوياً أو لا عضوياً . . . وهذا ما يجعل من الضروري فصل دراسة هذا الحقل عن الحقول الاخرى المشار اليها . . . ومن هنا يتبين بأن « مذهب الوحدانية » في هذه النظريات التي عالجناها يؤدي الى الضلال والبطلان من ناحيتين أولاهما : نكرانه الخصائص والصفات المميزة للظواهر الاجتماعية ، وثانيتهما : انه يسبغ على الظواهر المادية عامة ـ بعض الخصائص التي هي ليست منها ، وانما هي خصائص تتميز بها مملكة الانسان وحقل الظواهر الاجتماعية[1] .

(١) لقد كنا ذكرنا آنفاً أن هذه النظريات تسبغ التشخيص الاحيائي على المادة ، وهذا ما يعنيه المؤلف في هذه الفقرة .
المعرب

هذا هو الزلل والنقص الأساسي في هذه النظريات .

ب ـ ومما يؤيد ـ ما مر من النقد ـ تلك التعاميم الفعلية التي وضعها علماء الفيزياء الاجتماعية ، والطاقة الاجتماعية ، والميكانيك الاجتماعي . ولنضرب لذلك مثلاً : قانون كاريه (Carey) في الجاذبية الاجتماعية.ان هذا القانون يظهر لأول وهلة بأنه قانون مفيد ، ولكن مجرد تحليله تحليلاً اصطناعياً بسيطاً يكفي لأن يكشف لنا عن بطلانه المطلق . . . ذلك ان دراسة نمو المدن وانحطاطها دراسة فعلية لا تؤيد مثل هذه الافادات التي ادلى بها «كاريه» ، فالمدن « لا تجتذب » الذرات البشرية اجتذاباً يتناسب طردياً مع الكتلة وعكسياً مع المسافة . وعلى هذا الاساس فان كل مشتغل بالاحصاء يريد أن يتنبأ عن نسبة نمو وازدهار (أو انحطاط حجم) مدينة ما مستنداً على هذا القانون وتلك الاسس ، لا بد وان يمنى بالفشل والخيبة . ان هذا القانون « قانون الجاذبية الاجتماعية لكاريه » لا يفسر لم : أصبحت بعض الأماكن التي لم تكن مسكونة من قبل ـ مدناً سريعة النمو في بعض الازمان ؟ ؛ ولم توقف نمو هذه المدن في ازمان وادوار اخرى ، وخلاصة القول هي : ان هذا القانون لا يجدي نفعاً في ايضاح الحقائق الواقعية لتركز وكثافة السكان وانتشارهم وتوزعهم . ومن الواضح الجلي ان بحوث « كاريه » الاخرى في توحيد القوانين الاجتماعية والمادية لا تتعدى التناظر والتماثل والتشبيه ، وهذه كلها ليست ذات فائدة علمية مطلقاً ، وهي لم تفسر ، ولن تستطيع أن تفسر أي أمر في الحركة الواقعية للعمليات الاجتماعية .

أما «قوانين » (بخترف) فهي ليست إلا صورة مضحكة من القانون الطبيعي ، حيث شوهت فيها معاني القوانين الفيزياوية الكيمياوية ، والحقائق الاجتماعية ايضاً . وهذا الاستنتاج ينطبق أيضاً على نظريات « سولفيه » و « اوستفالد » و « هارت »و « بارسلو » و « فنيارسكي » وغيرهم . ذلك انهم يعيدون ويكررون الافادات والقوانين المعروفة في الفيزياء والكيمياء وهم بهذا التكرار يضاعفون عدم فائدة وبطلان حقائق هذه الفروع العلمية فيما يلتزمون

من البحث . وهم بمحاولتهم توحيد القوانين الميكانيكية والمادية بالقوانين الاجتماعية وجعلها ذاتاً واحدة ومن نوعية واحدة ـ أقول وهم بمحاولتهم هذه لا يقدمون غير مشابهات باطلة لا توضح شيئاً من « علم الميكانيك الاجتماعي » ولن تتمكن أن توضح شيئاً فيه . فالادعاء بأن « السبب الاولي لحركة الافراد هو الجاذبية » هو ادعاء تمكن برهنة صحته كما تمكن برهنة عدم صحته . فالقول بأن من وجوه الظاهرة العامة في الجاذبية هو التجاذب الجنسي والغذائي في الحقل الاجتماعي ـ قول لا يعني شيئاً ، واقل ما يقال فيه أنه تشبيه باطل . ذلك ان هذا التشابه لو كان صحيحاً لوجب ان يتناسب التجاذب الجنسي والغذائي تناسباً طردياً مع الكتلة وعكسياً مع المسافة . (مسافة الغذاء أو الجنس) . ومن الواضح الجلي أن ليس هناك ما يبرر مثل هذه الافادة الباطلة ، وعليه فان التشابه (Analogy) لا اساس له . ان جعل حركة المساواة (التي صورت خطأ) ضرباً من ظاهر (الانتروبية) ، أو جعل ظاهرة التفاضل الاجتماعي ضرباً من الديناميكا الحرارية (أو خاضعاً لمنطقها وقوانينها) لا يعني شيئاً اكثر من التشابه الغريب حقاً ، ذلك التشابه الذي لا جدوى فيه ، من حيث هو تشابه ومقارنة لا توضح شيئاً من ظاهرة المساواة او التفاضل في ظهورها وتغيرها . وليحاول أحد ما أن « يوضح » بواسطة هذا التشابه أصل النظام الطبيعي او نموه ، أو يوضح « الحركة الدمقراطية » في قطر ما في مرحلة من مراحل التأريخ ، فسيجد هذا الباحث المحاول بأن مبادىء الديناميك الحرارية التي يرتأيها « فنيارسكي » لا تجديه نفعاً ، ولا تقدم له أية مساعدة لفهم هذه العمليات ونموها وازدهارها . ليس هذا فحسب بل خذ أي تعميم كان من تعاميم المدرسة الميكانيكية هذه وحاول تطبيقه في ايضاح وتفسير أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ، فستجد ان النتيجة هي هي من حيث ان هذه التعاميم لا تستطيع أن توضح شيئاً في هذا الحقل . ان عدداً من هؤلاء الذين يمثلون هذه المدرسة يصرون على استعمال الدراسة الكمية في الظواهر الاجتماعية ، ولكنك لا تجد أحداً منهم قد أوجد قاعدة كمية واحدة في هذا المضمار ، أو اعطى عامل ارتباط واحد بين عمليتين اجتماعيتين او أكثر . حقاً انهم قد نقلوا وادخلوا في بحوثهم ونظرياتهم

عدة قواعد وقوانين من علم الميكانيك المادي ، ولكنهم ـ مع الاسف ـ لم يعرفوا كيفية تطبيقها ، والاستفادة من استعمالها في الحقائق الاجتماعية . ولما كانت وحدة القياس « للقوى الاجتماعية » غير موجودة لحد الآن فان كل هذه القواعد والقوانين ليست إلا من قبيل التمرن في نقل القوانين الميكانيكية ليس الا . وقد أوضح « فنيارسكي » نفسه وأشار الى الخاصية الخرافية الاسطورية في هذه القوانين . فبعد أن وضع « فنيارسكي » الافادات الكثيرة والقوانين ، اصطدم بمشكلة قياس الظواهر الاجتماعية ، وكل ما قدمه لحل هذه المشكلة هو مجرد دراسة احصائية ومقارنة احصائية للظواهر الاجتماعية المختلفة ، وهذا ـ على ما اعتقد ـ دليل على عدم امكانية تطبيق هذه القوانين والقواعد والمبادىء .

وأخيراً فلنستعرض سلوك الافراد أ ، ب ، حـ ، د لنرى انتمكن من تفسير الضروب المختلفة من أعمالهم ونشاطهم ، تلك الضروب التي لا تحصى . أقول لنرى أنتمكن من تفسير هذه الضروب بواسطة مبادىء علم الميكانيك الفيزياوي كالجاذبية والاستمرار وما شاكل ، أو بواسطة مبادىء العتلات من النوع الأول والثاني أو بواسطة مبادىء اخرى من هذا القبيل ؟! وهل تساعد هذه المبادىء على فهم القضايا التالية : لم اصبح (أ) ناسكا متزهداً ؟ ولم يتزوج (ب)؟ ولم يمت (حـ) في ميدان المعركة ؟ ولم يكتب (ء) قصيدة أو شعراً ؟ وما شاكل هذه الأسئلة والقضايا . وهل هذه المبادىء (أي المبادىء الميكانيكية) تلقى بعض الضوء على الظواهر الدينية والسياسية والجمالية والظواهر الاجتماعية الاخرى ؟ وهل تستطيع هذه المبادىء ان تفسر : لم كان تأريخ شعب من الشعوب قد تطور وتكون بطريقة معينة بينما اتخذ تأريخ شعب آخر وجهة أخرى تختلف عن الاولى تمام الاختلاف ؟ يكفي ان نذكر هذه الاسئلة فقط لندرك اننا لا نزال بعيدين جداً عن ان نتمكن من ارجاع الظواهر الاجتماعية وميكانيكيتها الى قوانين بسيطة في علم الميكانيك المادي ، ولهذا السبب يجب ان نطامن من رغبتنا في اخضاع هذه الظواهر الى علم الميكانيك ، ذلك ان مثل هذه الرغبة الجامحة لا تنتج غير الادعاءات الخيالية ،

ومثل هذه الدعاوى الفارغة لا تعرب الا عن طفولة ، ولا تثير غير السخرية والاستهزاء .

ان ما قدمناه آنفاً يكفي لاثبات أباطيل هذه المدرسة فهي بالرغم مما يشيع فيها من الاغراء لم تتمكن من أن تضيف أي شيء علمي ـ زيادة على الفيزياء الاجتماعية التي تمخض عنها القرن السابع عشر . وكل ما قدمته هذه المدرسة للعلوم الاجتماعية ينحصر في خدمتها العلم الاجتماعي خدمة غير مباشرة وذلك عن طريق الفيزياء الاجتماعية خاصة ، تلك التي عرف بها القرن السابع عشر ، وهذه الخدمة تتلخص في اصرار هذه المدرسة على الدراسة الكمية والسببية للحقائق الاجتماعية ؛ وفي محاولتها عرض العمليات الاجتماعية على أساس « ميكانيكي » ، وهذا ما أثر في العلم الاجتماعي ويسّر دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة كمية وسببية . وفيما عدا ذلك لم يقدم علم الطاقة الاجتماعية وعلم الفيزياء الاجتماعية وعلم الميكانيك الاجتماعي ـ اقول لم تقدم هذه العلوم المعاصرة شيئاً يستحق الذكر في هذا الباب . أن تقدم العلم الاجتماعي تقدماً عظيماً هو وحده الذي قد يضع أساساً حقيقياً لعلم الميكانيك الاجتماعي في المستقبل . ومن المؤكد أن هذا العلم سيختلف اختلافاً أساسياً عن « علم الميكانيك الاجتماعي » في الوقت الحاضر ، هذا العلم الذي يقتصر على نقل فكرة القوانين من علم الميكانيك المادي الى حقل الظواهر الاجتماعية .

الفصل الثاني

تمهيد

لقد دفعتني الى تعريب هذا الفصل دوافع كثيرة منها ١ ـ اهمية الموضوع في هذه المرحلة الاجتماعية التي يشيع فيها النقد والمناظرة والتحليل . ٢ ـ معالجة الموضوع من قبل المؤلف معالجة علمية لا تحيز فيها ولا تزمت جهد الامكان وقدر المستطاع ٣ ـ كون المؤلف علماً من أعلام الفكر الانساني في سعة اطلاعه وكثرة مؤلفاته وبحوثه واهمية ما يطرق من المواضيع . ٤ ـ انني رأيت أشباه المتعلمين يتخبطون في هذا الموضوع تخبط عشواء يحسبون ان الموضوع من السهولة واليسر بحيث يستطيع فهمه كل من تصدى له ، ناسين أو متناسين ما يستند اليه هذا الموضوع من دراسات تجريبية ، ومن فلسفة مادية لها تأريخ طويل حافل بتطور وجهات النظر وسرعة تغيرها وتقلبها كلما جد في العلم جديد بغية مماشاته وملائمة موقفها على وفق ما يستجد فيه من الحقائق والطوارىء[1][2] كل ذلك دفعني ان اترجم هذا الفصل القيم لأضع بين يدي الشباب خلاصة جهود اكثر .العلماء في هذا الباب ليهتدي من يهتدي عن بينه ، وليضل من يشاء عن بينه . وحسبي انني ارحب بالصراع الفكري ان كان هذا الصراع قائماً على الأسس العلمية مستمداً من البحوث والدراسات التجريبية ، اسلوب المعالجة وحجة الدعوى وسناد العقيدة ودعامة

---

(١) + (٢) . See »An Introduction to the Philosophy of Education» P. 50 . FF . By Demiashkevich.

ملحوظة : لقد ترجمت هذا الفصل من كتاب Contemporary Sociological Theories المطبوع سنة ١٩٢٨ نيويورك .

المذهب او المبدأ ، لتكون من ذلك نهضة علمية مباركة تعود على البلد بالخير العميم ، وتكفينا شر هذا التهاتر والانقسام القائم على أساس من اللقانة والعبصية والعاطفة الجامحة والجهل . فما تبنى النهضات على مثل هذه الأسس ، ولا تتقدم الشعوب بمثل هذا النوع من الدوافع .

***

وهنا لا بد لي ان اعرض للقارىء الكريم ما ينطوي عليه هذا الموضوع من نقاط مهمة :

يبدأ المؤلف بحثه بالبرهنة على ان هذه المدرسة قديمة جداً فيضرب لذلك الشواهد والامثال متتبعاً اهمية الناحية الاقتصادية عند الشعوب القديمة كالهنود والصينيين واضرابهم ، ثم يتقدم في بحثه متتبعاً اراء اعلام هذه المدرسة حتى القرن التاسع عشر ، ثم يعالج النظرية الماركسية ويتعرض لنقدها فيشخص مواطن الضعف فيها . ويعرض لتطورها مبينا تحول اتباع ماركس من التفسير القائم على وحدانية العامل الاقتصادي ، الى التفسير التعددي ، ثم يخلص المؤلف الى ان هذه المدرسة (اي المدرسة الاقتصادية) هي من أهم المدارس في العلوم الاجتماعية . ثم يعرض بعد ذلك كله الدراسات والبحوث التي اجريت لمعرفة مدى ترابط العامل الاقتصادي بمختلف الظواهر الاجتماعية كالاجرام والانتحار والولادات والوفيات والاضراب ، واسعا الحاجيات وغيرها ، وتعيين معامل الارتباط في كل من هذه الأحوال ، حيث يستنتج المؤلف بان ليس هناك ظاهرة واحدة تترابط مع العامل الاقتصادي ترابطاً تاماً . كما انه يعرض الدراسات التي اجريت لمعرفة تأثير الاحوال الاجتماعية المختلفة في العامل الاقتصادي وتبيان دوال هذه الناحية من البحث ، ثم يخلص من ذلك كله الى تبيان مهمة علم الاجتماع في الوقت الحاضر ، والى ان التعاميم التي يضعها هذا العلم في الوقت الحاضر هي تعاميم سنادها البحث العلمي والتجريب لا التأملات الفكرية المجردة والتعميمات الاعتباطية .

وأرى ، قبل ان افرغ من هذا التمهيد ، ان ابين بأن المؤلف قد ذكر كثيراً من المراجع والمصادر ، وكثيراً من الباحثين والعلماء والمؤلفين رأيت ان اقتصر منهم على ذكر ما ذكرته ، فمن شاء التوسع فليرجع الى النص الذي ترجمت عنه . كما انني رأيت من المناسب ان اترجم عناوين بعض المصادر والمراجع الى اللغة العربية ليتيسر للقاريء العربي معرفة ذلك .

المترجم

ثبت البحث

المدرسة الاقتصادية

لمحة تاريخية :

أن هؤلاء الذين يدعون ان المدرسة الاقتصادية بدأت بكارل ماركس وصاحبه فردريك انجلس قوم قليلو الالمام بتاريخ التفكير الاجتماعي في العصر الحديث ، ذلك ان المفكرين منذ عصور سحيقة في القدم قد أدركوا الدور المهم الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في السلوك الانساني والتنظيم الاجتماعي والعمليات الاجتماعية والاتجاه التاريخي للمجتمع . فتعاليم حكماء الشرق مثل كونفشيوس ومفكري الهند مشحونة ببيانات تؤكد أهمية الشؤون الاقتصادية ضمنا أو صراحة . فقد ابان كل من كونفشيوس ومنشيوس بأن الفقر يؤدي الى عدم رضاء الناس واضطرابهم ، ثم الى الفوضى الاجتماعية ، لذا كانت الحالة الاقتصادية التي تحقق كفاية الناس أمراً ضرورياً للنظام الاجتماعي والانسجام الاجتماعي . زد على ذلك أن هذين المفكرين قد اشارا الى أن العوامل الاقتصادية تؤثر في الظواهر الدينية والسياسية وهذا يوضح لنا السبب الذي حدا بهذين المفكرين الى اعتبار تأمين الغذاء والضروريات الاقتصادية أول وظيفة من وظائف الحكومة الجيدة(١) . كما انه يفسر لنا : لم كانت الخصائص المهمة في كل مرحلة من قانون كونفشيوس ذي المراحل الثلاث مصاغة بشكل يوضح أهمية الجوانب الاقتصادية فيها ، مع مراعاة الظواهر السياسية والاخلاقية التي تتعلق بها . . وأخيراً كم كنا نجد ـ عندما نستعرض تاريخ الصين الطويل ـ كثيرا من الاصلاحات الاقتصادية والمعالجات الجدية للانظمة الاقتصادية المختلفة . وهذا يصدق على الكتب الهندية المقدسة وحكماء الهند ومفكريها فقد نسب الى بوذا القول

المأثور الذي مؤداه : « ان تاريخ الانسانية كله متمركز على الجوع والحب » . ان اهم ما يسترعي الانتباه في « الكتب هو ما تعلقه من الأهمية على تنظيم العلاقات الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي والمشاكل الاقتصادية وهذا يبرهن لنا على أن مفكري الهند قديما قد أدركوا أهمية الاحوال الاقتصادية في السلوك الانساني والحياة الاجتماعية . ولا يصدق هذا على كتب الهنود المقدسة حسب ، بل انه يصدق على المصادر القديمة الاخرى كالانجيل و « زندافستا »[٣] - The Zend) Avesta) .

أما الأغريق القدماء فقد استغل مؤرخوهم وفلاسفتهم مثل ثيوسيدس وافلاطون وأرسطو وكثير غيرهم ـ العوامل الاقتصادية لتفسير كثير من العمليات الاجتماعية فنظرية أرسطو في أشكال الدولة تنطوي على تمشي الظواهر الاخلاقية والسياسية مع الظروف الاقتصادية وتؤكد نظريته في التغيرات الاجتماعية والثورة بصراحة على « ان أسباب الثورة وتمرد الناس وعصيانهم هي المنفعة والشرف وما يعارضهما» زد على ذلك أن ارسطو يقدم البراهين والتفاسير التي تؤيد تعاليمه بهذا الصدد . وأنك لتجد في كتبه السياسية خاصة بيانات مبعثرة هنا وهناك تبين آثار الاحوال الاقتصادية في الحياة الاجتماعية والدور المهم الذي تلعبه في التعارض الاجتماعي والحرب الطبقية وما اليهما . ومن يتتبع تطور الاغريق يرى أن ثيوسيدس قد أكد بوضوح أهمية الدور الاساسي الذي تلعبه تغيرات الانتاج والثروة والتجارة والاحوال الاقتصادية الأخرى التي تقرر وتعين وتستصحب التغيرات في التنظيم السياسي والاجتماعي ـ أقول ان المتتبع يرى أن هذا المؤرخ قد أكد أهمية هذا الدور في السلوك والنشاط النفسي عامة . ومن ذلك أن سكان

(٣) « وهو الذي ينبت الحب والعشب والفاكهة والطهر وهو الذي جعل قانون (مازدا) ينمو أكثر فأكثر » وهذه احدى الفقرات الكثيرات التي تبين أثر العوامل الاقتصادية في الاخلاق والدين . وهذه الحركة الدينية كانت الديانة الشائعة عند الفرس قديما وهي التي عمت الرومان في القرون الثلاثة الاولى من امبرطوريتهم .

الساحل بدأوا يسعون للحصول على الثروة وصارت حياتهم أكثر استقراراً بفضل هذا الغنى الذي أمد في الاغريق حب الربح والكسب ، هذا الحب الذي كان من شأنه أن اخضع الضعيف للاقوى ، وأصبح امتلاك رأس المال يمكن القوي من اخضاع المدن الصغرى واذعانها لسيطرته وكان من أثر هذا النمو في المراحل الاخيرة أن هؤلاء الاغريق قد ركبوا البحر في طلب الثروة حتى اذا تمت « هلينا » وأصبح الحصول على الثروة هدفاً مقصوداً وازداد دخل المقاطعات الاغريقية وريعها تمكن الطغيان وعم أكثر الاصقاع بنتيجة ذلك تقريباً وكان من ذلك ان « هلينا » أسرعت لتجهيز اسطول تركب به متن البحر[٤] .

هذه هي بعض الأمثلة التي ساقها ثيوسيدس عرضاً والتي ترينا خطر العوامل الاقتصادية في التطور الاجتماعي عند الاغريق ، وفي التغيرات الاجتماعية وفي احداث الحرب البلوبونيزية المشهورة .

ولقد ساق افلاطون في كتابه الجمهورية والقوانين سلسلة من التعميمات التي تتعلق بتأثير الحالات الاقتصادية في السلوك الانساني والظواهر الاجتماعية . واننا لنلحظ ذلك بينا في تصنيفه الحاجات لانسانية أذ هو يعد الشرب والأكل والعلاقة الجنسية أولى الحاجات الاساسية في الانسان ، زد على ذلك أنه شرح وبين ـ بتوفيق عجيب ـ آثار الثروة والاملاق في (سكلجة) الانسان وسلوكه ولنضرب لذلك مثلاً يبين لنا فيه افلاطون كيف يكون الفقر والغنى كلاهما من أسباب الفساد والانحطاط في الطبيعة الانسانية « ان احدهما يؤدي الى الترف والبلادة والكسل والخمول والآخر يؤدي الى الخسة والدناءة والشر ، وكلاهما مطبوع بطابع القلق وعدم القناعة » . كلاهما يؤدي الى النضال الطبقي والكفاح الاجتماعي « فكل مدينة اعتيادية ، مهما تناهت في الصغر لا بد وانها منقسمة الى مدينتين مدينة الفقراء

(٤) راجع ثيوسيدس « تاريخ الحرب البلوبونيزية » (Haney . L . H .)« تاريخ التفكير الاقتصادي » الفصل الاول والثاني والثالث (Monroe . A . E .) فجر التفكير الاقتصادي وغيرها .

ومدينة الاغنياء ، وكلاهما في حرب دائمة بينها »[٥] واننا لنرى افلاطون قد جعل التنظيم الاقتصادي متلازما مع التنظيم السياسي والخصائص الأخلاقية والنفسية المتفشية في الجمهور عندما عرض لتصنيف انواع الحكومة . ومن هذا يتبين أن افلاطون قد عرض لنا فهمًا متمكناً للدور المهم الذي تلعبه العوامل الاقتصادية ، وشدة تلازم هذه العوامل مع الظواهر الاجتماعية الاخرى[٦].

ان النظام المعقد في التنظيم الاقتصادي عند الرومان في المرحلة الاخيرة من تاريخهم ما هو الا صدى لهذا النوع من التفكير الاغريقي اذ نجد ان التفكير الاجتماعي عند الرومان قد تحول تحولا شديداً الى المشاكل الاقتصادية[٧] وقد يكون من العجب حقاً لو قصر مفكرو الاقتصاد والاجتماع في الامبراطورية الرومانية عن فهم مثل هذه الفكرة البسيطة وتغافلوا عن الدور المهم للعوامل الاقتصادية ويكفي القاريء ان يتصفح مخلفات .

Lucretuis , Varo , Ammianus Marcellinu , Seneca , Livy , Pliny ' Tacitus. Columella , Cato Posybius Cicero , Sallust .

ليجد بسهولة سلسلة من البيانات تصف كثيراً من آثار الحالات الاقتصادية المختلفة في الحياة الاجتماعية والعمليات التاريخية والسلوك الانساني والنشاط النفسي وتعينها وتحللها ويكفينا أن نقتطف قولا من (Pliny) عن سقوط روما مؤداه « ان الاملاك الواسعة والأراضي الشاسعة هما اللذان خربا رومة » ولقد كان

---

(٥) الجمهورية ، محاورات أفلاطون .

(٦) لقد كان هذا المفهوم عند افلاطون هو الذي ساقه الى شيوعية الملك والنساء والأولاد . وللحكام في مدينته الفاضلة ، سلطة كبيرة حتى لا يطمع هؤلاء في الخروج على النظام بسبب من أسباب الملكية ، ومهما يكن من رأيه هذا خطأ أو صواباً فالمهم عندنا هو أن أفلاطون قد أدرك أهمية العوامل الاقتصادية وأثرها في الاخلاق فهو انما يعمد لوضع العوامل الاقتصادية بصورة معينة ليحقق بذلك الوضع الذي يرمي اليه ، لأنه يعتقد ان الثاني متأثر منفعل بالأول . ومن يستعرض الجمهورية يجد في الكتاب الثامن والتاسع منها خاصة تعميمات قيمة بصدد المشكلة التي هي موضوع البحث .

قرار سنيكا مثل هذا القرار وهذا نموذج من بيانات (Sullust) « عندما انتزعت من الناس أراضيهم تدريجا تركهم الخمول والفقر دون ملجأ يأوون اليه أو قطعة من الأرض يعيشون عليها . ومن ثم بدأوا ينزعون بطمع وشراهة للامتداد الى ملكية غيرهم وصاروا يعدون حريتهم ومصالح بلادهم أمراً من أمور المزاد تباع وتشرى ومن هنا انحط الشعب ، وكان من أثر ذلك الرق والعبودية لأن الثروة العامة قد تجردت من السناد » أما (Posybius) في نظريته عن نماذج الحكومة وأنواعها فقد أبان التلازم الشديد بين هذه الأنواع وبين التغيرات في الحالات الاقتصادية . ان مئات من هذه البيانات وأمثالها تبرهن لنا ان كتاب الرومان كانوا يدركون حق الادراك أهمية العوامل الاقتصادية وآثارها المهمة في كثير من العمليات الاجتماعية ومن ضمنها انحطاط رومة وسقوطها ايضا ولا نرى هنا حاجة للتدليل بعد على أنهم كانوا يفقهون ويدركون النضال الطبقي وأسبابه الاقتصادية وأن هناك كثيراً من الآراء المتطرفة التي كانت تنادي بها الطبقة العاملة أو الطبقة العامة وهي لا تختلف كثيراً عما هو مألوف في الاشتراكية المعاصرة والشيوعية والماركسية .

ولقد كانت الحالة في أواخر العصور الوسطى مشابهة لما قدمنا خاصة في عهد النهضة والاصلاح الديني وحقاً ما يقوله (Kovalvsky) «من الصعب ان تجد كاتبا في هذه الفترة يعالج مشكلة التغيير السياسي على اختلاف انواعه مالم يقرنه بتغيرات الحالات الاقتصادية ونشوء طبقة اقتصادية جديدة تستلزم مصالحها تغيير النظام السياسي » .

وهنا يكفي ان نذكر الكاتبين الشهيرين (Machiavelli Gucciardini) من بين كثير من الكتاب ، فقد علق هذان الكاتبان و (Gianotti) أيضاً أهمية عظمى على العوامل الاقتصادية في تفاسيرهم للعمليات التاريخية ، ولقد شرح الكاتبان الاولان تغيير الدولة أو الحكومة على ضوء النضال الطبقي وفسرا النضال الطبقي نفسه بأنه الصراع الناتج عن المصالح الاقتصادية للطبقات المختلفة .

أما في القرن السابع عشر فقد كان (جمس هارنكتن) الذي كان معاصراً

للثورة الانكليزية من ألمع الكتاب في هذا الصدد فقد ضمن كتابه الثروة العامة في الجمهورية المثلي او المدينة الفاضلة) نظرية منسجمة قوامها التفسير الاقتصادي للتاريخ ، وكان شعارها « ان طبيعة الامبراطورية تتوقف على نسبة السيطرة وامتلاك الارض » . ان القوة السياسية تقوم على الملكية فإذا امتلك أحد الناس قسماً كبيراً من الملكية في قطر ما فلا بد أن تكون في هذا القطر حكومة ملكية مطلقة . وعندما تتركز الملكية « أو الثروة » في أيدي قليل من الناس فلا بد أن يؤ دي هذا الى حكومة بربرية من تلك الحكومات التي شاعت في القرون الوسطى والى وضع مختلط مضطرب مرتبك حيث تكون السيطرة السياسية بيد الملك وجماعة صغيرة من الطبقات التي تتمتع بالامتيازات .

أما إذا توزعت الملكية أو الثروة بين جميع السكان بحيث لا تكون هناك طبقة تتميز بثروة عظيمة تؤدي الى اضطراب ميزان الثروة بين جميع السكان ، أقول أما إذا كان ذلك فلا بد وأن يكون في هذا القطر جمهورية أو ديمقراطية ، وإذا تعرض توزيع الثروة القومية الى تغيرات فلا بد أن يكون ذلك داعياً الى تغيرات في النظام السياسي وفي الحقول الاخرى من الحياة الاجتماعية والتنظيم . هذه هي فحوى نظرية (هرنكتن) وخلاصتها . ان هذه الآراء وكثيراً من الفرضيات القيمة التي ساقها لنا (هرنكتن) في كتاباته كان قد استقاها واستنتجها من دراسة واستقراء الحقائق التاريخية التي كانت متيسرة لديه في ذلك الوقت . وهذا ما جعل قيمة نظريته تتزايد على الدوام .

أما في القرن الثامن عشر فتكفي الاشارة الى (كارنير ، ودارلميل وموزر ، واربن هوود ، ومابلي ،وجون ملر ، وبارنفي ، وشلوزر ، وآدم سميث وادالونك ، وتويجوت ، ورايل) ففيما كتبه هؤلاء الكتاب نجد كل النظريات ـ تقريباً ـ التي طرقها كتاب القرن التاسع عشر وتناولوها بالتنمية وكان من بين هؤلاء كارل ماركس وصاحبه انجلس .

وأخيراً لو اننا تعرضنا الى كتاب النصف الاول من القرن التاسع عشر الذين

نشرت آراؤ هم قبل كارل ماركس او في الوقت الذي نشر فيه كارل ماركس آراءه ـ اذن لوجدنا عدداً من الكتاب لا يمكننا هنا التعرض لنظرياتهم وشرح آرائهم وتبيان خصائص مذاهبهم ، ولكننا سنكتفي فيما بعد بذكر اسماء البعض منهم . ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية النصف الاول من القرن التاسع عشر سادت الجو الفكري فكرة (التفسير المادي او الاقتصادي للتاريخ) ولكن بعض اتباع كارل ماركس المتحمسين لآرائه وبعض مشاهير الكتاب الاكادميين قد صوروا نظرية كارل ماركس بأنها المفتاح السحري وانها النظرية البكر التي لم يسبق كارل ماركس اليها سابق ، ولا تصدى لها مفكر من قبل وقد يطامن البعض من غلوهم فيذهبون الى ان « هيجل » (وفويرباخ) (وسن سيمون) (وبلانك) هم وحدهم الذين سبقوا كارل ماركس من حيث البداية ويرى هؤ لاء المتحمسون ان كارل ماركس هو (غاليلو) او (دارون العلوم الاجتماعية) .

حتى أن المؤلف البحاثة الدقيق البروفسور سلحمان الذي تتبع بعض سوابق النظرية الماركسية يقول في نقدها اخيرا (يجب ان يفهم بان كارل ماركس هو مبدع ـ بكل ما تعنيه كلمة مبدع ـ التفسير الاقتصادي للتاريخ . غير ان دراسات (فون بيلو) و (سلزباخ) و (روجر) وغيرهم اوضحت ان ليس هناك مجال لمثل هذا الادعاء ذلك ان كارل ماركس لم يضف فكرة جديدة واحدة في مثل هذا الحقل ولم يقدم مفهومة علمية جديدة واحدة تفوق تلك الأفكار التي كانت موجودة قبله .

والحقيقة الواقعية هي ان الأفكار الاجتماعية التي ادعاها (كارل ماركس) سواء كانت المضطربة المعماة منها او الدقيقة الواضحة كانت منشورة من قبل كثير من المؤلفين الآخرين قبله ، وبعضهم من نشرها عندما طبع كارل ماركس : البيان الشيوعي وفقر الفلسفة ، ونقد الاقتصاد السياسي تلك الكتب التي ضمنها كارل ماركس تفاسيره المادية للتاريخ ، لأول مرة في تأريخه الفكري ، وكنا قد اشرنا سابقاً الى ان كثيراً من النتاج الفكري في الحقول التأريخية والفلسفية والاقتصادية التي تمخض عنها النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت تتميز بأنها اعارت

الاحوال الاقتصادية اهمية عظمى ، وكان من خصائصها دراسة تأثير هذه الاحوال في النواحي المختلفة من الحياة الاجتماعية ، والاستناد في تفسير كثير من الظواهر السياسية والاجتماعية والدينية والجمالية والأخلاقية على اسس التأثيرات الاقتصادية . ويكفينا دلالة على ذلك ان نستعرض اسماء كثير من المفكرين من هذا الطراز مثل (نيبور) و (بوخ) و (نيتشه) و (سافيني) و (هيوبر) و (هنريخ سايبل) و (هلمان) و (ليوز) و (ستانزل) و (ادم ملر) و (مورر) و (ارنولد) و (توبن) و (كايسرخت) و (بلو) و (نيومان) و (كلودان) (و شتوف) و (هوفلر) و (هاسلر) و (فرانز كورتز) و (كوخ شترنفلد) و (كمل) و (رومرس) و (هاكستاوزن) و (روشر) و (هلد براند) و (لونتز) و (شتاين) و (درومان) و (هرش) و (رومر) و (ثايري) و (روج) و (رودبرتس) و (لاسال) و (لي بلي) و (برودهون) وكثير غيرهم لو ذهبنا نعدهم لاحتجنا الى صفحات لذكر اسمائهم . ولقد عرض هؤلاء في بحوثهم ، بطريقة التحليل الفعلي للمعلومات التأريخية ، كل القواعد والأسس والمفاهيم التي عرضها « كارل ماركس » وصاحبه «انجلس» والتي اتخذاها سنادا في التفسير المادي او الاقتصادي للتاريخ . وهنا لا بد لنا من الاشارة الى اسم « جورج وهلم فون رومر » الذي وضع نظرية المفهوم الاقتصادي في التأريخ قبل ان يضعها كارل ماركس وذلك في سنة ١٨٣٧ وفي سنة ١٨٥١ تلك النظرية التي لا تكاد تختلف عن النظرية الماركسية في شيء . والتي استخلصها (رومر) نتيجة دراسة تأريخية دقيقة متواصلة ، وها نحن نسوق فيما يلي السطر نموذجاً من نظريته يبين وجهتها وموضوعها .

ليست التغيرات السياسية كلها الا نتيجة للتغيرات في حالة الانتاج ، واسلوب الحياة ، والحالة الجديدة للطبقات المختلفة التي تستلزمها التغيرات في التجارة والصناعة . وليست التغيرات السياسية وحدها ـ عند التحليل النهائي ـ هي من نتائج هذا التغير ، زد على ذلك ان التغير في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للناس لا يستتبع التفسير في المثل والعادات والآداب وأساليب الحياة

وطرق العيش والتفكير وحسب ، ولكنه يؤثر في علاقات الطبقات الاجتماعية المختلفة مع بعضها البعض أيضاً . . وهذا لا يعني بالطبع نكران اهمية وقوة الحركات النفسية للناس ، بل الواقع : ان هذه الحركات في اغلب الحالات ـ متمخضة عن تغيرات اقتصادية او انها تستتبع تغيرات اقتصادية من بعد ، تكون عاملاً في استمرارها » انتهى

اذا نحن لخصنا نظرية (رومر) لاحظنا فيها :

(١) ان نوعية واحوال الانتاج هي اهم العوامل واسبقها ، وهي التي تسيطر على ، وتقرر كل الظواهر الاجتماعية ، فالتغير في احوال الانتاج يستلزم تغيراً مطابقاً في الثروة والملكية . وهذه التغيرات في التمايز الطبقي ، والنظام الطبقي ، والتداخل الطبقي ، وفي المجتمع والتنظيم العائلي ـ كل هذه التغيرات تستلزم تكييف العلاقات الاجتماعية والمؤسسات القانونية ، وهذه تستتبع تكييفاً مناسباً في الآداب والعادات والتقاليد وأساليب السلوك ، والمثل والمعتقدات والآراء ونفسية المجتمع بوجه عام . والخلاصة فان ما قدمناه يعطينا نظرة مشابهة لنظرية كارل ماركس . غير ان هذا لا يعني ان هاتين النظريتين كانتا من ابرز النظريات في ذلك الوقت ، بل شاع في المانيا (ويصدق هذا على فرنسة وانجلتره) نشاط فكري في منتصف القرن التاسع عشر كانت من ابرز معالمه البحوث التاريخية والاقتصادية ، حيث كانت القضايا الاقتصادية في المقام الأول من هذه البحوث، ولقد كان هذا الجو السائد يجرف المؤلفين والباحثين في تياره بسهولة ، وكان له الأثر الاكبر في اسباغ هذه الأهمية والقيمة على الأسباب الاقتصادية ، لذا كان من السهل جداً ان ينساق (رومر وكارل ماركس وانجلس) « بسهولة في عباب هذا التيار مستندين اليه مندفعين فيه بدرجة كبيرة ولا يمكن تصورها حتى الوقت الحاضر . ومن هنا كانت اصالتهم (Originailty) مقصورة على الغلو واعمام ما قاله المؤلفون الآخرون من قبلهم فقط[٨] » ، وهذا هو الوضع الحقيقي للنظرية الماركسية .

(٨) فون بلو .

(٢) ان من الصعب جداً في العصر الحاضر ان تجد سناداً علمياً للفكر الاساسية التي تقوم عليها هذه الآراء والمذاهب ولذا لا يمكن التجاسر والقول بانها مضبوطة من الوجهة العلمية . ان نظرية كارل ماركس في الفقر التدريجي لطبقة العمال وتجمع الثروة وانحصارها بيد اقلية من الاثرياء ، واختفاء الطبقات الوسطى ثم الخطر الثوري للاشتراكية ، امور خيالية باطلة . واكثر بطلانا من ذلك آراؤه في النتائج الباهرة التي يتمخض عنها اندثار الملكية الخاصة حيث يختفي الاستغلال وينعدم الشقاء نتيجة الاشتراك في وسائل الانتاج وادواته ، وهذه النتائج كلها من الآثار العجيبة « لدكتاتورية العمال » . ان اهم جزء في نظرية كارل ماركس الاقتصادية هو نظريته في قيمة العمل (labor value theory) ونظريته في فائض القيمة ، تلك النظريات التي لا يدعمها علماء الاقتصاد المعاصرون وهي في اشكالها الماركسية . والخلاصة فان الضروب الماركسية المختلفة في الاشتراكية لا يمكن ان يدعي بانها اكثر (علمية) من الضروب الاشتراكية الاخرى .

ان هذا البحث الموجز الذي قدمناه متتبعين السابقين في المدرسة الاقتصادية من علم الاجتماع يرينا ان هذه المدرسة ليست وليدة القرن التاسع عشر ولا هي مقصورة عليه . وكل ما في الامر ان اثر الحالات الاقتصادية في السلوك الانساني ، والجسم والعقل ، والعمليات الاجتماعية ، يفهم مرة بوضوح ، ويتعرض اليه في بعض الاحيان تعرضاً غامضاً لا يكاد يستبان . ومجمل القول هو : ان تاريخ الفكر الانساني يعرض لنا معالجة سلسلة من العلاقات والروابط بين الأحوال الاقتصادية والعمليات الاجتماعية المختلفة .

وسننتقل في المبحث القادم الى بحث وتحليل ما زيد أساسياً في هذا الحقل خلال السنين الاخيرة .

٢ ـ نظريات ماركس وانجلس

سوف نتعرض لبحث المعتقدات والآراء الاشتراكية عند مؤسسي الاشتراكية الماركسية ، كما لا نتعرض لنظرياتهم الاقتصادية بالمعنى الضيق لهذه الكلمة ، لأنها ليست من غرضنا في هذا البحث وانما الذي نريده هو معالجة تعاميمهم الاشتراكية . ونظراً لغموض العبارات والمصطلحات ـ نوعا ما ـ عند ماركس ، رأينا ان احسن طريقة لتحديد افكاره هي ان نستعمل عباراته نفسها . ان كارل ماركس اعطانا خلاصة نظريته وفحواها في كتابه (نقد الاقتصاد السياسي) الذي نشر سنة ١٨٥٩ حيث نجد فيه :

« ان النتيجة العامة التي توصلت اليها والتي اصبحت من بعد السلك الاساسي الذي ينتظم دراساتي كلها هي ما سألخصه في ما يأتي : في الانتاج الاجتماعي حيث يشترك الناس ، نرى الافراد يدخلون في علاقات معينة لا بد منها . . في علاقات مستقلة عن ارادتهم ، وهذه العلاقات علاقات الانتاج مرتبطة بمراحل نمو طاقتهم المادية في الانتاج . ان جماع علاقات الانتاج هذه هو الذي يكون الكيان الاقتصادي للمجتمع ـ الذي يكون أساساً لما بعده من كيانات أرقى ، كالكيان التشريعي والسياسي مثلا ـ تلك الكيانات التي تستلزم صوراً معينة من الوعي الاجتماعي . ان طريقة الانتاج في الحياة المادية هي التي تقرر الخصائص العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية في الحياة وليس وعي الناس هو الذي يعين وجودهم ، بل على العكس من ذلك اذ ان وجودهم الاجتماعي هو الذي يعين وعيهم . ففي مرحلة من النمو تتصادم قوى الانتاج

المادية في المجتمع ، وتتضارب العلاقات الراهنة في الانتاج ـ مع علاقات الملكية التي كانت تعم الناس من قبل وتنتظمهم . ومن صور نمو قوى الانتاج تتخذ هذه العلاقات صيغتها . ثم تأتي بعد هذا التضارب مرحلة الانقلاب والثورة وعند تغير الأساس الاقتصادي يتغير كل الكيان المستند اليه عاجلاً أو آجلاً . وعند تصفح مثل هذه التحولات يجب ان يميز بين التحول المادي لحالات الانتاج الاقتصادية التي يمكن ان تعين بدقة في ضوء العلم الطبيعي ، وبين التحول التشريعي والسياسي والديني والجمالي والفلسفي ، وبعبارة اخرى الصور المثالية والفكرية التي اصبح الناس يحسونها ، ويعون التصادم الذي تنطوى عليه فيسعون للتخلص منه . ولما كانت آراؤنا حول فرد ما غير مبنية على ما يفكره هو بنفسه ، لذا لا يمكننا ان نحكم على فترة التحول بالشعور الذي تنطوي عليه هي . بل على العكس من ذلك اذ يجب ان يفسر هذا الوعي بأنه ناتج من تضارب الحياة المادية . . من التصادم الموجود بين القوى الاجتماعية للانتاج وبين علاقات الانتاج وروابطه . ولا يمكن ان يختفي نظام اجتماعي قط قبل ان يكتمل نمو القوى الانتاجية كلها ، كما لا تظهر العلاقات الانتاجية الجديدة والتي هي ارقى ، قبل ان تنضج الاحوال المادية التي تأذن بولادتها ، وهذا النضج الجنيني يتم في رحم المجتمع القديم . واذن فالانسانية دائما تتعرض للمشاكل التي يمكن حلها ، وبعبارة اوضح وأقرب الى الفهم اننا نجد ان المشكلة نفسها تظهر عندما تكون الاحوال المادية الضرورية لحلها موجودة او انها تكون في طور التكون والوجود على الاقل . وعلى وجه الايجاز يمكننا ان نعين طرق الانتاج ـ في آسيا وعند القدماء وفي عهود الاقطاع وفي البرجوازيه الحديثة ـ بحسب ادوار تقدم الشكل الاقتصادي في المجتمع . ان العلاقات البورجوازية في الانتاج هي الشكل المتناقض الاخير في العملية الاجتماعية للانتاج ، وهذا التناقض لا يعني التناقض الفردي ، وانما هو ناتج عن الاحوال التي تكتنف حياة الافراد في المجتمع ، وتخلق في نفس الوقت القوى الانتاجية النامية في رحم المجتمع البورجوازي . . أقول تخلق هذه القوى الأحوال المادية لحل هذا التناقض . واذن فهذا التكوين الاجتماعي هو الفصل الاخير من مرحلة ما قبل

التاريخ في المجتمع الانساني . . . »(١) .

فان نحن اضفنا الى نظرية كارل ماركس في النضال الطبقي ـ كل المعالم الاساسية في تفسيره الاقتصادي للتاريخ لحصلنا على ما يأتي :

«ان تأريخ المجتمع الموجود هو تاريخ الكفاح الطبقي حيث نجد الصراع والتعارض والكفاح بين الحر والعبد ، بين النبيل ورجل الشارع ، بين الثري والفقير ، بين رئيس العمل او صاحب العمل والعامل ، بين الظالم والمظلوم ـ ثابتاً لا يمحي ، مستمراً لا ينقطع ، وانما كل ما في الامر ان هذا الصراع قد يختفي حيناً ويشتد حيناً آخر . وينتهي هذا الصراع ـ عادة ـ أما بتجديد انقلابي في المجتمع بوجه عام ، او بتحطيم ودمار عام في الطبقات المتخاصمة المناضلة . إن المجتمع البورجوازي الحديث الذي خلف دمار المجتمع الاقطاعي لا يخلو من هذا الصراع الذي اشرنا اليه ، اذ يحتوي هذا المجتمع على طبقات جديدة واحوال من الظلم والاستعباد جديدة ، وأشكال جديدة من النضال والكفاح . . . حلت محل الانواع القديمة . ان عصرنا عصر البورجوازية يتميز بتبسيط التعارض الطبقي . ان المجتمع بوجه عام ينشق دائمًا وباستمرار الى معسكرين كبيرين متنازعين متخاصمين . . الى طبقتين عظيمتين تقف الواحدة في وجه الاخرى : طبقة اصحاب رؤوس الاموال من جهة ، وطبقة العمال من جهة اخرى . . »(٢) .

وهذه هي فحوى النظرية الاشتراكية لماركس وانجلس .

تفسير ونقد

ان غموض العبارات الماركسية هو السبب في اختلاف التفاسير التي ادلى بها للكتاب المختلفون الذين تعرضوا لتفسير نظريات كارل ماركس وصاحبه

---

(١) لقد ترجمنا هذه الفقرة ترجمة دقيقة لنبقي على المعالم الاساسية في الغموض والابهام . «المترجم»

(٢) البيان الشيوعي صفحة ١٢ ـ ١٣ Carr شيكاغو ٩١٣ .

انجلس ، سواء كان هؤلاء الكتاب من اعوان كارل ماركس او من اضداده ومعارضيه زد على ذلك ان اتباع كارل ماركس المتحمسين الذين تعرضوا لتأويل وتفسير وشرح الاقسام السديدة من الماركسية ـ كانت شروحهم هذه وتفاسيرهم عبارة عن تفاسير يقينية خالصة ، كأنما هي تعرض لتفسير ضرب من الوحي المقدس والالهام . ونحن بصرف النظر عن هذه التفاسير والشروح سنعرض فيما يأتي باختصار مواطن الضعف الأساسية في النقاط الرئيسية من النظرية الماركسية :

(أ) اعتقادها بالعلاقة السببية والجبرية : ان من السهل جداً ان ندرك ان مفهومة كالتي تنص عليها الماركسية وهي: « ان طريقة الانتاج هي التي تقرر الخاصية العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية في الحياة » ، هي مفهومة تنطوي على تشخيص العلاقة السببية ذات الجهة الواحدة ، وتفترض ضمناً قوة الخلق في هذه الشخصية العلاقية . فالسبب هنا فاعل ، يقرر من جهة واحدة ، ويؤثر ـ بل يخلق ـ وينتج نتيجته (Gausa Efficiens of The Middle) . واذن فهو مسيطر جبري من ناحية واحدة هي ناحية النتيجة وهذه النتيجة تتوقف كل التوقف على سببها . ومن الصعب جداً اثبات هذا الرأي في الوقت الحاضر ، ذلك ان فحواه وخلاصته الميتافيزيكية لا يمكن تطبيقها على كثير من علاقات الظواهر المختلفة ، في الحقل الاجتماعي خاصة ، ذلك ان هذه الظواهر ليست ذات جهة واحدة ، وانما هي مشتبكة متداخلة تتوقف على بعضها . وهذا ما يوضح ميلان البحث في العلوم الطبيعية المعاصرة الى الأخذ بمفهومه العلاقة الدالية (العامل المتغير ودالته التي يمكن ان تكون ذات جهة واحدة أو جهتين)التي حلت محل العلاقة السببية ذات الجهة الواحدة ، وحل التناسب محل الجبرية الميتافيزيكية ذات الجهة الواحدة أيضاً . وبعبارة اخرى ان العلماء يؤكدون بان الظواهر المرابطة انما يكون ترابطها خاضعاً لمنطق العلاقات الدالية او تكون متناسبة الى درجة يعينها عامل الترابط والتناسب[١] .

(١) راجع « كورنوت » و « ماخ » و « بورل »و « بوانكاريه » و « بيرسون »و « بارتو » ونظرية كوفالنسكي في العوامل الاقتصادية و « ديوهم » .

وهذا الاحلال يخلصنا من تلك العناصر الوهمية المتخيلة في ترابط السبب بالجبرية ، ويمكننا من معالجة العلاقات ذات الجهة الواحدة وذات الجهتين . ومفهومة مثل هذه تفسح لنا المجال لدراسة وتتبع اي عامل من العوامل المتغيرة لايجاد مدى ترابطه او تناسبه مع الظواهر المختلفة ، ومع اي الظواهر يكون هذا الترابط كما انه يمكننا في كثير من الحالات من قلب مثل هذه الارتباطات الدالية ، كأن نأخذ الدالة على انها العامل المتغير ثم نحاول ايجاد الدالات الاخرى المرتبطة بها فقد نأخذ العامل الاقتصادي مثلا كعامل متغير . فندرس مدى ترابطه مع الظواهر الدينية ، ثم نأخذ الظواهر الدينية كعامل متغير فنبحث عن دالاتها في حقل الظواهر الاقتصادية[٢]ذلك أننا في حقل الظواهر الاجتماعية نعالج دائما علاقات مشتبكة متبادلة في توفقها على بعضها ،وليست علاقات ذات جهة واحدة ، واذن فتطبيق فكرة العلاقات السببية ذات الجهة الواحدة على ظواهر كهذه يؤدي الى سلسلة من الاوهام المنطقية والواقعية . وهذا نفسه ما حدث في النظرية الماركسية ذاتها . إذ عندما يطبق رأيها على الظواهر الاجتماعية المترابطة (والمشتبكة والتي تتوقف في وجودها على بعضها) Interdependent نحصل على السلسلة من الأوهام التي اشرنا اليها سابقاً ، وعلى خليط متنافر متناقض من التفاسير والتأويل ، ثم نخلص من ذلك كله الى اخذ ورد وجدل لا ينتهي بين اتباع (ماركس) أنفسهم وبين نقاد النظرية الماركسية ، وبين اولئك وهؤلاء . ومصدر ذلك كله وسببه هو ما تنطوي عليه النظرية الماركسية نفسها من عيوب كثيرة ومواطن نقص متعددة وسنعرض برهان ذلك فيما يلي السطر :

إن أول فكرة في النظرية الماركسية هي : ان العامل الاقتصادي هو أول العوامل وأسبقها وأهمها في تقرير العوامل الاخرى . وهذه الأولية تعني أحد

(٢) لقد درس « ماكس ويبر » الاثر المتبادل بين الظاهرتين الاقتصادية والدينية ، حيث أخذ الدين على انه العامل المتغير وتتبع آثاره في الظواهر الاقتصادية . ويؤكد (ماكس ويبر) على ان هذه الدراسة نموذج من دراسات كثيرة ضرورية وممكنة في هذا الباب .

أمرين : أولهما ، ان هذا العامل في السلسلة السببية ـ هو الأسبق والأول في تقرير كل الظواهر الاجتماعية ـ وثانيهما ان قدرته في تقرير الظواهر الاجتماعية اعظم بكثير من قدرة جميع العوامل الاخرى (اذ ان تأثيره يساوي ٩٠٪ وتأثير جميع العوامل الاخرى هو ١٠٪ فقط) فالمعنى الاول باطل ، لأنه يعني علاقات سببية ذات جهة واحدة لا يمكن عكسها كما قدمنا . واما المعنى الثاني فقد يحتمل (المعنى الدالي) ولكن ماركس وانجلس واتباعهما لم يتطرق الى هذا المعنى ولم يحاول احد منهم تبيان وسائل قياس التأثير المقارن للعوامل المختلفة في تقرير الظواهر الاجتماعية ، زد على ذلك انهم لم يبينو لنا الأسس التي يقوم عليها التأثير المقارن للعوامل المختلفة بهذا الصدد .

إن ما تعنيه النظرية الماركسية ـ حرفياً ومنطقياً ـ بأولية العامل الاقتصادي هو المعنى الاول الذي تقدم ذكره ، والذي خلاصته ان العامل الاقتصادي هو الأول والاسبق والأهم لأنه هو الذي يقرر جميع الظواهر الاجتماعية الاخرى في السلسلة السببية ، أولأنـه عامل البدء (Starter) في حين أن العوامل الاخرى كلها مبتدأة (Started) . ومن الواضح ان معنى كهذا لا يمكن ان يقبل ، ذلك ان هناك عوامل اخرى كالأحوال الجغرافية والحوافز والدوافع البيولوجية المفطور عليها الانسان ـ تظهر وتعمل مبكرة قبل العوامل الاقتصادية . زد على ذلك ان هناك عوامل اجتماعية اخرى كالفكر والخبرات والعقائد الدينية والخرافات والعادات والتقاليد والعرف البدائي وكل فعالية تكرس لأهداف مثلية ، واللعب ، وهي عوامل موجودة في اغلب المجتمعات البدائية المعروفة لدينا ، ويبدو اثرها فعالاً مبكراً تبكير العوامل والظروف الاقتصادية ان لم يكن اسبق منها .

إن الرأي الذي يعد الرجل البدائي معدة وحسب ، هو رأي لا يمكن ان يدعمه دليل في العصر الحديث ، ذلك ان سلسلة من البحوث القيمة دلت على بطلانه ، اضف الى ذلك أننا لا يمكن ان ندعي بأن للانسان غريزة واحدة هي غريزة الطعام وحسب ونغفل بذلك الغرائز والحوافز الفطرية المختلفة في الانسان كما لا يمكن ان ندعي بان غريزة الطعام هذه هي اقوى من الغرائز والنزعات الاخرى ، او ان

الانسان مخلوق اقتصادي لا غير . . يسلك سلوكاً اقتصادياً طيلة حياته كما يدعي الاقتصاديون التقليديون ، لان الحقائق العلمية كلها تناقض هذه الدعوى وتقيم الدليل على بطلانها فلقد برهن كثير من الباحثين امثال (اسبيناس) و (دركهايم) و (هيوفلن) و (ثرنفالد) و (مالينوسكي) و (هيوبرت) و (موس) . . . على ان طريقة الانتاج بل كل الحياة الاقتصادية لا يمكن اعتبارها منفصلة عن الظواهر الدينية والخرافات والظواهر العقلية المعاصرة ـ حتى في المراحل البدائية للشعوب ـ كما لا يمكن فهمها مستقلة منفصلة عن هذه الظواهر . ولقد فصل « ماكس ويبر » اثر الدين والخرافات والتقاليد والحركات العقلية المعاصرة في ا الحياة الاقتصادية وخصائص نظامها واسسها ، وتحرى ذلك في الهند والصين والعالم القديم والقرون الوسطى والأمم الحديثة المعاصرة وإبان الأصل الديني للحركة الرأسمالية في الحركة البروتستانتية . وعليه فالعامل الاقتصادي ليس اقدم من العوامل الاخرى ولا هو اسبقها في تقرير الظواهر الاجتماعية ، تلك الظواهر التي كانت ولا تزال وستستمر فاعلة ومنفعلة ، يتوقف بعضها على بعض على اساس من التأثير المتبادل . زد على ذلك انها ليست ذات جانب واحد كما تدعي النظرية الماركسية . ولهذه الأسباب التي قدمناها تنهار الدعوى بان العامل الاقتصادي هو أول العوامل في السلسلة السببية ، وان له الأولية والأسبقية على الدوام .

هذا هو ما تتعرض له النظرية من وجهتها الفعلية الواقعية ، اما من الوجهة المنطقية فقد أبان (بتراجسكي) و (ستاملر) بان القانون الاجتماعي والنظام الاجتماعي هما اللذان يفترضان الترابط الاقتصادي افتراضاً فعلياً ومنطقياً ، لأن الحقائق المهمة في الترابط الاجتماعي والحياة المتبادلة يستحيل وجودها دون تشريع يتضمن قواعد اجبارية في السلوك ، زد على ذلك ان العامل الاقتصادي اذا كان هو عامل البدء دائماً وكانت جميع التغيرات في الحياة الاجتماعية نتيجة تغيرات في الحالات الاقتصادية ، فكيف يتسنى لنا ان نفسر ديناميكية العامل الاقتصادي نفسه ؟ وهل هذه الديناميكية خاصية غامضة ؟ أم هل هي حركة استمرارية

Perpetuum Mobile أم هي عامل البدء الذاتي وحسب ، اي انها المحرك الاول في العمليات الاجتماعية . أم هي نتيجة عوامل اخرى ؟ هذه اسئلة تتبادر للذهن عندما يعرض لنا الماركسيون دعواهم بان العامل الاقتصادي هو اسبق العوامل ، وان هذه الأسبقية أساسها كون العامل الاقتصادي هو عامل البدء دائماً .

إن افتراض العامل الاقتصادي هو المبدىء الذاتي (Self - Starter)يؤدي الى نوع من الغموض والحلول والتأليه ، حيث يكون العامل الاقتصادي إلاهاً له قوة الخلق فهويبديء ويعيد . وهذا افتراض لا يصح عقلياً ، ولذا فنحن نطرحه جانباً . اما إذا كان الماركسيون من أمثال (انجلس ولامبريولي) قد أشاروا الى التأثير المعكوس للعوامل الثانوية في العامل الاولي الاسبق فهم يناقضون انفسهم عن طريق هذا التخريج ، لأنهم بذلك ينقضون نقطة البداية في النظرية ، ويفسدون الاساس الذي تقوم عليه اولية واسبقية العامل الاقتصادي ما دامت القضية قضية « دور » على حد تعبير المناطقة ، وهذا لا يتعدى كون العوامل الاخرى تتوقف على العامل الاقتصادي توقفاً ذا جهة واحدة ، وان هذا التوقف المتبادل (وذلك بخلط ما قرره ماركس واتباعه) لا يحتوي عوامل بادئه واخرى مبتدأة ، بل ان كل العوامل بادئة ومبتدأة في نفس الوقت . ونتيجة ذلك امحاء اسبقية العامل الاقتصادي حيث تفقد النظرية اهم خصائصها ان كل ماركسي يجوز التأثير العكسي للعوامل الاخرى في العامل الاقتصادي ، فهو انما يهجر وجهته الماركسية ويميل الى فكرة « التبادل الدالي » متعللا بأن العامل الاقتصادي يترابط مع العوامل الاخرى ، ويتعلق بها تعلق التأثير الدالي المتبادل . وهذا الذي عرضناه يبين جانباً من فساد فكرة السببية الخاطئة التي بنيت عليها النظرية الماركسية ويوضح لنا الاوهام والأباطيل التي تنتج من فكرة كهذه ، وليست النهاية في هذا المطاف الا ان هؤلاء الماركسيين قد حطموا النظرية التي كانت تتميز بطابع معين وكان لها مفهوم خاص ، واتوا على معالمها الأصيلة من جراء هذا الاصطناع في التأويل والتخريج .

(ب) ان النقص الجوهري الثاني في هذه النظرية هي غموض مصطلحاتها وعدم تحديدها مفاهيم هذه المصطلحات . فالعامل الاقتصادي على ما ترتأي هو العامل الاخير ، والنهائي ، والاكثر أهمية في الظواهر الاجتماعية ، وهذا الادعاء يفسر بمعنيين ، إذ يفسر الماركسيون وبعض الكتاب غير الماركسيين مثل بلخونوف Plechonov والوود Ellwood هذه الدعوى هذه الدعوى بأن العامل الاقتصادي يكفي كل الكفاية لتفسير جميع الحوادث التاريخية الاجتماعية ، وهذا رأي كارل ماركس نفسه، أما الآخرون ومنهم « سلجمان Seligman و « لابريولا Labriola» وماركس وانجلس في كتاباتهما الاخيرة فيذهبون ، في تفسير هذه الدعوى الى ان العامل الاقتصادي هو عامل رئيسي فقط ، تتمشى معه عوامل اخرى أقل منه أهمية ، فاذا نحن تتبعنا المعنى الاول أدى بنا ذلك الى نتائج وبحوث باطلة . وإنْ اخذنا بالمعنى الثاني ادى ذلك الى نبذ النظرية ونقضها . ذلك ان التفسير الاول الذي يبغي تفسير كل الحياة الاجتماعية وحوادث التأريخ بالعامل الاقتصادي وحده هو تمحل في الموضوع وتوحيد للعامل الاقتصادي (١) وفيما يأتي برهان عدم كفاية هذا المعنى وتهالكه وبطلانه :

اذا كانت الحياة الاجتماعية سلمها وحربها ، رفاهيتها وفقرها ، خصبها وجدبها ، شيوع العبودية فيها والتحرر ، والثورات وردود الفعل والحب الزواج ـ اقول اذا كانت هذه كلها نتائج عامل واحد هو العامل الاقتصادي فهو يؤدي الى المعادلة التالية :

أ وانعدم أ = د (ع) . على ان تكون (ع) رمزا للعامل الاقتصادي و (د) بمعنى دالة (كما هي في علم التفاضل والتكامل) و (أ) رمزاً لكل ظاهرة في الحياة . A. and non- A= f(e) .

---

(٣) ان هذا النقد الذي أوردناه بصدد وحدانية العامل الاقتصادي يمكن توجيهه لكل نظرية تتعلق بوحدانية العوامل .

ومعنى ذلك ان الظواهر المتضاربة المتناقضة هي نتيجة سبب واحد ان هذه المعادلة لا تعنى شيئاً من الوجهة المنطقية ، كما انها تناقض المبدأ الاساسي في العلم ـ وهو مبدأ التلازم السببي او العلاقة الثابتة بين السبب والنتيجة ـ ذلك ان منطوقها الذي ينص على ان السبب ذاته يؤدي الى نتائج متناقضة متضاربة ، يهدم العلاقة الدالية اه العلاقة السببية ، ويناقض مبدأ الانسجام والنظام (Regular-ity) لانه اذا كانت النتيجة (أ) و (عدم وجود أ) (Aand non- A) هي متأتية عن العامل ع(E) (٤) فمعنى ذلك استحالة وجود هذا النظام الثابت الموحد ، وانعدام العلاقة السببية او التلازم السببي في الحوادث ، ذلك ان هذا الرأي الى يؤدي ان الظواهر المختلفة هي ظاهرة واحدة وهذا يناقض الواقع . . . ولعل هذا هو نفس التعريف الذي وضعته القرون الوسطى للآله ، وبعبارة اخرى ان التأليه في الرأي (تأليه العامل الاقتصادي) يؤدي الى المعادلة الآتية :

ص « العامل الاقتصادي » هو سبب الظواهر الاجتماعية المختلفة	أ وعدم أ ب وعدم ب ج وعدم ج د وعدم د هـ وعدم هـ . . . . ح وعدم ح	ومعنى ذلك ان (ص » هو سبب كل اساليب السلوك وصيغه وأشكاله والحوادث الاجتماعية والتأريخية و . . . . .

وليس هناك رياضي او منطقي او عالم في الدنيا كلها يتمكن من استنتاج قانون أو علاقة سببية او أية قاعدة ثابتة للانسجام والنظام من مقدمة كهذه ، زد على ذلك انه اذا كان المقصود بالعامل « ص » في المعادلة المذكورة اعلاه معنى كونياً شاملا

(٤) ان (E) هنا تشير الى العامل الاقتصادي E . F .

كالكل او الله او العالم او الكون او الحياة الاجتماعية عامة ـ فعندها تصبح المعادلة نوعاً من اللف والدوران . وتوارد الصيغ الكلامية على معنى واحد إذ لا تخرج المعادلة عن معنى : ان الكون نتيجة الكون وان الله هو سبب الله ، وان الحياة الاجتماعية هي سبب الحياة الاجتماعية ، وهلم جرا وهلم جر جره . اما اذا كان العامل الاقتصادي « ص » يعني معنى اضيق مما قدمناه فالنتيجة أسوأ مما توصلنا اليه آنفاً ، اذ يكون معنى ذلك ان جزءاً من الحادثة هو سبب الحادثة كلها ، او بعبارة اوضح ان العامل الاقتصادي (الذي هو جزء من الحياة الاجتماعية ككل) هو سبب الحياة الاجتماعية عامة ، وهذا يؤدي الى المفهومة التالية وهي : ان الكل يتأتى من الجزء ، وان الشيء قد يتأتى من لا شيء . . . وهذه كلها نتيجة تأليه العامل الاقتصادي في الماركسية .

ان بطلان النظرة الماركسية يكون أوضح وأبين عند مقارنتها بالبحث العلمي من حيث المنطق والاساليب ، ذلك ان أبسط الظواهر الحركية في الكون ـ كحركة الاجسام المادية مثلا ـ تستلزم معالجتها في الفيزياء الميكانيكية المعاصرة اعتبار عاملين : الاستمرارية والجاذبية ، واذن فالامل في تفسير الديناميكية المعقدة في الحياة الاجتماعية بعامل واحد (كما تدعي الماركسية) ضرب من الوهم ، ومحاولة كهذه لا تتعدى اللف والدوران . . .

ان ما قدمناه في البرهنة على بطلان النظرية الماركسية من هذه الناحية يصدق على المادية الاقتصادية أيضاً وهذه البراهين العلمية هي التي اضطرت ماركس وانجلس واشياعهما ـ في كتاباتهم الاخيرة ـ الى أن يلتجئوا الى المعنى الثاني الذي أومأنا اليه في تفسير ما يدعون ، وهو تفسير يضع عوامل اخرى لها نفس اهمية العامل الاقتصادي في سببية الحادثة ، واذن فهذا التفسير من هذه الناحية تعددي من حيث العوامل ، اذ يقر بان العامل الاقتصادي واحد من كثير من العوامل الاخرى وهذا التفسير يفقد النظرية طابعها واصالتها كما قدمنا سابقاً ، واذن فليس من الضروري أن يكون الانسان من اتباع كارل ماركس عند قبوله هذا التفسير ، ذلك ان مئات

المفكرين منذ مئات السنين - قبل ماركس وانجلس - اشاروا الى هذا التفسير التعددي، وبينوا ان العامل الاقتصادي أحدها، ولكن الماركسيين وان ظلوا يضيفون الى العامل الاقتصادي عوامل اخرى حتى أصبحوا تعدديين . غير ان العامل الاقتصادي عندهم لا يزال هو الاهم في هذا التعدد وله الاولية من بينها ، وهذه الاهمية التي تسبغ على العامل الاقتصادي من بين العوامل المتعددة - اشار اليها غير الماركسيين قبل ماركس وبعده كما بينا سابقاً ، فهي ليست وقفاً على الماركسيين وحدهم ، لذا فليس لهم الحق في ادعاء الاصالة في الرأي . وهم وان اصبحوا تعدديين الا انهم لا يدعمون هذا التعدد بالبراهين العملية ولا المنطقية الواضحة لاثبات صحة دعواهم ، حتى ان ماركس وانجلس لم يحاولا وضع اسلوب لقياس اهمية وكفاءة العوامل المتعددة ومعرفة آثارها المختلفة ، كما انهما لم يبينا أسس أولية العامل الاقتصادي ، ولا الدافع المنطقي لهذا الزعم ، وهذا الذي قدمناه كاف للدلالة على ان التفسير التعددي لنظرية ماركس وانجلس يفقدها اصالتها ويعرضها للنبذ من الاساس[11] .

(ج) ان النقص الثالث في النظرية الماركسية هو : ان تعاريف التعابير المختلفة في النظرية (كالعـامل الاقتصـادي) و (قوى الانتـاج) وعلاقاته

---

(١١) لقد حاول الاستاذ (سلجمان) أن يبقى على اصالة النظرية الماركسية بادعائه ان التفسير التعددي لا يستلزم نقض النظرية ونبذها ، غير ان الاستاذ المذكور لم يقدم الدلائل والبراهين التي تثبت صحة هذا الادعاء ، فهو يتعلل بتأكيدات يقينية من قيل قوله : « ان الاعتبارات الرئيسية في التقدم الانساني هي اعتبارات اجتماعية » وهذا لا يعني مطلقاً جبرية العامل الاقتصادي الماركسي ، اما ذهابه الى أن العامل الاهم في التغير الاجتماعي هو العامل الاقتصادي فهذا أمر أشار اليه كونفشيوس ، ومنشيوس ، وأفلاطون ، وأرسطو ، وثيوسيديدس ، وبلينيوس ، وميكيافيللي ، وجوسيارديني ، ومئات آخرون من الكتاب الذين أكدوا على هذا المعنى . أما اقحام (ديمولين Demolino) في هذا المعترك فهو لا يدعم النظرية الماركسية في قليل ولا كثير ، ذلك ان (اقتصادية ديمولين » تختلف تمام الاختلاف عن اقتصادية ماركس ، زد على ذلك انها لم تنشأ عن اقتصادية ماركس وانما نشأت عن نظرية افضل واحسن هي نظرية لابلاي Laplay وهو أقدم وأفضل من ماركس في وصف وتبيان أثر العوامل الاقتصادية .

و (الاساس الاقتصادي) وماشاكل ليست تعاريف جامعة مانعة (على حد تعبير المناطقة) ، ولا هي تعاريف من خصائصها التمييز والتعيين والتحديد . ان عموض التعبير الماركسي هذا ساق بعض مفسريه من امثال كوتسكي (K. Kautsky) وسمبارت (W. Sombrt) وهانسن (A. Hansen) وآخرين كثيرين غيرهم - الى فهم : ان هذا العامل ما هو الا ضرب من الصناعة او المهارة الفنية ، بينما ذهب المفسرون الآخرون من امثال (انجلس) ومازاريك (Masaryk) وسلجمان (Seligmon) وكونوف (Cunove) وآخرين غيرهم الى ان هذا العامل هو الاحوال العامة للانتاج وهي تشمل الاحوال الجغرافية والمنابع الطبيعية والاستخراج والنقل والتجارة وميكانيكية التوزيع وما شاكل . فاذا نحن اخذنا بالتفسير الاول حصلنا على الفرضية التالية وهي : ان الصناعة هي العامل الاساسي الذي بواسطته نتمكن من تفسير وايضاح كل الحوادث في التاريخ ، وبما ان الصناعة هي جزء من الواقع الاجتماعي ، فالفرضية اذن ظاهرة البطلان ، لأنها تؤدي الى ان الجزء يحدث الكل . زد على ذلك ان احتياج الصناعة الى نوع من الخبرة معين والى معرفة المجتمع ساق ماركس الى التفريق بين الصناعة والعلم مما ادى به الى فصل امر من طبيعته الوحدة (حيث فصل العلم الذي هو عنصر تركيبي في الصناعة عن العلم بوجه عام) ، والى خلق وحدة بين امرين مختلفين (اي بين الصناعة من حيث هي منفصلة عن العلم ، وبينها من حيث هي تتضمن العلم) وهذا هو اسلوب المناطقة القدماء في استعمالهم طرائق لا منطقية يسمونها (Quaternio Terminorum) فاذا نحن اخذنا بالتفسير الثاني ورطنا انفسنا باستطراد الغموض في النظرية الماركسية ومعنى العامل الاقتصادي ذاته ، وحشرنا تحت كلمة العامل الاقتصادي الاحوال الجغرافية والصناعة والعلم والتجارة والبضاعة والتوزيع وما يتعلق به من المؤسسات القانونية والسياسية وغير ذلك .

ومن المعلوم ان الاستناد الى مثل هذا التعقيد الذي لا حد له ، واتخاذه السبب او العامل المتغير، ومحاولة التفسير به - امر ينطوي على الفشل الذريع . لأننا بذلك نحاول معالجة الامور بشيء لا نعرفه ولا نستطيع تحديده ، ونسعي لمعرفة آثاره في

الظواهر التي قد يكون هذا الشيء ذاته جزءا منها بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، ونكون بذلك قد تطرقنا الى تناقض عجيب وقع فيه اتباع ماركس ، واحسبه ماركس نفسه . وليس من غرضنا في هذا البحث الموجز ان نستوفي تفاصيل هذا التناقض الذي لا ينتهي اذ ليس فيه غير اللف والدوران والجدل العقيم .

(د) ان عدم التحديد والتعيين الذي اشرنا اليه آنفا . يؤدي الى عدم تحديد بل غموض وتناقض ما يقصده ماركس وانجلس بالتتابع السببي للعوامل ، او تتابع توقفها بعضها على بعض ، ففي التفسير الصناعي يكون التتابع (١) تغيرات في وسيلة الانتاج ، تقرر (٢) التغيرات في الكيان الاقتصادي للمجتمع - « في علاقات الانتاج وعلاقات الملكية » التي بدورها تقرر (٣) التغيرات في الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية للمجتمع . اما التفسير الثاني للعامل الاقتصادي فيجعل التتابع السببي بالشكل التالي : (١) تغيرات في الاحوال العامة للانتاج والتبادل ، وهذه تقرر (٢) التغيرات في التركيب الطبقي للمجتمع ، وهذه بدورها تستلزم (٣) تكييف التضارب الطبقي الحاصل (٤) تكييف المقومات الاجتماعية والسياسية والفكرية في المجتمع . وأياً اخذنا من هذين التفسيرين كان التتابع فيهما ذا قيمة ضئيلة نسبياً .

لقد كنت اشرت سابقاً الى انه لا موجب للتفكير بأن العامل الاقتصادي وحده - من بين العوامل التي ينبني منها المجتمع ، والعمليات التأريخية والسلوك الانساني - هو المؤثر الفعال ، او هو عامل البدء . وبينت أيضا أن (الفكرة الدالية في السببية) وتوقف الظواهر الاجتماعية على بعضها وتشابكها ، يفسح لنا في المجال لأن نأخذ اي عامل على انه العامل المتغير (وهذا يعني اننا لا نقتصر في اعتبار الصناعة وحدها هي العامل المتغير ، بل بامكاننا اخذ العلم او الدين أو القانون او غير ذلك) ثم نحاول ايجاد (دوالة[12]) وآثاره في اي حقل شئناً كما هي الحالة

(١٢) يقال ان الكمية « ص » دالة للكمية « س » فيما اذا كان التغير في الأول يتوقف على مقدار التغير في الثانية . «المعرب»

في حقل الصناعة أو الظواهر الاقتصادية . ان ادعاء ماركس وانجلس بان التتابع المذكور آنفاً هو وحده التتابع الممكن حدوثه وقبوله ، أمر يؤدي الى رفض دعواهم وعدم قبولها ، لأننا نواجه دعوى أخرى مناقضة لهذه يكون فيها القانون او الدين او العامل الفكري هو عامل البدء ، ويكون العامل الاقتصادي دالة له ، وبعبارة اخرى : يكون الدين او القانون او العامل الفكري هو العامل الثابت المستقل ويكون العامل الاقتصادي هو العامل المتغير التابع . ان الدعوى الماركسية بهذا الصدد يقبل منها التتابع الذي تدعيه على ان تتنصل من الاعمام والشمول . بذلك نستطيع دراسة ترابط هذا التتابع مع الظواهر . فاذا كان الترابط بنتيجة الدراسة - مع الظواهر الاخرى موجوداً وثابتاً وعاماً ، وكان عامل الترابط عالياً ، كان هذا دليلا على القيمة العلمية لهذا التتابع ، اما اذا كانت نتيجة الدراسة مناقضة لهذا استنتجنا بأن هذا التتابع ذو قيمة جد قليلة لعلم الاجتماع - من الوجهة العلمية . وسأبين من بعد مدى الترابط الموجود بين العامل الاقتصادي والظواهر الاجتماعية الاخرى . اما هنا فلا بد لي من الاشارة الى أن أدعاء ماركس وانجلس : بأن هذا الترابط عام وعال جداً ، وان هذا الترابط يستلزم التتابع الذي اشير اليه - هو ادعاء مبالغ فيه .

هـ - اعتماد النظرية - في تفسيرها الحوادث التأريخية - على الجبرية ، ومناقضة هذا المبدأ لحرية الارادة : - تذهب النظرية الى ان انتظام الانسان في سلك الانتاج أمر لا مناص منه ، إذ هو أمر لا يتوقف على ارادته ، ولا مجال لحرية هذه الارادة فيه ، ان قوى الانتاج مستقلة في تقدمها عن البشر وعن العوامل الاجتماعية الأخرى ، ولقد اضاف ماركس وصاحبه انجلس الى هذه الجبرية التي تختلف كل الاختلاف عن جبرية العلم ومفهوم الضرورة فيه - أقول لقد اضافا (اولا) ان التأريخ سائر الى الاشتراكية والى الجنة الارضية التي سيصبح تحقيقها امراً لا بد منه بتأثير العوامل البشرية . (ثانيا) الاعتقاد بأن تحقيق الجنة الاشتراكية يأذن بزوال الجبرية حالا ، وعندهايثب الانسان من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية (ومن هنا كنا نرى ماركس

يؤكد دائما على ان المرحلة التي تمر بها البشرية حتى تبلغ هذه الامنية ـ هي مرحلة ما قبل التأريخ) . ومن ابرز مميزات هذه المرحلة هو التنازع الطبقي او حرب الطبقات . ولنسلم جدلا بصحة هذه الدعوى فنسأل السؤال التالي : اذا بلغت الانسانية الجنة الاشتراكية المزعومة ، وزالت حرب الطبقات ، أيقف التأريخ الانساني فيعتريه الجمود والركود ؟! فاذا كان ماركس واتباعه لا يعنون ذلك فما هي القوة المحركة في المجتمع والتي تحل محل حرب الطبقات ؟!

(و) ان قيام نظرية ماركس ـ انجلس على حرب الطبقات وتأكيدها على هذه الحرب فيه نقائص كثيرة ذلك أن من التمحل الادعاء : « بأن تأريخ المجتمعات الموجودة اليوم هو تاريخ حرب الطبقات » لأن ذلك ينافى التضامن الاجتماعي وتعاون الطبقات الاجتماعية فيما بينها ، اذ ان التعاون الطبقي اليوم هو ابرز وأوضح من التضارب الطبقي ، فالادعاء بان حرب الطبقات هو العامل الحركي الذي يدفع التقدم الانساني ، ادعاء باطل لأن البحوث الكثيرة برهنت على ان التقدم الانساني هو نتيجة التعاون لا نتيجة الحرب الطبقية والبغض والتناحر ، وكما يقول « تارد : Tarde » (ليست الحروب والجيوش المتطاحنة هي التي دفعت الانسان الى هذا التقدم في الرياضيات والفيزياء والكيمياء ومظاهر الحضارات الاخرى ، وانما هم المفكرون البعيدون عن هذه النزوات الانسانية ـ الذين يبحثون في مختبراتهم بهدوءهم ، اولئك هم الذين ساروا بالانسانية قدما الى الامام) . ان مبالغته النظرية الماركسية في الحرب الاقتصادية الطبقية مبالغة لا تستند الى الواقع ، لأن هناك انواعا من التضارب الطبقي قد تكون اهم بكثير من التضارب الاقتصادي ، كالتضارب الاجتماعي ، والتضارب القومي ، والتضارب الطبقي الديني ، زد على ذلك ان حرب الطبقات كما تعرضه النظرية الماركسية يناقض ذاته لأنه تعبير غير معين ولا محدود ، فقط مط الشيوعيون هذا التعبير ووسعوا مفهومه ، ومن ذلك صار يعني فيما يعني : الطائفة والجماعة المهنية والدولة او النظام ، والاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات ، وهذه كلها مختلفة الاهداف والاسس

والاساليب ، وقد لا يظهر فيها العامل الاقتصادي ظهور صيغتها وغايتها الخاصة التي تتوخاها .

والخلاصة ان النظرية الاجتماعية لماركس ـ انجلس « اولا » غير جديدة من الوجهة العلمية ، فقد سبقها اليها كثير من المؤلفين (ثانيا) ان العناصر الجديدة فيها بعيدة عن منطق العلم وحقائقه كل البعد « ثالثا » ان قيمة النظرية وأهميتها تتأتى من كونها عممت ما توصل اليه المؤلفون قبل ماركس في هذا الموضوع ، ولكن هذا الاعمام خرج بها الى حد المبالغة واشاع فيها الغموض والابهام ، والنظرية نفسها ليست من نتاج واقعي او دراسة علمية ، وانما هي عرض لمعتقد ، كل عدته والتأمل والتفكير المحض المجرد ، والاحكام الاعتباطية ، ولذا فليس هناك ـ من الناحية العلمية ـ ما يبرر اعتبار ماركس وصاحبه انجلس على ان كلا منهما « دارون » او « غاليليو » العلوم الاجتماعية ، كما ان ليس هناك ما يبرر اعتبار انتاجهما هذا امراً فوق العادة . وانما اكتسب اسماهما وانتاجهما هذه الشهرة العظيمة بتأثير الظروف الراهنة ، وليس لما في كتاباتهما من امور علمية [١٣] وإذا كان لهما بعض الفضل في النواحي العلمية فأنهما في نفس الوقت قد وضعا عددا هائلا من الفرضيات الخاطئة والافكار الباطلة ، وكانا سبباً في احداث ادب ضخم قوامه التفسير « الكهنوتي » ـ للاسفار المنزلة ـ التي وضعها ماركس وانجلس وهي اشبه بتلك التفاسير الدينية للكتب السماوية تلك التفاسير والشروح التي وضعها المشتغلون بالدين . ان هذا الادب الذي اشرنا اليه خارج عن حدود العلم ومنطوقه ، وعلى كل حال فان ماركس وانجلس قد اعاقا تقدم العلوم الاجتماعية،

(١٣) ان مثل هذه الظاهرة معروفة في تاريخ التفكير الاجتماعي . فأثار روسو وفولتير وكثير من الآباء الكنسيين والمؤلفين بعيدة عن الكمال ـ من الناحية العلمية . ذلك ان أفكارهم الاساسية باطلة سخيفة من الناحية العلمية ولكن هذا لا يحول دون انتشارها وتأثيرها تأثيراً عظيماً في بعض المجتمعات في بعض مراحل التأريخ ، اننا لنلحظ ذبوع آثار (شبنجلر) في المانيا في الفترة المحصورة بين ١٩١٩ ـ ١٩٢٣ وهي ظاهرة تستدعي الدراسة وتلفت النظر ، وليس هذا الدور الذي لعبته النظرية الماركسية وهذا الذيوع الا حالة من أحوال هذه الظاهرة العامة .

ولم يعملا على تسهيل تقدمها . وليست النظرية الماركسية في الوقت الحاضر الا من مخلفات الماضي ، فقد ابعدتها كثير من البحوث الحديثة الدقيقة ورفضت معالمها الاصيلة ، ولم يبق من يعني بها غير المشتغلين بما وراء الطبيعة ، يعالجون فيها آراء ماركس وانجلس . اما العالم الحق فانه يهتم باستقراء البحوث والدراسات العلمية لمعرفة الترابط بين النواحي الاقتصادية والنواحي الاخرى من الحياة الاجتماعية .

٣ - الدراسات الحديثة
للترابط بين الاحوال الاقتصادية المختلفة
وبين الظواهر الاجتماعية المختلفة

الخصائص العامة : بينما كان النظريون الماركسيون منهمكين في تأويل وشرح « انكشاف ووحي » اساتذتهم ومعلميهم ، وبينما كان كثير من المفكرين البارزين يضيعون اوقاتهم ، وجهودهم سدى في نقد ومناقشة بيانات ماركس ، وبينما كان كثير من المفكرين يهدرون تأملاتهم غير العلمية في تدبر ما تعنيه فكرة من الافكار الماركسية ، وتقليب وجوه النظر فيها ، كالعلاقة بين « كانت وماركس » مثلا ، وهل كانت مقولاته منطقية ام تأريخية وهلم جرا ، اقول بينما كان ذلك كله يجري ، كان كثير من الباحثين العظماء ، قبل كارل ماركس وبعده ، منهمكين في بحوث علمية حول مدى العلاقات والترابط بين العوامل الاقتصادية والظواهر الاجتماعية الاخرى - بصرف النظر عن النظرية الماركسية . وكل ما نعرفه الان في هذا الموضوع انما هو من ثمرة تلك الدراسات والبحوث .

ان كل هذه البحوث والدراسات تقريباً ، لم تعتبر الحالة الاقتصادية « عاملا اساسيا » او « سبباً رئيسيا » بل اعتبرت الحالة الاقتصادية « عاملا متغيراً »[١٤] مغفلة « الفكرة المادية للتأريخ » او اسباغ اية اهمية لاي عامل من العوامل (او

(١٤) وهذه الطريقة هي احدى الطرق العملية الشائعة في تبيان مدى ترابط الظواهر والحوادث المختلفة فاذا أردنا مثلا ان نعرف مدى تأثير الحرارة في سرعة تبخر الماء مثلا عمدنا الى جعل العوامل الاخرى التي تؤثر في التجربة عوامل ثابتة ورحنا نغير الحرارة على انها « العامل المتغير » لنرى مقدار تأثيرها في سرعة تبخر الماء باعتبار هذه السرعة عاملاً تابعاً .

حاتم عبد الصاحب

الانطباع بأي فكرة خاصة من هذا القبيل) اذ لم يكن الغرض من هذه البحوث غير ايجاد الترابط بين الظواهر ، ومعرفة مقدار هذا الترابط ، وفي اي الظواهر يشيع هذا الترابط ، ولقد كانت اولى نتائج هذه الدراسات والبحوث هي : ان العلاقة بين الظواهر الاقتصادية وغير الاقتصادية هي علاقة معقدة تعقيداً اكثر مما كان يظن ماركس ، ان يتوقع الذين تتبعوا النظرية الاستنتاجية في تفسير التأريخ تفسيراً اقتصادياً .

والنتيجة العامة الثانية لهذه البحوث والدراسات هي : ان الظواهر الاجتماعية المختلفة تترابط مع الاحوال الاقتصادية المختلفة ترابطا يختلف من حيث الدرجة والمدى ، فقد يكون هذا الترابط قويا ـ عاليا ـ بين بعض الظواهر الاقتصادية والظواهر غير الاقتصادية ، وقد يكون ضعيفاً جداً أو منعدماً بين هذه وتلك .

والنتيجة الثالثة التي اثبتتها هذه الدراسات والبحوث هي : تأكيدها على ان ليست هناك حالة يكون فيها هذا الترابط كاملا ، ومعنى ذلك من الناحية العملية هو أن ليس هناك ظاهرة اجتماعية غير اقتصادية ، يمكن تفسير طبيعتها تفسيراً شاملا بالعامل الاقتصادي ، واقصد بطبيعتها تغيرها وحركتها .

النتيجة الرابعة هي استخلاصها بأن الظواهر الاقتصادية نفسها لا يمكن اعتبارها ضابطة او مسيطرة على الظواهر الاخرى اطلاقا ، بل ان هذه الظواهر الاخرى قد تسيطر وتضبط الظواهر الاقتصادية ايضا . ومعنى ذلك بعبارة اخرى أن الترابط ليس ذا جهة واحدة بل انه ترابط متبادل مشتبك ، وعليه لا يمكن اعتبار العوامل الاقتصادية « سبباً » وأعتبار الظواهر الاخرى كلها « اثاراً ونتائج » . بل الواقع هو اننا من ناحية البحث العلمي والتجريب فقط يمكننا أن نجعل العامل الاقتصادي «عاملا متغيراً مستقلا» حيث تكون الظواهر الاخرى «دوال»[١٥]

---

(١٥) دوال جمع دالة وقد سبق لنا أن بينا معنى هذا الاصطلاح في علم التفاضل والتكامل .
حاتم عبد الصاحب

لهذا العامل ، كما أننا نتمكن ان نجعل هذه الظواهر « عاملا متغيراً مستقلا » وتكون العوامل الاقتصادية دوال لهذا العامل .

والخلاصة هي ان هذه الدراسات والبحوث التي اومأنا اليها زودتنا بهذه النتائج المذكورة ، ولدينا في الوقت الحاضر عدد هائل من هذه البحوث سنعرض منها ما يكفي في هذه الرسالة ، وسأقتصر منها على البحوث الرئيسية النموذجية التي تمثل هذه الوجهات من البحوث ، وستعطينا هذه الدراسات فكرة كافية عن موقف العلوم الاجتماعية الراهن بصدد هذا الموضوع .

٤ - الاحوال الاقتصادية
والخصائص الجسمية والعقلية للسكان

لقد اثبتت الدراسات الاحصائية ، ومقاييس الجسم الانساني والدراسات التجريبية بأن هناك سلسلة من الترابط والعلاقات متفاوتة الدرجات بين الوضع الاقتصادي (درجة الفقر او الغنى) وبين الخصائص الجسمية والبيولوجية والعقلية للسكان من عمر واحد وجنس واحد في المجتمع الواحد .

وفيما يلي السطر اهم الروابط والعلاقات التي اسفرت عنها هذه الدراسات هي :

ان الطبقات الفقيرة في مجتمع ما اذا هي قورنت بالطبقات ذات السعة والرخاء في نفس المجتمع اسفرت المقارنة عما يلي :

(أ) ان افراد الطبقات الفقيرة اقصر قواماً من افراد الطبقة الاخرى

(ب) اقل وزناً .

(ج) والمخ عندها اقل وزناً اوبعبارة اخرى الجمجمة اوما يحتوي عليه الفراغ القحفي او الجمجمي اقل وزناً مما يقابله في الطبقات الرخيه

(د) اكثر عللا بدنية .

(هـ) اقل عمراً .

(و) وأحط ذكاء نوعا ما .

ولقد اكدت هذه النتائج والعلاقات ، الدراسات التي اجراها « لابوج V. de Lpouge » و « أمون D. Ammon »و «نايسفورد A. Niceford» و « بيربسون K. Pearson» و « الدرتون E. Elderton»و « بالياني Pagliani» و « فيازمسكي N. Viazemsky» و « وتيف Wateff»و « بدو Beddoe» و «روبرتس Ch.Roberts»، «مفنج M.Muffng»و«شفاينينج H. Schwiening» و « ليفي R. Livi» « بينه A. Binet» و « كونستانتن Constantin» . و «بارسونس , F . G . Parsons » و « مكدونالد A . Macdonld » و «بشان Bushan» و « بورتيوس S.D. Porteus» و « فتزنر W. Pfitzner»و « متياكا Matiegka» و « ريكادري P. Ricardi» و « برتلون Y. Bertillen» و « فللرمي Villerme» و « توبنارد C. Topinard»و « كارلير Carlier» و « رونتري B. Rowntree» و « روس C. Rose» و « رودس F. A. Woods» و « اودن A. Odin»و « كاتل Y. Mckeen Cattell» و « ماس F. Maas» و « فيش S. Fisher » و « فيليشنكو Y. Pniliztschenko» و « ترمان L. Terman» و « يركس R. Yerkes»و « كايلر A. Geissler» و « فايزنبرج Weisenberg » و « مانوفير » و « اولرز H . H . Goddard Oloriz » و « ماكدوكل » و « بورتر W . Porter » و « دول E . A Doll » و « السر H . Ellis » و « بالدوين B . T . Baldwin » و « البروفسور سوركن » وغيرهم[١٦] .

على ان هذا الترابط الذي اومأنا اليه ليس ترابطاً كاملا[١٧] ، وفيه كثير من المبالغة . ومهما يكن من امر فان هذه النتائج تعني ان دور الاحوال الاقتصادية محدود ، ومع ان هذا الترابط بين الاحوال الاقتصادية والفروق التي ذكرناها آنفاً هو

---

(١٦) لقد حذفنا كثيرا من اسماء العلماء والباحثين الذين ذكرهم المرجع الذي نترجم عنه خشية الاطالة . المعرب .

(١٧) ومعنى ذلك أن هذا الترابط لا يكون مائة بالمائة .

ترابط غير كامل ، الا انه ليس نتيجة التفاوت في الوضع الاقتصادي ، بل هو نتيجة عوامل كثيرة اخرى ، وهذا مما يكشف ايضا عن محدودية الاحوال الاقتصادية اكثر . ذلك ان مجرد الترابط لا يعني ضرورة كون هذا التفاوت والاختلاف في الطبقات الاقتصادية المختلفة هو نتيجة حتمية مباشرة للتفاوت الاقتصادي ، بل ان هذا الترابط الذي ذكرناه يعين لنا العلاقة الفعلية بين الاوضاع الاقتصادية لهذه الطبقات من السكان وبين خصائصهم (Characteristics) وحسب . اما ان هذه الطبقات الفقيرة ذات مستوى من الذكاء واطىء لانها فقيرة وليست لها الفرصة الكافية لممارسة الذكاء ، او ان هذه الطبقات هي فقيرة لأنها ذات مستوى من الذكاء واطىء ، اقول اما هذا الامر او ذاك فلا تستطيع هذه المترابطات او العلاقات تأكيده ، والخلاصة فان هذه النتائج التي ذكرناها آنفاً تصف ببساطة الحالة الراهنة فقط وتكتفي بهذا الوصف . اما الفصل في المعضلة ذات الحدين او الوجهتين ، تلك المعضلة التي تجعل السبب نتيجة والعكس اقول اما هذا الفصل فيحتاج لتأكيده والتثبيت منه الى دراسات خاصة بالموضوع اعمق واكثر . وتؤكد هذه الدراسات ـ على ما يظهر ـ بأن هذه الفروق والاختلافات التي تظهر بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية هي فروق ناتجة عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذين النوعين من السكان ، كما انها ناتجة عن الفروق الفطرية بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا ، وكلا العاملين ضروري لتفسير هذا التفاوت والاختلاف [١٨] .

(١٨) راجع كتاب Social Mobility لمؤلفه الاستاذ موروكن ، الفصل الثالث عشر .

٥ ـ الاحوال الاقتصادية
و
العمليات الحيوية

الفروق في العمليات الحيوية بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية :

لعل اهم العلاقات « او المترابطات » بين الاحوال الاقتصادية (التي قيست بموجب الدخل ، وعدد الغرف المشغولة ، ومستوى المعيشة وما شاكل) وبين الولادة ، والموت ، والزواج ، ونسبة الطلاق ، هي ما يلي :

اولا :ـ ان الطبقات الفقيرة في المجتمعات الغربية المعاصرة ، وفي المجتمعات القديمة تكون نسبة الوفيات فيها والولادة اكبر مما هي في الطبقات الرخية من نفس المجتمع والجنس والعمر : لقد قام الباحثون الذين مرت اسماؤهم باحصائيات كثيرة ودراسات عديدة في هذه الناحية كما قام غيرهم من امثال « كوروسي » و« اولندورف » و« اوتنجن » و« يول » و« باولي » و« همفريز » و« فار » و« برنزنج » و« هرش » و« اوكل » و« دنلوب » و« ستيفنسون » و« مارج » و« فون ماير» و« دبلن » و« جني » و« هيرون » و« مي » و« بيرل » و« ولكوكس » وآخرون كثيرون ، بمثل هذه الدراسات فجاءت نتائجهم وبحوثهم مؤكدة هذه النتيجة التي ذكرناها ، ومع كل هذا فان المترابطات المشار اليها ناقصة غير كاملة ، وهناك ـ بالاضافة الى ذلك ـ استثناءات تشذ عن هذه القاعدة ، واخرى تتناقض معها تناقضاً عظيماً . وهذا يعني ان نسبة هذه العمليات الحياتية تتوقف على عوامل اخرى كثيرة غير العوامل الاقتصادية ، زد على ذلك ان هناك مجتمعات لا توجد فيها

هذه المترابطات وخاصة فيما يتعلق بنسبة الولادات . ذلك ان هبوط انتاج النسل - عند الطبقات المثرية - اذ هو قورن بانتاج النسل - عند الطبقات الفقيرة - في كثير من المجتمعات القديمة ، والمجتمعات الشرقية الحديثة (كالهنود ، والصينيين) اقول ان هذا الهبوط المزعوم غير موجود في مثل هذه المجتمعات . ولعل هذا الحكم اصدق في المجتمعات التي يشيع فيها تعدد الزوجات ، حيث تكون الافضلية لانتاج النسل من الطبقات المثرية . وهذا معناه ان المترابطة ليست عامة ، وان حركة العمليات الحيوية المشار اليها اقل خضوعا للاحوال الاقتصادية واضعف تلازما ، مما تبينه المترابطات الناقصة المذكورة آنفا والتي استخلصت من المجتمعات الغربية الحديثة . كما ان دراسة تذبذب نسبة الولادات والوفيات حسب احوال العمل وظروفه - اثبتت نتائج تتضارب كل التضارب مع تلك النتائج التي ألمحنا اليها آنفاً ، فبالرغم من قلة مدة ازدهار العمل نجد ان نسبة الوفيات في كثير من الاحيان ترتفع في مثل هذه الفترات ، وتقل في اوقات الكساد وبالرغم من تحسن الاحوال الاقتصادية - في المجتمعات الغربية - خلال النصف الاخير من القرن التاسع عشر نجد ان نسبة الولادات لم ترتفع كما كان يتوقع بل هبطت هذه النسبة ان هذه النتائج - غير المنتظرة - قد حددت العلاقة والترابط بين العمليات الحيوية والاحوال الاقتصادية . فاذا حدث ان مترابطة تعدت هذه الحدود ، فهي اما ان تكون خيالية مبالغاً فيها ،أو تكون العلاقة سلبية مناقضة للنتائج المتوخاة. ان المحل والجدب والفقر والعوز البليغ تؤدي حتما الى زيادة نسبة الوفيات وقلة نسبة الولادات - اجل ان التغير البسيط نسبياً في الاحوال الاقتصادية قد لا يؤثر في اضطراب وتذبذب العمليات الحياتية ، او قد تكون آثاره - اي اثار هذا التغير البسيط نسبياً في الاحوال الاقتصادية اقل بكثير من أثر العوامل غير الاقتصادية حيث يكون من نتيجة ذلك حركة العمليات الحياتية حركة تختلف تمام الاختلاف عن تلك الحركة التي يؤثر فيها ويعينها التغيير الكبير في الاحوال الاقتصادية ، او هي تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي يؤثر فيها ويعينها التغيير الكبير في الاحوال

الاقتصادية ، او هي تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي تتوقع على اساس من النتائج الاحصائية التي عرضناها ، وهذا ايضا يبرهن محدودية العامل الاقتصادي في هذا الحقل .

والخلاصة هي ان نسبة الولادات الكثيرة والوفيات الكثيرة في الطبقات الفقيرة - عند مقارنتها بالطبقات الموسرة - لا يمكن اعتبارها عملا ناجماً عن الاحوال الاقتصادية او دالة لها اذ من المحتمل انها نتيجة عوامل اخرى كثيرة الى جانب العامل الاقتصادي ولكننا نتمكن من القول بأن الطبقات الفقيرة اكثر وفيات مما عداها ، وتكون في قولنا هذا درجة كبيرة من الاحتمال . وليست هذه الزيادة في الوفيات متأتية عن العيش في ظروف اقتصادية اقل صحية وحسب بل ان هذه الطبقات فقيرة ايضا لأنها ذات صحة رديئة وتركيب وراثي ضعيف مما يؤدي حتما الى كثرة الوفيات وهذا معناه ان الظواهر الحيوية (Vital) والاقتصادية والاجتماعية الاخرى هي ظواهر متداخلة متشابكة .

والنتيجة هي : ان الاحوال الاقتصادية لا يمكن اغفالها في تفسير العمليات الحيوية ، ولكن الى جانب هذا لا يمكن الاعتماد عليها وحدها ، اذ هي لا تكفي وحدها في تفسير هذه العمليات ، وعليه يجب أن لا يغالي في دور الاحوال الاقتصادية هذه [١٩]

وعلى اساس هذا المقياس - أو هذا المنطق - تكون الفروق والاختلافات في

(١٩) لقد حاول (دوبلدي) في كتابه « The True Law of Papulation » ان يعلل زيادة نسبة الولادات عند الطبقات الفقيرة وقلتها عند الموسرين والاغنياء ، فعزا هذه القلة الى كثرة وتنوع غذاء الموسرين وما يستلزم هذا التنوع وتلك الكثرة من تغير تركيبي فيهم ، ولقد انبرى (دارون) لمناقشة هذا الرأي ونقضه، غير ان بحوث (بكنيني) و (كارلي) اثبتت نتائج شبيهة بما ذهب اليه (دوبلدي). ومما توصل اليه (كارلي)* ان زيادة الثروة تناقض رغبات الجنس وتعارضها وتعيق الأخصاب او تحول دونه* ولا نريد ان نطيل الكلام في هذا الموضوع فنسوق الشواهد والفرضيات الكثيرة ولكن الذي نريد ان نقوله هو ان هذه البحوث ترينا ان القضية معقدة ويجب ان لا نعتمد في الحكم والتأكيد على عامل دون الآخر لكثرة المترابطات في هذا المجال. والنتيجة الفرعية من هذا هي ان العامل الاقتصادي لا يمكن ان يفسر هذه الظواهر وحده.

نسب الزواج والطلاق عند كل الطبقات الفقيرة والموسرة اقل تحديداً وتعييناً مما ذكرناه عند الكلام على نسب الوفيات والولادات ، وقد تكون النتائج متناقضة نوعاً ما ، فقد ابانت المترابطات (Correlations) في بعض المجتمعات مثلا بأن نسبة الطلاق اعلى في بعض الطبقات الموسرة مما هي عند الطبقات الفقيرة ، في حين أن هذا الترابط لم يوجد في مجتمعات اخرى . ويظهر ـ بوجه عام ـ ان الترابط بين نسب هذه الظواهر والاحوال الاقتصادية معقد بحيث ان مثل هذه النتائج لا يمكن الا ان تكون نتائج محلية ومؤقتة . وهذا يعني بأن توقف مثل هذه الظواهر على الاحوال الاقتصادية وحدها ـ هو اقل درجة من توقف نسب الوفيات والولادات على هذه الاحوال . زد على ذلك ان درجة سيطرة الاحوال غير الاقتصادية على هذه الظواهر هي اعلى مما يقابلها في عمليات الوفاة والولادة ، حيث ان الاحوال غير الاقتصادية هذه قد تغير او تحجب تأثير العوال الاقتصادية .

تذبذب العمليات الحيوية المترابطة مع احوال العمل :

لقد بحثت المترابطات بين الاحوال الاقتصادية وبين الولادة والموت والزواج والطلاق ايضا وذلك عند دراسة تغير كل من نوعي الظواهر في الزمان ، وفي نفس الوحدة الاجتماعية تقريباً (Social unit) تمييزا لهذه الدراسة عن الدراسة التي ذكرناها آنفاً ، والتي كانت فيها دراسة المترابطات في حيز اجتماعي (Social Space) وبين طبقات اقتصادية مختلفة في نفس الوقت . فقد درس كثير من الباحثين ـ من بينهم :

دنس H . Denis ، وبوكروفسكي Pokrovsky ، واوتنجن Oettingen، ولافوازيه Levasseur ، ولسكور J . Lescure ، وفون ماير G . Von Mayr ، وبيفرج W . Beveridge ، توكانبارانوفسكي Tnganbaranovsky ، وافتاليون Aftalion ، وفار ، وبولي A . L . Bowley ، وبوديو Bodio ، ولونجستاف

Longstaff ، واوكل Ogle ، وهوكر Hooker ، وجوجلار Juglar وباحثون آخرون احدث من هؤلاء ومن بينهم :

« اوجبرن W . Ogburn ، وديفز G . P . Davies ، وبول G . U . Yule ومارش L . March وتوماس D . Thomas ، وهكستر M . Hexter » .

اقول درس هؤلاء الباحثون آثار دورات العمل (أي تعاقب ازدهاره وكساده ، او وزن هذا التعاقب Rhythm) في تفاوت الزواجات والولادات ، والوفيات ، والطلاقات .

«أ» لقد لاحظ المشتغلون بالاحصاء منذ اكثر من نصف قرن ان نسبة الزواج في الأقطار الزراعية ـ عندما يجود الحاصل ، ويسود الرخاء ـ ترتفع ، بينما تنخفض هذه النسبة في سني الحرب وفقر الحاصل وقلته . غير ان هذه الاقطار لما تصنعت ولم يعد الحاصل الزراعي يلعب دوراً مهمًا في الرخاء الاقتصادي في البلد ، حل الازدهار الصناعي او الكساد الصناعي محل الازدهار الزراعي او الكساد الزراعي من حيث تأثيره في نسبة الزواج . وعلى هذا الاساس حاول كثير من المؤلفين البرهنة على ان نسبة الزواج تزيد في السنين التي يشيع فيها الازدهار الصناعي او الانعاش الصناعي ، بينما تنحط هذه النسبة في سني الكساد الصناعي . وكلما كان التفاوت اعظم بين مدة الكساد الصناعي والانتعاش الصناعي ، كان تغير نسبة الزواج اكثر وضوحا . وفيما يلي المترابطات التي حصل عليها مؤلفون مختلفون ـ بين الاحوال الاقتصادية المختلفة وبين تذبذب (تغير) نسبة الزواج :

نوع الارتباط	المؤلف	السنين والقطر	معامل الارتباط
بين نسب الزواج وما يصدره الفرد الواحد	هوكر Hooker	انكلترا ١٨٦١ ـ ١٨٩٥	+ ٨٠ ,٠ (طريقة المعدلات المتحركة)
وواردات الفرد الواحد	هوكر	« ١٨٦١ ـ ١٨٩٥	+ ٠,٧٩
ومجموع تجارة الفرد الواحد	هوكر	« ١٨٦١ ـ ١٨٩٥	+ ٠,٨٦
وسعر الحنطة	هوكر	« ١٨٦١ ـ ١٨٩٥	+ ٠,٣٨
وفهرس العطالة	يول Yule	« ١٨٧٠ ـ ١٨٩٥	- ٠,٨٧٣
وفهرس العطالة	مارش March	« ١٨٧٠ ـ ١٨٩٥	- ٠,٧٣
وتجارة السنة نفسها	مارش	« « «	+ ٠,٧٨
وقائمة البيع بالجملة	ديفز Davies	الولايات المتحدة ١٨٨٧ ـ ١٩٠٦	+ ٠,٦٧
ومقياس ضغط العمل المعقد	اوكبرن ،وتوماس	« ١٨٦٦ ـ ١٩٠٦	+ ٠,٦٦ ، و ، +٠,٨٧
ومقياس ضغط العمل المعقد	توماس	انكلترا ١٨٥٤ ـ ١٩١٣	+ ٠,٦٧
		« ١٨٥٤ ـ ١٨٧٤	+ ٠,٦٤
		« ١٨٧٥ ـ ١٨٩٥	٠,٨٤
ومقياس ضغط العمل المعقد	D . Thomas	« ١٨٩٥ ـ ١٩١٣	٠,٥٧
واثمان البيع بالجملة	هكستر Hexter	بوسطن من الولايات المتحدة ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠	٠,٤٦٩ (الزواج يتأخر شهراً واحداً)

ترينا هذه الحقائق بأن هناك ترابطاً مرتفعاً وثيقاً بين الأحوال الاقتصادية ونسبة الزواج مع أننا نلاحظ أن هذه الحقائق المذكورة ناقصة يعوزها الكمال والضبط . وهي تتغير حسب الاقطار ، فتختلف من قطر لآخر ، ومن مدة لاخرى . ان هذه الاحصائيات والتي ذكرناها آنفاً تبين بأن حركة الزواج مرتبطة بالأحوال الاقتصادية ، غير ان هذا لا يعني ان هذه الحركة لا تقررها غير الاحوال الاقتصادية . ان الفروق بين معامل الارتباط التام (اي واحد) وبين معاملات الارتباط المستحصلة ، تبين بصورة تقريبية مقدار تأثير العوامل الاخرى غير الاقتصادية في حركة وتغير نسبة الزواج . فإذا نحن أخذنا بنظر الاعتبار «الاتجاه» في نسبة الزواج ، لعلمنا الدور الذي تلعبه العوامل غير الاقتصادية والتي تكون ـ على وجه الاحتمال ـ اكثر اهمية ، ذلك ان جميع المحاولات التي ترمي الى ايجاد ترابط بين هذه الاتجاهات وبين الاحوال الاقتصادية لم تثمر نتائج خالصة لا يتدسس اليها الاعتراض والشك .

«ب» لقد برهنت الدراسات التي ذكرناها آنفاً ، واخرى غيرها ، بأن هناك ترابطاً ملحوظاً بين تغير الاحوال الاقتصادية وبين نسبة الزواج . فنحن اذا اهملنا سنة او سنتين رأينا أن نسبة الزواج تأخذ بالزيادة في أوقات الازدهار الاقتصادي ، وتنحط هذه النسبة في اوقات الكساد الاقتصادي ، وسنوضح في الجدول الذي سنذكره بعد قليل معاملات الارتباط بهذا الصدد .

ان هذه الحقائق ترينا أن نسبة الولادات ـ على ما يظهر ـ اقل ارتباطاً بدورات العمل (Business Cycles) من ارتباط نسبة الزواج بها . ولذا كان معامل الارتباط هنا اوطأ منه في نسبة الزواج . ان معاملات الارتباط العالية نسبياً والتي اوجدها « هكستر Hexter » تتعلق بأوقات يتدسس اليها الريب والشك . ذلك اننا لا ندري ـ من الناحية السيكلوجية ـ فيما اذا كانت للاشخاص قابلية الاستبصار والتنبؤ أو الشعور باقتراب تحسن الأحوال الاقتصادية او اشتداد ازمتها ، وعلى كل

حال فقد يكون توقف نسبة الولادات على الاحوال الاقتصادية هو اقل مما تبينه هذه البحوث .

فباستثناء اوقات العسر الاقتصادي البالغ ، الذي هو من نتيجة القحط والجدب ، حيث تنحط نسبة الولادات انحطاطاً محسوساً (راجع ما حدث بالهند في سنين القحط والجدب ، وما حصل في روسيا من مجاعة وقحط سنة ١٩١٧ - ١٩٢٢ لهذا الغرض) ، اقول باستثناء هذه الأحوال نجد ان التذبذب الاعتيادي في أحوال العمل ذو تأثير بسيط جداً - وان كان ملحوظاً - في تذبذب نسبة الولادات . هذا مع العلم ان اتجاهات حركة نسبة الولادات لم تفسر تفسيراً شافياً بالعوامل الاقتصادية ، مما يضطرنا الى ان نرى - في هذا الموضوع خاصة - بأن الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في التأثير في نسبة الولادات هو اقل تعييناً ومعرفة من الدور الذي تلعبه هذه العوامل في تذبذب نسبة الزواج وتغيرها .

«جـ» اما من حيث نسبة الوفيات فان بين الباحثين - الذين هم اسبق من بحوث مالثوس (Mathos) العظيمة - اجماعاً في الرأي يكاد يكون عاماً على وجود ترابط وثيق بين تذبذب نسبة الوفيات وبين الاحوال الاقتصادية . ومما لا شك فيه ان التردي الاقتصادي البالغ ، الذي من مؤداه التعاسة والشقاء والبؤس والمجاعة ، يؤدي حتماً الى زيادة نسبة الوفيات ، ولقد كان يعتقد أيضاً بأن كل عسر اقتصادي يؤدي الى زيادة نسبة الوفيات نسبياً ، وان كل ازدهار او تحسن اقتصادي يؤدي الى تقليل هذه النسبة . غير ان البحوث الدقيقة التي هي احدث - من هذه التي تحدثنا عنها - جاءت بنتائج تبرهن مرة على ان هناك ترابطاً ملحوظاً بين تذبذب العمل وبين تذبذب نسبة الوفيات ، وتعطينا مرة اخرى نتائج متناقضة . فقد وجد الدكتور يول (Dr . Yule) ان في « انكلترا وويلز » منذ سنة ١٨٥٠ « لا يوجد دليل على ان نسبة الوفيات تميل الى الارتفاع في وقت العوز والكساد ، وللحصول على مثل بارز لذلك يكفي الرجوع الى سجلات السنوات القليلة الماضية . فسنين ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، قد سجلت هبوطاً في نسبة الوفيات ، بالرغم من

الكساد الصناعي الفظيع الذي عم البلد والذي لم تكن انكلتره قد استهدفت لمثله من قبل »[٢١] اما « اوكبرن » و « ثوماس » فقد وجدا ان الترابط عال ووثيق في عدة ولايات من الولايات المتحدة الاميركية (زائدة ٠,٥٧) ، وفي دورات العمل حسب المعدلات المتحركة لتسعة سنوات هو (زائد ٠,٦٣) ، غير ان الترابط كان على نقيض ما يتوقع اذ كان ايجابيا .

فبدلا من ان ينخفض الترابط وينحط في وقت الرخاء واليسر والازدهار نجد ان نسبة الوفيات قد زادت ، وبالعكس . ولقد بينت دراسات الدكتور ثوماس لهذا الموضوع في انكلترا وويلز من سنة ١٨٥٤ حتى سنة ١٩١٣ بأن هناك ترابطاً مع تأخير نسبة الوفيات سنة بعد دورات العمل - ايجابيا ايضا هو (زائد ٠,٣٠) . فقد كان عامل الترابط (زائد ٠,٢٤) للفترة المحصورة بين (١٨٥٤ - ١٨٧٤) . و(زائد ٠,٣٢) للفترة المحصورة (١٨٧٥ - ١٨٩٤)[٢٢]، و(زائد ٠,٣٥) للفترة المحصورة ١٨٩٥-١٩١٣ . أما نتائج «هكستر M. B. Hexter» فهي تختلف عن هذه بعض الاختلاف . فالترابط الذي حصل عليه « هكستر » بين نسبة الوفيات واثمان البيع بالجملة هو (زائد ٠,٦١٣) ، وبين نسبة الوفيات وبين البطالة هو (ناقص ٠,٣٦١) . ان هذه الحقائق هي اقرب لما يتوقع ، وأقرب للنتائج التي توصل اليها الباحثون القدامى .

ما سبق يدعونا لأن نعتقد بان العلاقة ، في الوقت الحاضر ، بين تذبذب العمل ونسبة الوفيات هي اكثر تعقداً واقل وثاقة مما نظن . اجل ان الأحوال الاقتصادية تؤثر بعض التأثير في نسبة الوفيات ، غير أن هذا التأثير قد يكون بعيد

---

(٢١) نمو السكان والعوامل التي تسيطر على هذا النمو - (يول . Yule . G . U) في جريدة المجمع الاحصائي الملكي ١٩٢٥ صفحة ٣٠ .

ملحوظة : لم نر لزوماً لترجمة القائمة الاحصائية التي وعدنا بها فمن شاء الاطلاع عليها فليرجع الى صفحة ٥٥٥ من الكتاب الذي نترجم عنه . المترجم

(٢٢) توماس .

المدى ، وقد يكون خفياً غير محسوس كما هي الحالة غالباً ، وقد يكيف ويحور من قبل العوامل غير الاقتصادية في بعض الاحيان . وصفوة القول أن الاحوال الاقتصادية ليست العامل الرئيسي في هذا الباب ، اللهم الا أذا عم التدهور الاقتصادي الذي يؤدي الى الموت جوعاً وفقدت ضروريات الحد الادنى من العيش وفي مثل هذه الحالة يبدأ صدق قوانين « مالثوس » .

د ـ اما الترابط بين تذبذب (تغير) احوال العمل ونسبة الطلاق فهو غير معين نوعا ما او هو غير ثابت ، بل قد يكون متناقضاً أيضاً . فالبحوث التي اجراها (ولكوكس W . Welcox) و (اوكبرن W . Ogdurn) و (D. Thomas) توماس) في الولايات المتحدة ابانت ترابطاً ايجابياً ملحوظاً مقداره (زائد ٠,٧٠) في الفترة ١٨٦٧ ـ ١٩٠٦ و (زائد ٣٣) في ثلاثة عشر ولاية في الفترة ١٨٦٧ ـ ١٩٢٠ . اما ما توصل اليه (توماس) في بحوثه التي اجراها في انكلترا فلم تبين لنا ترابطاً ملحوظاً او منسجماً . كما ان معامل الترابط الذي حصل عليه « هكستر » كان واطئاً اذ ان اعلى ما وصل اليه هذا المعامل هو (ـ ٠,٣٠٨) . ان هذه النتائج تدفعنا الى الاعتقاد بان حركة الطلاق اقل تلازماً وتوقفاً على الاحوال الاقتصادية ـ من نسب الزواج والولادة والوفيات .

تتبين مما سبق خاصية الارتباطات بين العوامل الاقتصادية والعمليات الحيوية ، ودرجة وثاقتها والأساليب والطرق التي انتهجتها الدراسات والبحوث المعاصرة عند تتبع هذه الارتباطات ، فإذا كانت العمليات الحيوية تتأثر بالاحوال الاقتصادية فلا تمكن معرفة هذا التأثر بالعامل الاقتصادي الا اذا جعلنا العامل الاقتصادي متغيراً مستقلاً[٢٣] Independent Variable .

---

(٢٣) ولا بد لنا ان نذكر هنا : بأن هذا البحث الذي عرضناه وما يليه من البحوث في الصفحات التالية لرأينا مدى بعد التتبع العلمي عن المعالجات الماركسية الاعتباطية التأملية الميتافيزيقية حول العوامل (الأولية) والثانوية »و « الاساسية » او (المقومات العليا) وما يشاكل . . . ان الفرق بين هذه المعالجات الماركسية وبين الدراسات الماركسية بصدد الدور الذي يكعهه العامل الاقتصادي لا يقل عن الفرق بين كيمياء العصور الوسطى وبين الكيمياء المعاصرة .

٦ ـ الاحوال الاقتصادية
والانتحار ، والفقر ، والجريمة

الانتحار :

لقد لاحظ كثير من الباحثين ـ منذ القديم ـ بأن هناك ترابطاً بين الأحوال الاقتصادية والانتحارات . وذهب بعضهم الى ان الفقر يساعد على الانتحار . بينما يساعد اليسر الاقتصادي والثروة على تقليل حوادث الانتحار . غير ان البحوث المتأخرة ومن بينها بحوث دركهايم خاصة برهنت على ان العلاقة بين الظاهرتين الموضوعة البحث هي اكثر تعقداً واقل وثاقة . فقد بينت الاحصائيات على ان الطبقات الفقيرة لا تقدم ـ كقاعدة عامة ـ نسبة مئوية من حوادث الأنتحار اعلى مما تقدمه الطبقات الرخية الموسرة . كما انها «أي الاحصائيات والبحوث» تبين على ان بالرغم من الارتفاع العام في مستوى المعيشة في القرن التاسع عشر نرى ان نسبة الانتحارات قد زادت دون ان تقل . زد على ذلك ان المناطق الجغرافية التي هي اثرى ـ من نفس القطر ـ تقدم نسبة مئوية اعلى في الانتحار من المناطق التي هي افقر . هذه وأمثالها من الاعتبارات تبين لنا بأنه : إذا كان هناك ترابط بين الأحوال الاقتصادية والانتحار فهو ترابط غير مباشر ومعقد نوعاً ما[٢٤] ولقد لوحظ من الجهة الثانية بأن اوقات الاضطراب المالي الشديد تستتبع زيادة الانتحار تقريباً .[٢٥] اما البحوث الحديثة للترابط بين نسبة الانتحار واحوال العمل ، تلك الدراسات التي قام بها « اوكبرن وتوماس » فقد اظهرت

---

(٢٤) راجع دركهايم (الانتحار) الفصل الخامس .

(٢٥) راجع دركهايم صفحة ٢٦٤ وما بعدها .

بان عامل الترابط هو (ـ ٠,٧٤) في الولايات المتحدة و (ـ ٠,٥٠) في انكلترا وويلز ان نظرية دركهايم التي مؤداها ان الفقر او الثروة ما هما الا عاملان غير مباشرين في تيسير الانتحار ـ على مقدار ما يزيدان في العزلة الاجتماعية (تحرر الفرد من الضوابط الاجتماعية) ـ وهذه النظرية تلائم النتائج المتناقضة اكثر من غيرها . وهذا يعني بان دور الاحوال الاقتصادية ـ في هذا الباب ـ ليس هو الدور الذي يقرر الحوادث . فإذا نحن لم نقبل نظرية دركهايم هذه ، فأن النتائج المستحصلة ترينا تأثيراً بسيطاً للاحوال الاقتصادية في الانتحار[٢٦] .

الفقر : ان الترابط الوثيق بين الفقر وبين تذبذب الاهوال الاقتصادية الاخرى انما هو ناتج من كون الفقر نفسه ظاهرة من الظواهر الاقتصادية . ولعل الغريب في هذا الباب هو ان الترابط غير كامل بين هاتين الظاهرتين بالرغم من كونها ظاهرتين اقتصاديتين . فقد خلصت دراسة « هولاند » « Miss Howland » لأولاد الفقراء في « مساجوستس » ودراسة (جابن F . S . Chapin) لقائمة الاعتماد (في منيابولس) ـ الى النتائج التالية :

ان معامل الترابط بين عدد الذين يحصلون على اسعاف فقير وبين الاجور هو (ـ ٠,٦٢) .

ان معامل الترابط بين عدد الذين يحصلون على اسعاف فقير وبين الفاشلين في العمل هو (زائد ٠,٤٤) .

ان دراسة الدكتور ثوماس في انكلترا خلصت الى معامل ارتباط مقداره (ـ ٠,٥٢) بين الاسعاف الداخلي وبين تغير العمل . اما الاسعاف الخارجي (Outdoor) فكان معامله (ـ ٠,٣٢) . وهذا يعني بأن هذه الظاهرة ، التي كان ينتظر أن يكون اعتمادها على الاحوال الاقتصادية اعتماداً وثيقاً ، هي في الحقيقة متأثرة بعوامل اخرى كثيرة غير الاحوال الاقتصادية . ولما كان البحث

---

(٢٦) راجع دركهايم ، الفصل الخامس كله .

يجري حول ظاهرة الفقر بوجه عام كانت المحاولات في معرفة وجود هذه الظاهرة ومداها وخاصيتها ، وتوزيعها الاجتماعي خلال الظروف الاقتصادية وحدها ، اقول كانت هذه المحاولات ضرباً من العبث لا جدوى فيه .

ان هذه الظواهر المعقدة هي نتيجة عوامل مختلفة كثيرة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي . ان بحوثاً كثيرة قد جعلت هذه الحقيقة اكثر او اقل وضوحاً .

الجرائم : ان الترابط بين الأحوال الاقتصادية والجريمة ، خاصة الجريمة ضد الملكية ، معروف منذ زمن بعيد . فقد دلت البحوث على ان الطبقات الفقيرة اوفر نصيباً من الجريمة ضد الملكية ـ من الطبقات الرخية الموسرة ، وان المناطق التي يسكنها الفقراء من قطر ما او بلدة ما تعطي نسبه اعلى في الاجرام مما تعطيه المناطق المأهولة بالطبقات الرخية . زد على ذلك ان كثيراً من المؤلفين قد اشاروا الى تمشي حركة الاجرام ضد الملكية مع ارتفاع اسعار الحبوب او الخبز في المناطق الزراعية ، كما ان باحثين آخرين قد بينوا ذلك في المناطق الصناعية ايضاً حيث ان اوقات الكساد يشيع فيها تفشي (زيادة) الجريمة ضد الملكية ، بينما تتصف أوقات الرخاء والازدهار بصفة هي على العكس من ذلك . وانما اطلق « التذبذب الفصلي Seasonal Fluctuation » للجرائم ضد الملكية من كون اشهر الشتاء القارسة تشيع فيها زيادة الاجرام ، في حين ان شهر الدفء يشيع فيها نقص الاجرام ، وهذه كلها ـ على ما يظهر ـ تتعلق بنفس العامل الاقتصادي . وصفوة القول ان سلسلة من هذه البحوث تميل الى التأكيد على وجود ترابط بين الأحوال الاقتصادية والجريمة ، وخاصة الجريمة ضد الملكية[٢٧] . ومن الضروري نوعاً ما ـ فيما اذا قبل

---

(٢٧) ذكر المؤلف عدداً يربو على الثلاثين باحثاً في ذيل الصفحة « ٥٦٠ » من كتابه ، قائلا ان هؤلاء قليل من كثير من فطاحل الذين درسوا الجريمة من هذه الناحية التي عرضناها . كما انه ذكر عدداً من المراجع في هذا الباب من بينها « الاجرام والاحوال الاقتصادية » للمؤلف « بونجر .

هذا الترابط وجوز ـ ان لا يغالي فيه ان كثيراً من الباحثين قد ابانوا بأن ليست حركة الجريمة وحدها بوجه عام ، بل حتى الجريمة ضد الملكية ، لا يمكن ان يحدث تغيرها بالعوامل الاقتصادية وحدها . ذلك ان عدة بحوث ودراسات من بينها دراساتي ودراسات (ريجارد Richard . G) قد برهنت على ان زيادة الجريمة زيادة بالغة (Extraordinary) في اوقات الارتفاع الاجتماعي تعزى الى عوامل اخرى غير الاحوال الاقتصادية الخالصة . ثانياً : ان الفقراء لا يقدمون نسبة عظمى في الاجرام دائماً واينما كانوا . ثالثاً : ان كثيراً من الاقطار الفقيرة يكون الاجرام فيها اقل مما هو في الاقطار التي هي اغنى منها . رابعاً : ان تحسن الاحوال الاقتصادية للسكان في الاقطار الغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وفي مستهل القرن العشرين لم يتبعه انخفاض في الجريمة . خامساً : ان من بين هؤلاء الذين يرتكبون الجريمة ضد الملكية عدداً لا بأس به من الموسرين الاغنياء ، دائماً . في حين ان كثيراً من الفقراء لا يرتكبون مثل هذه الجرائم . سادساً : ان من المؤكد ان هناك كثيراً من العوامل غير الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في سببية الجريمة والمجرمين[٢٨] . سابعاً :

ان الارتباطات بين الأحوال الاقتصادية والجريمة بعيدة كل البعد عن أن تكون تامة ، او حتى أن تكون عالية علواً ملحوظاً ثامناً : وجد ـ بواسطة التحليل الرياضي ـ ان معامل الارتباط بين الجريمة واحوال العمل هو واطيء نسبياً[٢٩] .

= «W.A.Bonger» و « الأسباب الاقتصادية للاجرام » للمؤلف «فان كان Y . Van Kahn» ، و « علم الاجرام والعقاب » للمؤلف «J . Gillin» ، و « علم الاجرام » لمؤلفه «M.parmellee» وغيرها كثير . Oettingen المترجم

(٢٨) راجع بحوث فون ماير ، واوتنجن Oettingen ، وجلن Gillin ، ولا فوازيه ، وبارملي ، وغيرهم . راجع أيضاً كتاب علم الاجرام لمؤلفه « ساتر لاند E . Sutherlond » ١٩٢٤ .

(٢٩) يرى « ديفز G . Davies » ان معامل الترابط بين الذين دخلوا سنويا الى سجون الحكومة في « نيويورك » في الفترة ١٨٩٦ ـ ١٩١٥ ، اقول يرى ان معامل الترابط بينهم وبين قائمة السعر =

هذه وأمثالها من الحقائق لا تجيز لنا الاعتقاد بأن ظاهرة الجريمة تضبطها وتسيطر عليها الاحوال الاقتصادية فقط ، كما انها لا تسمح لنا حتى بالاعتقاد بأن هذه الاحوال هي العامل الاهم . وكل ما يمكن أن تدفعنا اليه هذه الحقائق والبحوث هو الاستنتاج بأن الأحوال الاقتصادية تلعب دوراً جدياً في هذا الباب .

= كان « ٠,٤١ » ووجد « اوكبرن » و « توماس » بأن معامل الترابط بين دورة العمل وحركة الجريمة هو « ٠,٣٥ » اما الاجرام ضد الأشخاص فكان معامله « ٠,١٢ » فقط . ان معاملات الارتباطات التي وجدها توماس في انكلترا وويلز في الفترة (١٨٥٧ ـ ١٩١٣) للجريمة فهي « ٠,٢٥ » بوجه عام ، وكان هذا العامل للجرائم التي هي ضد الملكية فقط والتي هي خلو من القسوة والشدة هو « ٠,٢٥ » ، وللجرائم ضد الملكية بقسوة وشدة « ٠,٤٤ » وللجرائم القاسية ضد الاشخاص « ٠,٠٦ » ، وللجرائم ضد الاخلاق « ٠,٠٥ » ان هذه المعاملات تبين ضعف الأمل الذي فحواه انعدام ظاهرة الجريمة بتحسن الاحوال الاقتصادية .

٧ ـ الاحوال الاقتصادية والهجرة

يمكن الادعاء ـ الى درجة معقولة من التأكيد ـ بأن ظاهرة الهجرة في سكان ما « اتجاهها ، وخاصيتها ، ومداها » ترتبط بالظواهر الاقتصادية ارتباطاً ملحوظاً . ان زيادة وطأة الوضع الاقتصادي في البلد الذي يهاجر منه ، وتحسن الوضع الاقتصادي في البلد الذي يهاجر اليه يسهل ازدياد الهجرة من البلد الاول الى البلد الثاني وبالعكس . وتؤيد هذه الظاهرة سلسلة دراسات وبحوث حول هجرة القبائل البدائية ، وكثير من الشعوب القديمة ، كما تؤيدها احصائيات الهجرة من والى في عشرات السنين المتأخرة ، وتساندها حوادث الهجرة في مختلف الاقطار والبقاع في اوقات المجاعة والجدب والقحط[٣٠] كما أيدت هذه النتيجة « توماس دبلدي » في بحثها الحديث وذلك بايجادها الترابط بين المهاجرين من المملكة المتحدة United K.ngdom. الى الولايات المتحدة (١٨٧٠ ـ ١٩١٣) وبين احوال العمل في الولايات المتحدة ، حيث رأت ان معامل الارتباط بينهما هو (زائد ٠,٧٧) . وعند تحري الترابط بين المهاجرة من القطرين وجدت بأن معامل الترابط هو (زائد ٠,٦٥) . ومن هنا يتبين ان كلا معاملي الارتباط كاف لتدعيم الدعوى التي اشرنا اليها في بداية هذا البحث تدعيماً قوياً . زد على ذلك ان نتيجة

(٣٠) لقد بحثت هذا الموضوع بحثاً مسهباً في كتابي الذي اتلفته الحكومة السوفيتية والذي عنوانه « اثر المجاعة وعامل الطعام في السلوك الانساني والتنظيم الاجتماعي ، والعمليات الاجتماعية» الفصل السادس .

مماثلة لهذه قد توصل اليها « جيروم H. Jerome » في دراسته الحديثة لهذه القضية[٣١] . كما ان حقائق أخرى مماثلة تميل إلى البرهنة على أن الهجرات البشرية تقررها وتسيطر عليها الأحوال الاقتصادية الى درجة ما ، في حين ان هذه الهجرات تقررها وتسيطر عليها عوامل اخرى غير اقتصادية كثيرة أيضاً[٣٢] . وهذه الحقائق تمثلها حديثاً « روسيا السوفيتية » حيث كانت المهاجرة منها قليلة وذلك بالرغم من أحوال المجاعة فيها ، وتعزى هذه القلة الى تشددها في منع الهجرة منها ، وتشدد الاقطار الاخرى في قبول الهجرة اليها . اما قانون الولايات المتحدة الذي يحدد الهجرة الى الولايات المتحدة فهو مثل آخر في هذا الباب .

(٣١) راجع كتابه « الهجرة ودورات العمل » الفصل الرابع حتى الفصل الثامن
(٣٢) جيروم H . Jerome « الفصل السادس من كتابه « الهجرة ودورات العمل » .

٨ ـ الاحوال الاقتصادية

والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات

لقد كنا ذكرنا في معرض الكلام آنفاً بأن المعتقدين بالمذهب الماركسي والتفسير الاقتصادي للتأريخ يدعون بأن خاصية الوسائل وآلات الانتاج هي التي تقرر وتعين الكيان والمقومات الاجتماعية والسياسية والفكرية في المجتمع ، وعلى هذا الاساس من النظرية حاول كثير من الباحثين تأييدها وتدعيمها بدراسات وبحوث « فعلية Actual » حتى لقد كانت هذه الدراسات والبحوث كثيرة في باب « التفسير الاقتصادي » والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات عند الشعوب البدائية ـ خاصة بحيث حاول بعض المؤلفين من امثال « انجلس F . Engels » و « كروسه E . Grosse » و « كونوف H . Cunow » و « دي كريف E . De Greef » في بعض بحوثه اقول حاول هؤلاء ان يبرهنوا على ان صور الانتاج والعلاقة الاقتصادية هما اللذان يقرران ويعينان (Determine) اشكال ونماذج العائلة والملكية والمؤسسات السياسية[٣٣] . وذهب آخرون من امثال «A Loria» «لوريه» و « كوتسكي K . autsky » و « كروبالي A . Groppali » ابعد من هذا

---

(٣٣) انجلس « اصل العائلة والملكية الشخصية والدولة » .

كروسه « صور العائلة وصور الاقتصاد » فريبورج ١٨٩٦ .

دي كريف « مقدمة في علم الاجتماع » المجلد الثاني صفحة ١٩٤٢ وما بعدها ، باريس ١٨٨٩ .

كونوف « تنظيم كروسه بين زنوج اوستراليا » شتانكارت ، ١٨٩٤ « تاريخ الارتباط الزوجي والعائلي قديما » شتانكارت ١٩١٢ .

محاولين ايجاد ترابط وثيق «a Close Correlation»بين العوامل الاقتصادية وبين اشكال وضروب المؤسسات السياسية والتشريعية ، والمعتقدات الدينية ، والمثل والأفكار والأدب والفنون ، والآداب والعادات الاجتماعية ، ولقد صور هؤلاء المؤلفون جميع هذه الظواهر ووصفوها بأنها « مجرد تأمل غير مألوف a mere Bizarre Reflection» او هي قضايا قائمة على (اساس) اقتصادي[٣٤] . وفي مثل هذه البحوث عادت اسرار التاريخ الانساني بسيطة جداً بل هي أبسط ما يكون ، ذلك ان كل عملية اجتماعية يحلها هؤلاء الباحثون على انها معادلة بسيطة ذات مجهول واحد[٣٥] .

---

(٣٤) راجع « لوريه »«الاسس الاقتصادية للمجتمع»لندن ١٨٩٩ « علم الاجتماع » ١٩٠١ .

« الكيان الاقتصادي » نيويورك ، ١٩١٤ « كروبالي Groppali A . » « مبادىء علم الاجتماع » ١٩٠٥ .

كونوف « أصل الدين والآلهيات» برلين ١٩١٣ « تاريخ الماركسية ونظرية الدولة »

«كل-كروز Kelles-Krauz» « تأثيرات العامل الاقتصادي في الموسيقى » ابراهام يولنثروباووس « الاقتصاد والفلسفة » المجلدان الأول والثاني ١٩٠٠ ـ ١٩٠١ .

كسندرمان Kinderman « الاقتصادي الشعبي والفني » . وهناك نوع اكثر بدائية وابتذالا لهذا الضرب من « التفسير » مبثوث في عدد هائل من مقالات الصحفيين الماركسيين وأدب الدعاية الشيوعي والاشتراكي . ومن قبيل هذا التفسير الرخيص في الأدب من جهة النظرية الماركسية ما عرضه « ليوتروتسكي » في كتابه « الأدب والثورة » نيويورك ١٩٢٥ .

ان هذا الضرب الأوروبي من التفسير قد بعث بدعوى انه فتح جديد في الولايات المتحدة الامريكية من قبل جماعة من الكتاب الصحفيين في مجلة Modern Review وفي بعض المجلات الشيوعية والاشتراكية الاخرى في امريكا .

(٣٥) وفي هذا الصدد امثلة واضحة جداً لمثل هذا « التفسير » منها « ان مذهب وحدة الوجود وهجرة روح (كابالا Kabala) ليسا الا تعبيراً ميتافيزيقياً لقيمة المتاجرة وتبادل التجارة » ـ لافارج P Lafargue ـ في مؤلفه , Die Geschichte des Sozialismus in Einzeldarste llungon شتاتكارت ١٨٩٥ ، الجزء الثاني صفحة ٤٨٩ ، ومنها قول « يولنثروباولوس A. Eulenthropoulos » : « ان فلسفة هرتمان هي تعبير عن تفكك البرجوازية الألمانية » . ومنها قول « لوريه » وكوتسكي » : « ان اختفاء العذوبة الهادئة في موسيقى البالسترينا (Palestrina) في القرن الثامن عشر هو نتيجة سببها ظهور الرأسمالية وقوتها ، وظهور تابعها وهو الكفاح الطبقي . =

وكل دعواهم ان هناك ترابطاً وثيقاً بين العامل الاقتصادي والظواهر الاجتماعية الاخرى . من ضمنها ، العلم ، والفلسفة ، والدين ، والأدب ، والفنون ، وغير ذلك . وهم يبرهنون هذا الادعاء بسهولة وبساطة بما يصطنعون من طريقة في التأمل والايضاح . حيث يبدأون ، وقد استغرقت في عقولهم فكرة سابقة متمكنة منها ، فيأخذون ، عن وعي أو غير وعي مثلاً أو مثالين من الأمثلة المناسبة ، وخاصة من الروايات الاخبار عن الشعوب البدائية ، وهكذا يبرهن الترابط المرغوب في ايجاده ، وتؤيد أهمية العامل الاقتصادي .

ان حوادث « علم السلالة البشرية ، وعلم الانسان ، وتأريخ الحضارة » كثيرة جداً وهي مختلفة بحيث ان استخلاص سناد لفكرة عامة في « التطور الانساني » من هذا الخلط المتنافر من الحوادث ، يستلزم أن يقوم باختيار الحوادث من لم يكن ماهراً قادراً على اسباغ الأهمية على الأمثلة التي تلتئم مع وجهة نظره ، وتجاهل الأمثلة الأخرى التي تتضارب مع وجهات نظره[٣٦] .

ان هذه الكلمات توضح ماهية طريقة التفسير والايضاح « illustration » التي اصطنعها هؤلاء الكتاب ، وعلماء السلالة القدماء عامة ، وعلماء علم

= وهكذا كل الذين والقانون والاخلاق و « الآراء العامة » على انها مجرد نظام السيطرة الطبقات العليا بغية استغلال الطبقات الدنيا ومنعها من الثورة ، او الحيلولة دون ثورتها . لورية Loria « الأسس الاقتصادية للمجتمع » ١٨٩٩ ، صفحة ٩ وما بعدها . راجع امثلة اخرى في كتاب ـ علماء الاجتماع المعاصرون ـ لمؤلفه (كوفالفكسي M . Kovalevsky)

(٣٦) أ ـ يريد الكاتب ان يطعن في هؤلاء الباحثين الذين يستخلصون قوانين التطور الاجتماعي من استقراء بعض حوادث التأريخ الحظاري وعلم الانسان والسلالات تلك الحوادث التي يتخذونها ذريعة للبرهنة على فكرة يعتقدون بها ، فهم بذلك لا يستخلصون القانون من جميع حوادث التأريخ ، بل هم ينتخبون من التأريخ ما يلتئم مع معتقداتهم الفكرية من ناحية ، ويتحيزون في هذا الانتخاب من ناحية اخرى . المعرب

ب ـ راجع (الكيان المادي والمؤسسات الاجتماعية للشعوب البسيطة) لمؤلفيه . Hobhouse L ، و . G , C . Wheeler , M ، و Cingsberg لندن ١٩١٥ .

الانسان ومؤرخو الثقافة والحضارة . ومن الواضح ان القيمة العلمية لمثل هذه الطريقة معدومة البتة[٣٧] . كما أن لا قيمة للنتائج المستحصلة بمثل هذه الطريقة[٣٨] ولقد فهمت هذه القضايا من قبل كثير من الباحثين في العقود القليلة الاخيرة التي كانت في صالح العلم الاجتماعي ، وكان من نتيجة ذلك ان ظهرت سلسلة من البحوث غرضها ايجاد علاقات اكثر دقة بين العوامل الاقتصادية والظواهر الاجتماعية الأخرى .

---

(٣٧) راجع نقد هذه الطريقة من قبل « سوملو . Somlo , F » في كتابه (Zur Grundung einerb schriebenden S ziologie) برلين ١٩٠٩ ومن قبل « شتاين متز . Steinmetz S . R » أيضاً تحت عنوان . « Classification des typcs seciaux , » L . annee sociologimue Vol LLL .

(٣٨) خذ آثار « لوريه » مثلا على ذلك فهي ، عند مقارنتها بغيرها ، أفضل ما في هذا النوع من الأدب . يعتقد « لوريه » بان كل شيء بسيط . فإذا كانت هناك ارض حرة نجد انها يعوزها اوهي خلو من الأنقسام الطبقي ، والاستغلال ، والدين ، والقانون ، والاخلاق ، وفي مثل هذه الحالة يكون عندنا مجتمع المنتجين الاحرار السعداء ، المتساوين ، والمنضبطين بحكمة (ذاتياتهم المستنيرة) . اما اذا وفق المتمولون (اصحاب رؤوس الأموال Capitalists) في منع تملك الأرض نتيجة للدسائس والأحابيل العجيبة التي يحوكها هؤلاء المتمولون (وأقوال عجيبة لأن « لوريه » لم يوح كيفية تمكن هؤلاء المتمولين من استعباد العمال واخضاعهم والسيطرة عليهم كما انه لم يبين كيفية نجاحهم في تلقين هؤلاء العمال وطبع عقولهم بالآراء الخلفية والدينية والتشريعية والآراء العامة ، وقواعد السلوك التي تنحصر مهمتها في تمكين هؤلاء المتمولين من استغلال العامل) فعندها يظهر التمايز الطبقي ، والاستغلال وما اليهما ، ويظهر معهما القانون ، والخلاق والدين والآراء العامة . ومهما يكن من أمر فان مما يغري قارىء (لوريه) ان (لوريه) يؤكد ويضمن (بان الصورة الاقتصادية النهائية للمجتمع) تلك الصورة التي ستكون حرة من (كل أسلوب في اغتصاب الملك والسيادة والاختلاس ، ومن كل نوع من أنواع التضارب والتصادم) أقول ان (لوريه) يؤكد بان هذه الصورة لا بد آتية ، وسيكون كل شيء منسجماً كاملاً . ويكفيسنا هنا بأن نقول : بان كل نظرية (لوريه) هي نظرية قوامها التأمل واذا كانت لها علاقة بالطرائق العلمية وللاستقصاء العلمي للحقائق ، فهي علاقة جد بعيدة . ونحن اذا اردنا ذكر النتائج التي توصل اليها (لوريه) في كتابه (للامس الاقتصادية للمجتمع) لاحتجنا الى مئات الصفحات . راجع نقد كتاب (لوريه) من قبل كوفالفسكي ٢٤٩ ـ ٢٨٦ في نفس المرجع الذي أشرنا اليه سابقاً .

كما ان هؤلاء الباحثين قد وضعوا اساسا متينا لمعرفة مدى صدق وصحة هذه التعميمات الطويلة العريضة التي يدعيها « المفسرون الاقتصاديون للتأريخ »

والآن فلننتقل لبحث النتائج الرئيسية للبحوث التي هي اكثر علمية لتجد ـ من خلالها ـ مدى الترابط بين الاحوال الاقتصادية وبين الظواهر الاجتماعية المعقدة المختلفة .

٩ ـ الأحوال الاقتصادية

بما فيها فنية الانتاج، واشكال التنظيم الاجتماعي والمؤسسات السياسية

ان أحد البحوث المهمة جداً في هذا المضمار هو بحث « هوبهاوس ، وويلر ، وكنسبرج » في كتابهم The Material Culture and social institutions of The simple peoples » مع دراسات J . Mazzarella الموجزة في كتابه Les Types sociaux et ledroit . ان المهمة الرئيسية للدراسة الأولى هي معرفة فيما اذا كان هناك ـ او ليس هناك ـ ارتباط بين الأحوال الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية . واذا وجد هذا الارتباط فما هو؟ وقد اتخذ المؤلفون « الحضارة المادية » نقطة الشروع في دراستهم هذه ، واعني بالحضارة المادية « سيطرة الانسان على الطبيعة ـ تلك السيطرة التي تتمثل في فنون الحياة » . وهذا ما يناسب العامل الاقتصادي الماركسي طبعاً . غير انهم لم يعتبروا هذا الموضوع على انه « السبب الأولي » الماركسي ، ولكنهم انتهجوا في اعتباره ومعالجته طريقة « العامل المتغير المستقل »[٣٩] ويختلف هؤلاء المؤلفون عن « ماركس » في قولهم « بان الحضارة المادية ما هي إلا فهرس للمستوى العام في المعرفة ، وبكلمة اكثر شمولاً واعماماً ، ما هي الا فهرس لمستوى العقلية العام » صفحة (٦ ، ١٦) . ولكي يتجنب المؤلفون استعمال « طريقة الايضاح بالأمثلة » عنوا عناية فائقة بتصنيف الشعوب (اكثر من اربعمائة) المبحوثة بحثاً قليلاً او كثيراً ـ حسب حضارتهم

(٣٩) وهذا اصطلاح علمي تصطنعه الطرائق العلمية في البحث وقد كنا اشرنا اليه سابقاً .

المترجم

المادية او ادوات وآلات انتاجهم ، او طرائقهم المعاشية . وهذا الجهد ادى الى التصنيف التالي للشعوب .

الصيادون الادنى

الصيادون الارقى

الزراعيون (الادنى) شعوب الرعي (الأدنى)

الزراعيون (الارقى) شعوب الرعي (الارقى)

الزراعيون « الذين لا يزالون ارقى »

وبعد هذا استمروا في ايجاد الترابط بين هذه الاشكال من الحضارة المادية وبين المؤسسات الاجتماعية المختلفة . قاموابهذا بواسطة دراسة احصائية دقيقة لجميع هذه الشعوب واحدا فواحدا ، وباعطاء النتائج على صورة قوائم كمية (Quanttative) ورسوم هندسية مما يمكن الانسان لان يقيس ببساطة وثاقة الترابط ومداه . وسنذكر بعد قليل نموذجا من هذه القوائم التي توصل اليها هؤلاء المؤلفون لعلها تعطي فكرة عن النتائج المستحصلة .

ان هذا النموذج يرينا اولا : بأن نفس الشكل من الحضارة المادية (الاساس الاقتصادي) مرتبط باغلب الاشكال المختلفة للحكومة (اقرأ السطور الافقية) والعكس بالعكس ، وان نفس الشكل من الحكومة موجود بين الحضارات[٤٠] الاقتصادية المختلفة (اقرأ السطور العامودية) وهذا يعني بان ليس هناك اساس للدعوى « بان خاصية قوى الانتاج وعلاقات هذا الانتاج » ذات ترابط وثيق باشكال معينة من الكيان (Superstructure) السياسي ، **او ان المؤسسات السياسية ماهي الا دالة** (Function) للعامل الاقتصادي . وترينا هذه القائمة من

(٤٠) ان كلمة Culture تعني في علم الاجتماع : ـ كل أساليب العمل والتفكير المترجم

جهة اخرى ، بان بعض اشكال الحكومة هي اكثر شيوعا بين الشعوب التي هي من مرحلة معينة في الحضارة ـ مما هي بين الشعوب الاخرى. مثل ذلك ان النسبة المؤية للحالات التي تنعدم فيها الحكومة او تكون بسيطة هي ٤٧ ٪ « للصيادين الادنين Lower » وتنعدم هذه النسبة « في الشعوب الزراعية ! ! ! » وهذا يعني بان هناك ترابطا بين الاقتصاد وا لحكومة ولكن هذا الترابط بعيد جدا من ان يكون عاليا او وثيقا وتؤيد هذه النتيجة الحقائق الواقعية التي ترينا بان « الاتجاهات » في تطور اشكال الحكومة ـ اذا نحن جزنا « الصيادين الادنين » الى الشعوب الزراعية ـ هي وهمية وكثيرة التقلب والتغير .

ولقد توصل هؤلاء المؤلفون ـ عمليا ـ الى نفس النتائج التي ذكروها في القوائم التي وصفوها ، وفيما يلي بعضها بصورة مقتضبة .

طبقات الشعوب	العدد الكلي المدروس	الحكومة الوراثية	الحكومة الشخصية	القوة	التأثير	القوة في الحرب	تمايز القوى في السلم والحرب	القوة القنصلية	الحكومة ضعيفة او معدومة
الترابط بين اشكال الحضارة المادية وبين اشكال الحكومة									
	٣٦	٨	٦	٣	١٠	٠	٠	٥,٥	١٧
الصيادون الارقون	٧٥	٢٠,٥	١٧	١٣,٥	٣٢,٥	١	٢	٩	١٩
الصيادون الاتكاليون او الاعتماديون	٨	١	١	٤,٥	٠	٠	٠	٣	١
الزراعيون	٣٧	٧	١٠	٧	١٣,٥	٤	٥	٨	١٠
الرعاة	١٦	١	٤	٢	٨	٠	١	٤	٢
الزراعيون	١١٩	٣٤	٢٢	٢٠	٣٤,٥	٩	٤	٢٤	١٢
الرعاة	١٦	٢	٥	١	٦	٠	١	٣,٥	٠
الزراعيون	٩٦	١٦,٥	١٤,٥	٧	٢٣	٢	٠	١٩	٠
المجموع الكلي	٤٠٣	٩٠	٧٩,٥	٥٨	١٢٧,٥	١٦	١٣	٧٦	٦١

وهناك قوائم اخرى مختلفة منها ما هو حول ترابط الحضارة المادية باشكال العدالة Justice ، ومنها ما هو بين الحضارة المادية واشكال العائلة والترابط الدموي والزواج ، ومنها ما هو بين الحضارة المادية والمرونة والرق والاستعباد ، ومنها ما هو بين الحضارة المادية وبين اشكال الملكية الخاصة ، اثرنا عدم ترجمتها فمن اراد الاطلاع عليها فليرجع الى الاصل صحيفة (٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣) .

ان هذه القوائم ترينا بوضوح ـ اكثر مما ترينا قائمة الارتباط بين الحكومة والعدل ـ بان ليس هناك اي ارتباط ، مقنع كثر او قل ، بين العامل الاقتصادي وبين اشكال الزواج والعائلة . نعم ان هناك بعض الارتباط نوعا ما ، ولكنه ارتباط واطيء جدا وهو غير محسوس تقريبا ، خاصة فيما يتعلق بكثير من خصائص مؤسسات العائلة والزواج .

الحضارة المادية والحرب :

لقد وجد بعد دراسة ٢٩٨ شعبا بان هناك تسع حالات لا يوجد فيها حرب ، اربع حالات منها بين شعوب الصيادين الدنيا (LowerHunters) واثنتان منها بين الشعوب الزراعية الارقى ، واثنتان منها بين الشعوب الزراعية الدنيا . وهذا بالطبع مناقض للرأي الشائع الذي فحواه « ان الحرب المنظمة ترتقي بتقدم الصناعة والتنظيم الاجتماعي بوجه عام » ذلك ان القوائم ترينا بان حتى بين المجتمعات البدائية نسبيا ـ حيث يفترض ان تكون قوة الحاجات الاقتصادية الخالصة شديدة بوجه خاص ـ لا يوجد ارتباط وثيق بين طرائق الانتاج (الاساس الاقتصادي) وبين اشكال المؤسسات الاجتماعية والسياسية المختلفة ـ هذا بالرغم من ان هذه المجتمعات التي درست تنتمي الى عصور اقتصادية او مراحل اقتصادية مختلفة كل الاختلاف . نعم يظهر ان هناك بعض الارتباط ولكنه ارتباط ناقص رخو .

وشبيهة بهذا ـ شبها اساسيا ـ النتائج المستحصلة من قبل « Mazzarella » في دراساته الدقيقة حول اشكال العائلة والزواج والكهنوت واشكال المؤسسات السياسية والتشريعية ، ومؤسسات الملكية الخاصة والميراث والعقوبة ومؤسسات اخرى . وبعد دراسة دقيقة جدا لمنطقة انتشار الارحام،وتنوع هذا الانتشار وتذبذبه «Fuctuation وما الى ذلك وبعد دراسة اكثر دقة لنوع العائلة « التي هي من قبيل عائلة الملايو«Ambilian»(حيث يدخل العريس عائلة العروس) ـ اقول بعد مثل هذه الدراسة استنتج : « بان هذه المؤسسات لا تعتمد مباشرة على الأسباب الاقتصادية . . . ذلك انها توجد بين كثرة هائلة من الشعوب تختلف كل الاختلاف فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية » . فإذا كان هناك ارتباط فهو بعيد وغير محدود ابدا ، وهو متضمن فيما يلي :

الحاجة الى قوى العمل الضرورية لاستغلال ومحافظة المنابع والمصادر الاقتصادية الطبيعية للفئات الاجتماعية المستقلة (الذين توجد فيها بينهم هذه الأشكال من العائلة والزواج) ـ العوز الذي فحواه قلة عدد الشباب (الراشدين) البالغين من الذكور في هذه الفئات ، ووجود مصادر اقتصادية طبيعية غير محدودة من حيث الطاقة او القابلية ، او هي غير محدودة في الواقع ، بحيث انها تحتاج الى استغلال طاقة كبيرة جدا من العمل والجهد ، والمحافظة عليها [٤١] .

ان اشكال العائلة (واشكال سلسلة من المؤسسات الاجتماعية الاخرى) تتوقف اذن بطريق غير مباشرة للغاية ـ على الاحوال الاقتصادية لمجتمع ما .

فإذا كانت هذه هي الوضعية فمن المعقول اذن ان نفترض بان الارتباط لا يمكن ان يكون اوثق في مجتمع هو اكثر تعقدا من المجتمعات البسيطة التي ذكرناها آنفاً ، ذلك ان القوى الاجتماعية ـ في هذا المجتمع المعقد ـ كثيرة هائلة ، وهي

---

(٤١) راجع « Carr - Saunders , A . M . » « The Population problem »

حيث عولجت سلسلة من التقاليد (من قبيل قتل الأطفال والترتيبات الجنسية والاجهاض والحرب ، والخ . .) حيث توصل المؤلف الى « أن ليس هناك اي علاقة ظاهرة بين ممارسة هذه التقاليد وبين المراحل الاقتصادية المختلفة » صفحة ٢٣٧ من المرجع المذكور اعلاه .

اكثر تعقدا واشتباكا ، حتى ان الحقائق الواقعية نفسها . على ما يظهر ـ تؤيد هذا الامر وسأقتطف فيما يلي بعض افادات (Sombart) ـ بغية الايجاز ـ التي تصور الوضيعة تصويرا دقيقا كل الدقة ويبرهن (Sombart) هذا برهاناً مقنعاً ، مناقضاً كارل ماركس ـ بان الصناعة (او وسائل وادوات الانتاج) لا تقرر اشكال التنظيم الاقتصادي ، والاجتماعي .

فطالما يعرض لنا التأريخ ويبرهن على ان ليس هناك ترابط ضروري او وثيق بين طريقة الانتاج وبين نظام اقتصادي معين في مجتمع ما . ولطالما كانت هناك طريقة افضل ولكنها لم تطبق . زد على ذلك ان الوضع الحضاري في مجتمع ما قد يكون ولطالما كان بحيث ان الطريقة المتيسرة لديه تغفل ويترك استعمالها لان الشعب يصبح كسولا متراخيا ، اولانه لا يريد ممارستها . فاذا كان امتلاك طريقة معينة في الانتاج يجب ان يؤدي الى تاثير ضروري في المركب الحضاري لمجتمع ما ، فكيف اذن يمكننا تفسير ضعف جميع الحضارة ومن دون اي تغيير في طريقة الانتاج تلك الطريقة التي لم تصبح مهملة حتى الاخير ؟ ان بعض المخترعات التي نستعملها الآن كانت قد ابتدعت من قبل الصينيين منذ آلاف السنين ولكنها مع كل ذلك لم تضطرهم (او ترغمهم) على التخلي عن نظامهم الزراعي المتعب. وعليه فبأي وجه اذن تقرر طريقة الانتاج ووسائله كل ضروب الثقافة (او الحضارة) ؟

وباسلوب مشابه لهذا ، نجد ان ليس هناك ارتباط وثيق بين ميزة طريقة الانتاج المستعملة وبين النظام الاقتصادي المعروف في التنظيم الاجتماعي .

ان هناك كثيرا من الحالات التي يكون فيها نفس النظام الاقتصادي مستعملا على اساس من طرق الانتاج المختلفة كل الاختلاف ، كما ان هناك حالات تستخدم فيها نفس الطريقة ولكن تحت ظل انظمة اقتصادية مختلفة كل الاختلاف.

فلقد كان ، قديما وحديثا ، نظام راس المال في التنظيم الاقتصادي على اساس طريقة العمل اليدوي ، وعمل الماكنة . حيث ان الاشكال الرئيسة من التنظيم

الاقتصادي القائم على رأس المال (Capitalist ic) . . باقية على خصائصها الاساسية لم تتغير حتى بعد ايجاد الطريقة الحديثة في الانتاج ، تلك الطريقة الجديدة التي تختلف تمام الاختلاف عن الطرائق المعروفة ، وبالعكس . ان نظام الحقول الثلاثة في الزراعة قد استعمل في الانظمة الاقتصادية للفلاحين الاحرار كما استعمل في الانظمة الاقتصادية للعبيد الارقاء حيث ان النظام قد استعمل عدة قرون وبنفس طريقة الانتاج حيث انتظم العبيد هنا ، وانتظم العاملين الاحرار هناك . وكل هذه الامثلة لا تجيز ـ بل تجعل من المستحيل ـ ان يكون التنظيم الاقتصادي لمجتمع ما مجرد دالة لطريقة الانتاج .

ان اعتماد الظواهر الحضارية غير الاقتصادية على طريقة الانتاج والتنظيم الاقتصادي في مجتمع ما لا يزال ضعيف السناد لأن : ـ

المركبات الحضارية المختلفة كل الاختلاف قد وجدت تحت ظل نفس التنظيم الاقتصادي ، والمركبات الحضارية المتشابهة قد وجدت تحت ظل انظمة اقتصادية مختلفة (غير متجانسة) ونحن نجد نفس الرأسمالية في دول صغرى ، وفي دول عظمى ، وفي الجمهوريات ، وفي الملكيات المطلقة ، وفي الاقطار البروتستانية والاقطار الكاثوليكية ـ كما اننا نجد ضمن نفس النظام الرأسمالي ـ الاشكال المختلفة جدا من الفنون والعلوم ، والاخلاق الدينية والتيارات الفكرية المادية . ليس هذا فحسب بل ان العكس صحيح ايضا . ولعل من المستحيل ان يبرهن احد على ان افلاطون وسبينوزا ، وهيجل ، ينتمون الى نظم اقتصادية ثلاثة ، اعني انهم مرتبطون ضرورة بنظم ثلاثة مختلفة ، او انهم مجرد دوال لهذه الانظمة (٤٣) وهذا لا يعني ، بل ان سمبارت نفسه لا يعتقد ، بان ليس هناك اي ارتباط بين طريقة الانتاج والنظام الاقتصادي ، او بينها وبين الظواهر الاجتماعية غير الاقتصادية ، وانما هو يعني بان الارتباط بعيد ، واقل تحديداً وتعييناً ،واكثر تغيراً

(٤٣) ان هذه الفقرات تبين بايجاز ما عرضته تلك القوائم المذكورة آنفاً (وهي القوائم التي اشرنا اليها سابقاً المعرب)

مما يظن « مفسروا التأريخ تفسيراً اقتصادياً »، ومع ان هذا الترابط ناقص دائما ، الا انه بالنسبة لبعض الظواهر ـ احيانا ـ يكون جليا واضحا تمام وفي بعض الاحيان يكون هذا الترابط للظواهر الاخرى ، غيرملحوظ ولا محسوس تقريباً ، او يكون معدوما (٤٤) . وهذه النتيجة ، تؤيدها عملياً ، على ما ادري ، جميع البحوث العلمية الدقيقة التي اجريت لايجاد الترابط بين الظواهر الاقتصادية وبين الظواهر الاجتماعية المعقدة . وفيما يلي نماذج اضافية وامثلة على هذا الباب .

(٤٤) من المفيد أن ندرس تأثير طريقة الانتاج ـ بصرف النظر عن اعتبارها « عاملا أساسيا ـ في الظواهر الاجتماعية المختلفة دراسة تفصيلية لا دراسة عامة او تأملية ـ وذلك بان نأخذ في كل حالة شيئاً صناعياً معينةً وظاهرة اجتماعية بغية ايجاد الترابط بينهما ، ولقد قام بمثل هذه الدراسة « كزايس K . Kries » في كتابه «R . H . Lowle » في مؤلفه Primitive Socioty صفحة ١٩٨ ـ ٢٠١ حيث يشير الى التغيرات فيما بين الـ « chukchee » حيث تعزى هذه التغيرات الى الانحاف من صيد الأسماك الى تكبيرة الرنة .

و « c . wissler » في بحثه « The Influenceof the horse in the development of plains culture » المنشور في « Amerîean An Thropo'ogist , N . S ., Vol . XVL . No . 1 » ان هذه البحوث مفيدة جداً من الناحية العلمية . ان نظرية التخلف الحضاري التي اوجدها كل من «W . Ogburn» و « F . S . Chapin » على أساس التغير الاقتصادي للتأريخ قد يمكن قبولها مع مراعاة التحديد الذي اشرنا اليه ، حيث لا تدعي هذه النظفية الشمول والاعمام ، ولا تصر على وجود تكابط وثيق بين الحضارة المادية والحضارة الراهنة « adiptive culture » .

١٠ - الأحوال الاقتصادية

والاضرابات ، واختلال النظام ، والثورات

ان احدى الدراسات القيمة للترابط بين العوامل الاقتصادية وحركة الاضرابات هي دراسة A . H . Hansen الذي قام بتحليل عدة اضرابات ومضربين في الولايات المتحدة الامريكية (وكندا) فيما بين سنة ١٨٨١ - ١٩١٩ . كما انه بحث عن ترابط ذلك مع دورات العمل حيث وجد ان معامل الترابط - في مدة هبوط الاسعار أي في ١٨٨١ - ١٨٩٧ - بين اسعار الجملة وعدد المضربين هو (- ٠,٣٣٨) ، أما في الفترة الثانية حيث ارتفعت الاسعار سنة ١٨٩٨ - ١٩١٩ فقد كان معامل الارتباط (+ ٠,٤٩٤) . « ان الاضرابات تترابط عكسياً مع دورات العمل في فترات هبوط الاسعار المديدة ، بينما هي تترابط طردياً مع دورات العمل في فترات ارتفاع الاسعار الطويلة » . ان معاملات الترابط هذه « غير مقنعة اقناعاً تاماً » ولو انها محسوسة جلية[45] . وهذا يبرهن على انه : حتى هذه الظواهر التي هي من قبيل الاضرابات الصناعية ، وتذبذبها ، لا يمكن معرفة مداها بالضبط بوساطة الاحوال الاقتصادية .

ولقد توصل - نوعاما الى مثل هذه النتائج عند دراسة الارتباط بين تذبذب الاحوال الاقتصادية (حيث يؤخذ الازدهار والفقر على انهما العاملان المتغيران المستقلان) وبين حركة الثورات والاخلال بالنظام ، والثوار (حيث تؤخذ ، هذه الاخيرة على انها « دوال ») ، ومن الميسور الحصول على حقائق وحوادث واقعة مفصلة في الفترة الحديثة التي تشمل السنين التي سبقت الثورة الروسية وسنين

الثورة ذاتها ، وتطبيق الطريقة المذكورة عليها . اما التأريخ القديم للاقطار المختلفة فقد اصطنعت في دراستها طريقة بسيطة هي طريقة الترابط التأريخي وملخصها مقارنة فترات تحسن الوضع الاقتصادي او ترديه لجماهير روما القديمة والاغريق ، وفي القرون الوسطى وانكلترة الحديثة ، وفرنسا ، والمانيا ، وبوهيميا ، وروسيا ، على اساس دلائل وبراهين وشهادات المعاصرين . وكذلك الفترات (Periods) التي تسبق الثورات العظمى والانتفاضات الاجتماعية مباشرة او تلك الفترات التي يشيع فيها النظام الاجتماعي الثابت نسبيا . وقد ادت هذه الدراسة الى النتائج الرئيسية التالية : يظهر ان من المؤكد اسهام العوامل الاقتصادية في الفوضى العنيفة ، والاخلال بالامن ، والثورات ، والخصومات - مهما كان نوعها وصورتها الواضحة . ان الفترات التي تسبق مثل هذه الانتفاضات مباشرة تتمشى عادة مع فترات تردي الوضع الاقتصادي في المجتمع المشابه ، بينما تتمشى فترات النظام الاجتماعي مع فترات التحسن في الوضع الاقتصادي . ان درجة التردي وسرعته ذات اهمية عظمى في الموضوع . ويظهر من جهة اخرى ان هذا العامل وحده غير كاف لان يحدث ثورة او انتفاضا اجتماعياً . ذلك ان هناك فترات شاع فيها التردي الاقتصادي الفظيع (كالقحط والجدب والمجاعات) الذي لم تعقبه ثورة .

زد على ذلك ان بعض الانتفاضات قد حدثت في فترات اليسر والرخاء نسبيا . واذن فمن الضروري ان تتعاون عدة عوامل اخرى لكي يحدث الانتفاض او تحدث الثورة . اقول يجب ان تتعاون هذه العوامل مع العوامل اقتصادية ليكون من المحتمل حدوث الثورة ، ولكن هذه العوامل اذا عارضت العوامل الاقتصادية . فقد تمحي آثارها او تعرقلها فتفشل الثورة . ومن بين هذه العوامل درجة ونوعية التفاضل الاجتماعي وصفة التنظيم السياسي ، والضبط الاجتماعي ، وطبيعة الحكومة ، والاداب العامة ، والعادات ، والتقاليد والدين والتربية ، والخصائص الرسية . وشدة المرونة الاجتماعية ، واحوال غير اقتصادية اخرى كثيرة . وهذا يعني بان الترابط الموضوع البحث موجود ، ولكنه بعيد عن ان يكون وثيقاً

(Close)[٤٦] .

ان النتائج التي حصل عليه الاستاذ (N . Kondratieff) من دراسته لتذبذب العمل في مدة تتراوح من ٤٨ الى ٦٠ سنة ، تشابه النتائج التي عرضناها ، ذلك ان دورات العمل ذات المدة الطويلة (Long Time) قد روبطت مع الانتفاضات الاجتماعية ، فكان الترابط بعيداً عن ان يكون وثيقاً (Is far from beig close) .

(٤٦) وتشمل هذه الدراسة الفصل السابع والتاسع من كتابي المذكور اعلاه الذي اتلفته الحكومة الروسية والذي عنوانه (The Influence of Famine and food — Factor) ولقد عرضت ملخصاً له في كتابي (The Sociology Revolution) الفصل السابع عشر . راجع الفصل الثاني والعشرين من كتابي (Social Mobility) .

١١ - الأحوال الاقتصادية

والظواهر والمواقف السياسية المختلفة

ان من بين الدراسات المهمة النافعة في هذا المضمار دراسات (CharlesA Beard, R.Michels) واخرين غيرهما، حيث شرح هؤلاء بالتفصيل قضية تداخل الظواهر الاقتصادية والسياسية المختلفة . ان النتائج التي توصل اليها « بيرد » كانت محصول دراسة دقيقة لكمية كبيرة من الحوادث الواقعية ، وترينا هذه الدراسة الدور الذي لعبته العوامل الاقتصادية في وضع دستور الولايات المتحدة ونظامها . ولقد كان بحثه الرئيسي هو « ان هذا الدستور قد كان - من حيث الاساس - وثيقة اقتصادية » وضعتها فئات من سكان امريكا لهم مصلحة اقتصادية فيها ، وعارضتهم في هذا الامر فئات لهم مصالح اقتصادية اخرى كانت تناقض مصالح اولئك .

لقد بدا بوضوح - عند المصادقة على الدستور - الانشقاق بين الجمهور ، فمنهم من كان يساند الدستور ومنهم من كان يناهضه ، وكان هذا الشقاق جليا واضحا بين المصالح الشخصية الجوهرية من جهة . وبين مصالح الدائنين واصحاب المزارع الصغيرة من جهة اخرى .

ان حركة دستور ا لولايات كانت قد بدات ووجهت بتأثير اربع مجموعات من المصالح الشخصية مجملة في مواد الدستور تحت : النقود ، الضمانات العامة (Public Securities) الصناعات ، التجارة والتحميل .

ان اولى الخطوات التالية السديدة لتكوين الدستور كانت قد خطتها جماعة

قليلة نشيطة اصبحت لها مصلحة مباشرة في امتلاك ما تدره عليهم اعمالهم امتلاكا شخصيا. ان اعضاء مجمع « فلادلفيا » الذين وضعوا مسودة الدستور او النظام (Constitution) كانوا - مع بعض الأستثناءات- ذوي مصالح شخصية مباشرة في ايجاد نظام جديد حيث يجنون منه فوائد اقتصادية جمة (٤٧) .

لقد وفق المؤلف في تبيان وجود الترابط ، ولكن النتيجة العامة التي توصل اليها تبالغ في هذا الترابط نوعا ما . ولكي اعطى صورة صادقة للترابط الحقيقي الذي توصل اليه هذا المؤلف فسأعرض جدولا او جدولين من جداوله التي وضعها في هذا الباب .

الطبقات الاقتصادية	مع	ضد
التجار	٤	١
الاطباء	٢	
رجال الدين	٢	
الفلاحون	١٠	١٣
اصحاب رؤوس الاموال	١٢	٣
المحامون	٨	١

اما في مؤتمر «Connecticut» فقد صوت من بين ١٢٨ شخصا حوالي ٦٥ شخصا فقط مع الدستور لان ذلك يضمن مصلحتهم المالية . يحاول المؤلف ان يؤول هذا التصويت بأنه كان بدافع اقتصادي . ان هذا البحث نموذج لبقية الاحوال . فاذا سلمت بصحة نظرية المؤلف ، فان ارقامه التي اعطاها تبرهن على ان الترابط بين المصالح الاقتصادية وبين الرغبة - او عدمها - في الدستور هو ارتباط كامل . غير ان اصحاب رؤوس الاموال لم يصوتوا كلهم مع الدستور ، كما يتوقع ،

لكي يكون الترابط كاملا ، ولكن الذين صوتوا مع الدستور هم ١٢ من بين ١٥ شخصاً . كما ان الفلاحين لم يصوتوا جميعهم ضد الدستور ، وانما كان ضده ١٣ شخصا من بين ٢٥ شخصاً . وفي « Connect i cut» لم يصوت غير ٦٥ شخصاً . من ذوي المصالح الاقتصادية مع الدستور ، بينما كان مجموع المصوتين ١٢٨ شخصاً . ولكن المؤلف لم يشر الى اي حافز اقتصادي للبقية الباقية من المصوتين والذين عددهم ٦٣ شخصاً . ومثل هذا الحيود اذن لا يمكن ان يكون نتيجة المصالح الاقتصادية . ومعنى هذا هو « ان خط الانشقاق مع الدستور وضده » . اذا هو روبط مع المصالح الاقتصادية ، يكون الترابط بعيدا كل البعد عن الكمال ، وفي كثير من الاماكن يتجه هذا الخط اتجاها يختلف كل الاختلاف عن خط الانشقاق بين المصالح الشخصيةوبين مصالح دائن الفلاح . زد على ذلك ان الاوضاع التي يكون فيها الصراع والتصادم بين مصالح دائن الفلاح وبين مصالح المالك الشخصي قد حدثت مرارا متعددة في التاريخ ،ومع ذلك فلم يخلق هذا التصادم دستورا يشبه دستور الولايات المتحدة شبها قوياً . ان هذه الاسباب كافية لان تبرهن على ان الترابط ، الذي درس في هذه الحالة بل في كل الاحوال المبحوثة ، محسوس ظاهر ولكنه بعيد عن ان يكون كاملا .

وتساند هذه النتيجة عدة دراسات مشابهة وبحوث في ايجاد الارتباطات بين المواقف السياسية والفئات الاجتماعية المختلفة ومصالحهم الاقتصادية .فقد برهنت دراسات الاستاذ(RobertMichels)المهمة في علم اجتماع الاحزاب السياسية ، خاصة الاحزاب الاشتراكية ، على ان هذه الاحزاب مع كونها تتألف من العمال الذين تنسجم مصالحهم مع مطامح احزاب الاشتراكيين ، الا ان من بين رؤ ساءوقادة هذه الاحزاب عدداً لابأس به - دائمًا - من المتمولين والاثرياء واعضاء الشرف والمفكرين . زد على ذلك ان عددا لابأس به من العمال ينتمون الى الاحزاب الاخرى دون ان ينتموا الى احزاب العمال او الاحزاب الاشتراكية . ولقد برهنت على هذه الحقيقة الواقعية عدة دراسات اخرى في احصاءات

النفوس(٤٨) حيث ابانت هذه الدراسات على ان كل حزب سياسي يتألف من اعضاء هم من طبقات اقتصادية مختلفة . كما ان اعضاء من طبقة اقتصادية واحدة ينتمون الى احزاب سياسية مختلفة . زد على ذلك ان عدد الاصوات للاحزاب السياسية المختلفة في بلد ما تتذبذب تذبذباً عظيما وفي فترات من الزمن قصيرة جداً ـ ففي فرنسا في الفترة ١٨٧٠ ـ ١٩١١ ، كان معدل هذا التغيير تسعة اشهر ، وفي انكلترا من ١٩٤٦ ـ ١٩٢٤ ، كان المعدل تسعة اشهر في سنتين . وكان النصر يتعاور هذا الحزب مرة وذاك الحزب اخرى . وهذا يعني ان في هذه الفترة القصيرة قد تغير الموقف السياسي لقسم كبير من السكان تغيراً عظيما . ومن الواضح ان كيان الطبقات الاقتصادية للسكان لم يتغير تغيرا محسوساً ضمن هذه الفترة القصيرة . يستخلص من ذلك اذن : ان تذبذب المواقف السياسية للسكان لا تتمشى ، او لاتوازي ـ وبعبارة اخرى مستقلة عن ـ ولا تمكن معرفتها ، عن طريق تذبذب الطبقات الاقتصادية للسكان ـ ان هذا الخلاف بين خط انشقاق المصالح الاقتصادية المفروض وبين خط الانتماء الى الاحزاب السياسية والمواقف هو دليل آخر على عدم وثاقه الترابط المفروض. واذن فلا يمكن ان تكون المصالح الاقتصادية وحدها سبب توزع واختلاف المواقف السياسية بين السكان(٤٩) .

(٤٨) باريس ١٩١٢ . ان دراسة « R . Blank » تبين ان في المانيا سنة ١٩٠٣ كانت ثلث العمال ينتمون الى الاحزاب الاشتراكية . بينما كان نصف مليون من الصوتين للاحزاب الاشتراكية هو من الطبقة البرجوازية . ولقد أبان احصاء النفوس في المانيا سنة ١٩١٣ على ان من بين ٥,٣٩١,٠٠٠ نسمة من العمال المنضمين الى نقابات العمال لا يوجد من ينتمي من بينهم الى الاحزاب الاشتراكية ٢,٥٧٣,٠٠٠ فقط ، بينما ينتمي البقية الى احزاب اخرى غير الاحزاب الاشتراكية . راجع كتابي « System of Sociabolo » المجلد الثاني الصفحات ١٩٨ ـ ٢٢٠ .

(٤٩) ان افادات من قبيل افادات (Kautsky (التي فحواها (ان هناك ثلاثة احزاب سياسية كبرى تناظر الطبقات الثلاثة الكبرى في المجتمع الحديث » الاحارار (للطبقة المتمولة) ، والمحافظون (طبقة الملاكين Landlord Class) ، والاشتراكيون « للطبقة العاملة » ، أقول ان مثل هذه الأفادات ليست إلا تبسيطاً غير دقيق للوضع الحقيقي . اذ ان الترابط الفعلي بين هاتين الجهتين اقل تحديداً من هذا بكثير . وأكثر ضعفاً .

ولقد اوضحت هذه الظواهر من قبل(W.Ogburn,D.Peterson) في دراستهما التفكير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة . فقد درس هذان الباحثان طبيعة اصوات الناخبين مستخلصة من خمس طبقات اقتصادية اجتماعية في « اوريجون oregon» وهي السكان الريفيين ، وسكان المدن ، والطبقة الراقية (او العليا) ، والطبقة الوسطى ، والطبقة العاملة ـ وكانت هذه الدراسة تشمل (١٠٣) مادة سياسية مختلفة . وقد قسمت اصوات كل طبقة الى فئتين (مع) و (ضد) كل مادة (Matter) من هذه المواد، واحصيت النسبة المؤية للمؤيدين والمعارضين في كل طبقة ايضاً . واعطيت النتائج في اللوحة رقم (١) . ولم يعثر على حالة واحدة من بين ١٠٣ مادة سياسية ، بحيث صوتت كل الطبقة معها او ضدها بل صوت قسم من الطبقة مع ، وصوت القسم الاخر من نفس الطبقة ضد نفس المادة . وكان من نتيجة ذلك ان كانت اصوات نفس الطبقة مختلفة ، وكانت اصوات جزء من اعضاء طبقات مختلفة ـ متشابهة .

وتوضح هذا الامر الارقام القليلة التالية التي اجتزئناها من لوحة (table) مطولة .

موضوع القياسات	النسبة المئوية للاصوات المؤيدة لمقياس ما في كل طبقة معينة				
	الريفية	المدينة	الطبقة العليا	الطبقة الوسطى	الطبقة العاملة
عبودية المرأة	٤٦	٣٢	٢١	٤٦	٢٩
مدا الدولة للسكك الحديد	٣٩	٤٤	٣٣	٣٨	٥٢
ثمانية ساعات للعمل العام	٥٣	٦٧	٤٩	٦١	٨٠
التمثيل المتناسب	٢١	٢٥	١٥	١٦	٢٥
التحريم	٦١	٥٠	٤٦	٦٥	٣١
الغاء عقوبة الاعدام	٤٧	٥١	٤١	٤٧	٥٣

وهذا يبين بأن هناك بعض الترابط بين الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي لشعب ما، وبين مواقفهم السياسية ، ولكن هذا الترابط بعيد عن ان يكون وثيقاً (٥٠)

اما النتائج التي استحصلها « S . A . Rice» في دراسته الاصوات السياسية للفلاحين والعمال وممثليهم في كثير من الولايات المتحدة ، فهي مشابهة لما بينا آنفاً . وهذا يبين بأن هناك « تلازماً ما » بين اصوات الطبقة الواحدة نوعاً ما هو فوق توقع الصدفة ، ولكن هذا التلازم بعيد عن ان يكون كاملا او ثابتاً (٥١) .

ولقد توصل الى مثل هذه النتائج في عدة دراسات اخرى سأذكر منها على سبيل المثال دراسة«W.G.Summer» ودراستي انالعوامل توسع بتقلص لتداخل الحكومي في تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى للسكان . ان مدى التداخل الحكومي هذا ليس ثابتاً ، وانما هو يتغير من مجتمع لآخر ، ومن زمن لآخر في المجتمع نفسه . فما هي العوامل في هذا التغير ؟ لقد قادتني دراستي الى النتيجة التالية وهي : ان هذه العوامل كثيرة جداً . ولكن الجزء المهم منها خاصة هو ما تلعبه العوامل العسكرية التي اشار اليها « هاربارت سبنسر » و « سمنر » نفسه ، وما يلعبه العامل الاقتصادي او ترديه لقسم لابأس به من السكان. ففي احوال معينة يسهل الفقر والفاقة توسع التدخل الحكومي ، بينما يفعل الرخاء فعله في اتجاه مضاد لهذا وعليه فهناك ترابط ، ولكنه ايضا ترابط بعيد عن ان يكون كاملا .

ان هذه الحقائق والاعتبارات تؤدي الى النتيجة التالية وهي ان الاحوال الاقتصادية لا يمكن اهمالها في تفسير الظواهر السياسية والمواقف السياسية المختلفة للسكان . ذلك ان اثرها محسوس ظاهر في اغلب الحالات ، ولكنها ، من جهة اخرى ، بعيدة عن ان تكون كافية لمعرفة هذه الظواهر . فاذا كان انكار وجود الترابط بين الظواهر الموضوعة البحث أمراً غير علمي ، فأمر غير علمي

ايضاً ان نبالغ في هذا الترابط كما يذهب التفسير الاقتصادي الماركسي للتأريخ ، ذلك التفسير الاعور الذي ينظر الامور من جهة واحدة . ان الدراسات الاستنتاجية الواقعية لا تبرر مثل هذه التأملات .

١٢ ـ الأحوال الاقتصادية

والمذاهب الفكرية ، والدين ، والفنون

بالرّغم من الآثار الضخمة التي تملأ مجلدات والتي خلفها باحثون مختلفون ، الماركسيون منهم خاصة ، حيث كرسوا جهودهم فيها لايجاد ترابط ما بين العوامل الاقتصادية وبين نوعية وتغير الآراء والمعتقدات وظواهر الفنون والادب ، ولكن هذه البحوث المطولة لم توفق الى حد كبير من الناحية العلمية . ان الطابع التأملي في هذه الآثار والآراء السابقة Preconceptions (٥٢) للمؤلفين ، وشيوع هذه البحوث والدراسات بدافع الدعاية الساذجة الرخيصة ، وانعدام الطرائق العلمية في هذه البحوث وطبيعة هذه الظواهر ، تلك الطبيعة المعقدة المستعصية ، واسباب اخرى مشابهة جعلت قيمة هذه الآثار والبحوث قيمة تتدسس اليها الريب والشكوك(٥٣) .

وسأذكر من بين المحاولات الجدية الكثيرة ، عدة فرضيات تحاول ان تربط عدد المخترعات وحركتها ونوعها مع الوجوه المختلفة لتغير العمل ، ومثال ذلك

---

(٥٢) لقد كنا اشرنا سابقاً الى هذا المعنى ، حيث تستقر في اذهان الباحثين فكرة معينة يسعون لتبريرها بما يصطنعون من البحوث حيث يشيع التعصب الأعمى والتحيز العلمي .

(٥٣) ان الطريقة العلمية والبحث التجريبي الكمي لارجاع « او ردود فعل الكلام Speech Reactions » والظواهر الفكرية ، وارتباطاتها مع العوامل المختلفة لم ينشأ الا حديثاً فقط . وسأذكر على سبيل المثال لهذه البحوث : اعمال «اوكبرن ، وبترسن» و « Rice » و « Allport , F » و « Hartman , D . » و « Root , W . T . » و « Moore , H . T . » و « Lundberg , G . » و « Langlie , T . A . » وكثيرين غيرهم .

نظرية «Kondratieff» التي فحواها ان عدد المخترعات يزداد بنسبة اعظم نوعا ما في نهاية الفترة العازلة لدورة العمل ذات المدة الطويلة ، اقول بحيث تكون نسبة هذه الزيادة اعظم مما هي في فترة الصعود لهذه الدورة وتشبه هذه النظرية نوعا ما ، نظرية « باريتو » الموجزة بهذا الصدد ، والتي لخصت من قبل «Ogburn» وآخرين غيره حيث يدعي هؤلاء بأن هناك بعض الترابط بين هذه الظواهر « وهو ترابط غيرعال » . ان هذه الفرضيات قد تكون محتملة الصدق ، ولكن البحوث التي رافقتها هي بحوث ساذجة بدائية فجة ، بحيث ان هذه الفرضيات لا تزال بحاجة الى ان تختبر (tested) . زد على ذلك ان محاولات لربط الحالة الاقتصادية ، ليس مع الاتجاه العام في الاختراعات وحسب ، او الاراء (العلمية ، والفلسفية ، والدينية ، والادبية ، والجمالية ، والاخلاقية وما شاكل) ولكن حتى مع تفاصيل هذا الاتجاه ان هذه الفرضيات تبين (بأن الوضع الاقتصادي الفلاني كاف لأن يبين كيفية ظهور المسيحية او فلسفة «كانت» او ظهور «Macbein» في الفترة الفلانية ، وفي المجتمع الفلاني ، وانه اذا عرفت الأحوال الاقتصادية ، فان التنبؤ بظهور امثال هذه المعالم والظواهر يكون دقيقاً مضبوطاً .

ان مثل هذه المحاولات الجريئة المتزمتة يمكن اعتبارها مخطوئة وغير قائمة على اساس . وانا لا اعرف اي نظرية من هذا القبيل تستطيع ان تفلح في البرهنة على مثل هذا القصد ولو بطريق بعيد(٥٤) .

---

(٥٤) ان اختراع او ايجاد قيمة فكرية معينة هو دالة لعدد كبير من (المتغيرات » المختلفة ، وذو ارتباط معقد بحيث ان ليس هناك رياضي يتمكن من الخلوص فيها الى نتيجة ما ، او يقدر على حل مثل هذه « المعادلة » ليضع من ذلك قاعدة للترابط . ولهذا السبب يجب ان نعتابر ظهور اي قيمة معينة على انه امر من قبيل الصدقة المحضة ، اذ من المستحيل ان نتنبأ اين ومتى اخترعت او وجدت كل قيمة (Value) . ان المؤلفين الذين يدعون بجرأة وصلافة على « أن الاختراع الفلاني ، والدين الفلاني والرأي الفلاني ، والنظرية الفلانية يتوقع ظهورها في زمن كذا ، ويمكن التنبو بكل ذلك ، لأيزيدون ـ فعلياً ـ فيما يدعون اكثر من قولهم « بأن المسيحية في روما ظهرت في القرن الأول بعد الميلاد ، وعليه فان توقع ظهورها ينحصر في هذا الزمن وفي هذا المكان » ولكن حاول ان تطلب =

ولعل الفرضيات التي هي اكثر جداً ونجاحاً في هذا الباب هي تلك الفرضيات التي تحاول ان تربط تغير وتذبذب (Fluctuate) شيوع (عدوى ، او انتشار) قيمة فكرية معينة بين فئات اجتماعية معينة ، أقول تحاول ربط ذلك باحوال اقتصادية معينة . وليست نظريات (Charles A. Beard) و (R. Michels) واضرابها تلك النظريات التي ذكرناها آنفاً إلا نماذج من هذه الفرضيات والنظريات . ومن هذا القبيل أيضاً تفسير (Kautsky) لأصل المسيحية ، ونظرية « G. Jsambert » بخصوص عوامل التغير في شيوع الآراء الاشتراكية ، ودراستي انا لنفس القضية . وفي مثل هذه الأمور كان الترابط محسوساً ظاهراً في بعض الأفكار والآراء وليس في جميعها . وفيما يلي بعض الفرضيات نسوقها أمثلة لما ذكرنا . وهي تتعلق بالترابط بين نوعية الفئات الاقتصادية التي تلاقي الآراء الاشتراكية ـ الشيوعية فيما بينها رواجاً أو لا تلاقي ، وبين تغير شيوع وانتشار هذه الآراء في أحوال اقتصادية معينة . من المعلوم ان من رأي الاشتراكي ـ الشيوعي كل رأي يستلزم ويثير أعمال التجاوز والتعدي ، وسلب الملكية الخاصة واعادة التوزيع ، والمساواة بل جعل ملكية الطبقات الموسرة اشتراكية « Socialization » بصرف النظر عن كون هذه الدعوة هي باسم المسيح أو كارل ماركس ، او من اجل العدالة ، أو التقدم . وعلى هذا الأساس فسنذكر فيما يلي بعض الفرضيات :

= منهم التنبؤ عما تجيء بن السنون الثلاثة القادمة من بعض القيم الفكرية التي ستخلق وتوجد فستدجهم صماً بكماً لا يفهمون وأنا على أساس ما قمت به من بعض التجاريب بهذا الصدد في جامعة « بطرسبرج » ، لا أتردد في التنبؤ والقول بان نبؤتهم فاشلة . ولي تنبؤهم فاشلا في مثل هذه الظواهر المتقلبة من قبيل ظهور قيمة فكرية معينة في مجتمع ما وفي فترة معينة ، وحسب ، بل لا يمكن ، ويا للأسف ، ان نتنبأ مائة بالمائة بالضبط حتى في تلك الحوادث الاجتماعية البسيطة ، والتي ـهي اكثر انتظاماً من تلك الظواهر ض . فنحن لا يمكن أن نتبأ حتى عن سلوكنا في الغد كما برهنت على ذلك دراساتي لطلاب جامعة بطرسبرج . كما ان ما هو اضعف تنبؤاً من ذلك كله تنبؤنا عن « مودة » الغد ، و « نوع التفكير فيه » او فيه ، زد على ذلك ان التنبؤ عن خصائص هذه الأمور وتغيرها واختلافها عند الأخرين ، وخاصة عند الشخص الذي لا نعرفه . ولعل في هذا الكفاية للبرهنة على بطلان افادات هؤلاء الأنبياء الذين أشرنا اليهم والذين يدعون العلم بالغيب . . .

١ ـ يلاقي رأي الاشتراكي ـ الشيوعي نجاحا باهرا ، ويعدي وينتشر بين الفقراء اكثر مما ينتشر بين الطبقات الرخية الموسرة ، على شرط ان تكون الاحوال الاخرى متساوية ، حيث ان الفئات الموسرة تتمتع بمناعة ضد هذه الاراء اكثرمما تتمتع بها الطبقات الفقيرة .

٢ ـ تكون الزيادة في التفاضل او التفاوت في المجتمع او زيادة فقر السكان ، او تزايد التفاوت الاقتصادي يعقبه في نفس الوقت فقر الجماهير ، كل ذلك يسهل وييسر بل يزيد في توفق وانتشار مثل هذه الاراء في مجتمع ما ، مع بقاء الظروف والاحوال الاخرى متساوية وكلما كان التفاوت اكثر كلما كانت هذه العمليات اكثر شدة .

٣ ـ نقص في التفاوت ، او تحسن الوضع الاقتصادي للجماهير او كلتا هاتين الظاهرتين ، يؤدي الى نقص في شيوع وعدوى مثل هذه الآراء .

٤ ـ وعندما ينمو ويزداد التفاوت الاقتصادي ، ولكن الوضع الاقتصادي للجماهير يتحسن ، او عندما يصبح هذا الوضع الاقتصادي سيئاً ، ولكن التفاوت الاقتصادي يقل ، عند ذلك تكون هذه المتغيرات محايدة ، ويكون انتشار وشيوع مثل هذه الآراء ثابتاً مستمراً[٥٥] .

ان عدة بحوث وحقائق احصائية وتأريخية تبرهن على ان هذه الفرضيات مضبوطة صحيحة نوعاً ما ، وهي بتأكيدها على محافظة وبقاء « الاحوال الاخرى متساوية » تشير الى ان هذه الاحوال ان لم تكن متساوية فعند ذلك قد تخبيء وتخفي هذا الارتباط عوامل اخرى ، او تبطله ، او تشوه معالمه ، وعند ذلك تحصل على تغير في شيوع هذه الآراء وانتشارها بين الفقراء والاغنياء ، حيث يختلف هذا التغير عما اشرنا اليه اعلاه وهذا يعني ان الترابط غير كامل ، وان تغير وانتشار مثل

---

(٥٥) Sorokin « Famihe and Idpology » Ekonomist , Russ , 1922 No , 5 , P . G راجع هناك تأييد الفرضيات .

هذه الآراء يتوقف على عوامل اخرى كثيرة ، وليس على العامل الاقتصادي وحده .

ان مثل هذا الترابط الناقص موجود في كثيرمن الظواهر الفكرية وعندما يكون محسوساً لا يكون كاملا أبداً . ويظهر ان قبول او عدم قبول عدة قيم فكرية من قبيل حقائق الرياضيات او العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء مثلا وما شاكل ـ ليس له اي ارتباط محسوس بالاحوال الاقتصادية للفقراء والاغنياء . ذلك ان قواعد الحساب مثلا مقبولة عند الفئتين على السواء ، وهي صحيحة ثابتة في وقت الفقر والفاقة والقحط كما هي مقبولة في وقت الازدهار والانتعاش والرخاء . ويصدق هذا على كثير من الفرضيات العلمية الاخرى. فاذا حدث ان كان بعض هذه الحقائق معارضا من قبل بعض الفئات ومقبولا عند فئات اخرى ، فالعوامل التي هي سبب هذا القبول او تلك المعارضة هي عوامل تختلف كل الاختلاف عن العوامل الاقتصادية، ومن المحتمل ان تكون هناك قيم فكرية اخرى ، علاوة على القيم العلمية (من قبيل ظواهر الموسيقى والفنون والادب والاساليب والطرائق وما اليها) هي محايدة (اولا تتأثر) في شيوعها وانتشارها وتغير رواجها ـ بالعوامل الاقتصادية ، بل حتى تلك القيم الفكرية التي قد لا تكون « محايدة » لا تبين في الغالب ارتباطا ملحوظاً مع الاحوال الاقتصادية ، واذا وجد هذا الارتباط فهو ارتباط جد ضعيف كما هي الحالة في كل الاديان العظمى حيث نجد الفقراء والاغنياء بين المسيحيين والكونفوشيوسيين والبوذيين ، حيث كانت هذه الديانات ولا زالت في ازمان الفاقة والفقر وفي ازمان اليسر والرخاء وفي نظام بدائي في الانتاج ، وفي ازمان الصناعة الراقية وطريقة الانتاج التي تعتمد في الصناعة على المكائن والآلات الصناعية الحديثة ، وفي اوقات العبودية والاستخدام والاستغلال ، كما كانت في عهود الانظمة الاقتصادية ـ الرأسمالية الحرة . ويصدق هذا ايضا على كثير من المذاهب والاتجاهات والانظمة والقيم الفكرية العظمى سواء كانت هذه اخلاقية او ادبية او موسيقية او جمالية او غير ذلك . زد على ذلك ان الافراد الذين هم من طبقة اقتصادية واحدة ، ويحيون في

نظام اقتصادي واحد ، وهم من هيئة اجتماعية واحدة ، غالبا ما يكونون ذوي آراء مختلفة ، فقد يدينون بأديان مختلفة ، ولهم فلسفات في الحياة مختلفة ، ويتباينون تباينا كليا في اذواقهم الجمالية ومذاهبهم الخلقية ، ونراهم يميلون الى الوان مختلفة من الأدب والصور ، والموسيقى ، وينتمون الى احزاب ومنظمات مختلفة .

ان هذه الحقائق الواضحة تعني انه حتى اذا كان هناك ترابط بين هذه الظواهر وبين الأحوال الاقتصادية فهو ترابط غالباً ما يكون غير محسوس أو واطئاً جداً[٥٦]

ان المهمة التي يواجهها علماء الاجتماع في هذا الصدد هي اغفال معالجة التأثير العام للعوامل الاقتصادية في الاراء، والبدء بدراسة حقول الاراء التي يكون للعامل الاقتصادي تأثيرا فيها دراسة متقنة لمعرفة مدى الترابط وفي اي الحقول يكون هذا الترابط غيرمحسوس . فعندما تكون هذه البحوث والدراسات كثيرةكافية سنحصل على ارتباطات اكثر دقة وصحة ، حيث نتمكن آنذاك من تبين هذه القضية واستجلائها احسن من ذي قبل .والا فنحن ملزمين بتعليم مثل هذه التعاليم غير المحدودة والمشكوك فيها ، والتي قد تكون حقا وقد تكون باطلا .

(٥٦) « ان الظواهر الثقافية ليست نتيجة ولا هي مجرد دالة للظواهر الاقتصادية كما يدعي ذلك التفسير المادي للتاريخ » « ماكس ويبر » في كتابه « Wirtschaftegeschichte » صفحة ١٦ .

١٣ - الاحوال الاقتصادية

وتقهقر او تقدم مجتمع ما

هناك عدة نظريات تحاول ربط ازدهار امة من الامم او تقهقرها وانحطاطها بالعوامل الاقتصادية او بآثارها البارزة . ولما كانت مفهومة تقدم او تقهقر امة من الامم غامضة في هذه النظريات كان من الصعب برهنة صحة هذه النظريات او بطلانها .لذا كان من الواجب التريث حتى يستطيع هؤلاء المؤلفون ان يبينوا بدقة ووضوح ما يعنون بقولهم « تقهقر Decay » او « تقدم وازدهار aacendance » . اما الآن فلا تمكن معالجتها الا بايجاز بالغ ذلك انها فرضيات علمية لم تبلغ النضج بعد . وفي هذا بيان للسبب الذي حدا بي لأن يكون بحثي للنظريات الاقتصادية في التقهقر والانحطاط (Decay) بحثاً موجزاً .

لقد تحدرت الينا نظرية من الازمان القديمة فحواها ان الازدهار الاقتصادي يؤدي الى فساد الاخلاق والخلاعة والرشوة والى الانحطاط اجمالا « ٥٧ » كما تحدرت الينا من الازمان القديمة ايضاً افادات فحواها ان الفقر والفاقة يولدان الجرائم والمرض والتذمر وعدم الرضا ، والثورة ، والفوضى والاضطراب والانحطاط . ولقد اعيدت هذه النظريات في كثيرمن الازمان ، كما انها اعيدت في الوقت الحاضر ، ومن الواضح ان هذين النوعين من النظريات باطل لا اساس له من الصحة فيما اذا اعتبرناهما تفسيراً عاماً شاملا . حيث اننا نعرف بعض « الانحطاطات » التي حدثت في زمن الفقر والقحط ـ كما هي الحالة في الامبراطورية الرومانية الغربية مثلا ـ غير ان هذه الامبراطورية نفسها قد مرت في مراحل متعددة من القحط والفقر في مطلع تأريخها، ولكنها لم تنحط ا و تتقهقر. ان

اغلب الامم الموجودة والامبراطوريات ، وخاصة الصين ، قد مرت في مراحل متعددة من القحط الفظيع والفقر المدقع ، ولكنها لم تنحل وتتفسخ . ان هذا الاستقراء البسيط كاف لأن يرينا بطلان نظرية الانحطاط عن طريق القحط والفقر والفاقة . ويمكن ان يصدق هذا على نظرية الانحطاط عن طريق الازدهار والانتعاش الاقتصادي، بعد تغييره بعض التغيير .

والآن فسنبدأ بمعالجة بعض النظريات المعقدة التي تحاول أن ترجع ظواهر الانحطاط الى تأثير العوامل الاقتصادية . وسأعرض على سبيل المثال نظريات « Brook Adams » و« V. Sunk Hoviteh » و«R. A. Freeman» . لقد عرض «Brook Adams» نظرياته في كتابيه « The law of Civilization and Decay » و « The New Empire » وعلى وجه الاجمال نقول ان « بروك ادمز » لم يضع نظرية واحدة منسجمة ، وانما هو قد عرض عدة نظريات مختلفة ومتناقضة نوعاً ما. فهو يقول في بعض المواضيع « ان العامل الأهم الأرجح Preponderating » هو عامل جغرافي . ويقول في موضع ثان هو عامل رسي «Racial» ويقول في موضع آخر انه عامل اقتصادي ، أو « اعادة توزيع الطاقة الكونية Redistribution of cosmic Energy »(٥٨) . ومع كل هذا فإن الجانب الأهم من نظريته في الانحطاط هو من نوع « التفسير الاقتصادي للانحطاط » وفيما يلي منطوق هذه النظرية :

يسعى الناس ـ في الكفاح من اجل الحياة هذا الكفاح الذي لا بد منه ـ ان يجهزوا انفسهم جيداً ويحضروها لهذا النضال . ومنذ نهاية العصر الحجري لم تتمكن امة من الامم ان توفق في هذا الباب من دون ان تتمكن من تجهيز المعدن الرخيص نسبيا . وعليه فان موضوع المناجم قد اثر في اتجاه السياحات التجارية والاسفار ، وهذا هو الذي يعين اماكن السوق ، والاسواق بمناطقها المتصلة بها، تؤدي الى تنظيم وتكوين الدول والامبراطوريات . واذن فازدهار امة من الامم يتوقف على الاسواق وعلى الطرق المؤدية اليها والمتشعبة منها . « فعندما تنحرف الطرق التجارية تتحرك الاسواق ، فيتزحزح موضع الامبراطورية »وتعقب هذا،

الحروب ، والثورات والانتفاضات الاخرى ، مما يؤدي الى انحطاط الامة التي انتقلت منها اسواق الرئيسة المسيطرة المهمة ، والى ازدهار امة جديدة ، تلك هي الامة التي اصبحت موضع المراكز التجارية والثروة ، من بعد ان تمركزت فيها الطرق التجارية(٥٩) هذا هو منطوق النظرية ولكنه قد عقد اكثر بما اضيف اليه من « فروع النظرية » . ويرى (ادمس) ان الارساس «Races» المجهزة جيدا لاتصرف كل طاقتها في الكفاح اليومي من اجل الحياة وخزن طاقتها الزائدة على شكل ثروة ،وان هذه الثروة تتحول من هيئة اجتماعية الى هيئة اجتماعية بواسطة الغزو والمنافسة الاقتصادية،ويكون من نتيجة ذلك في بعض الهيئات الاجتماعية ان تصبح الطاقة الزائدة « الثروة »«مكدسة متراكمة متضخمة بحيث تكون لها الارجحية والاهمية على الطاقة الانتاجية » حيث تصبح الثروة القوة الاجتماعية المسيطرة . وهذا ظاهر من انتقال السيطرة الاجتماعية من الرهبان والعسكريين ـ الى رجال التجارة . حيث يقل العسكريون والمفكرون وتصبح معالم السيطرة للمرابين والفلاحين . وعند بلوغ هذه المرحلة يصبح انحطاط المجتمع وتفسخه امراً لا بد منه عاجلا او آجلاً .

ان من الضروري تكريس عدة صفحات لتعداد الضلال ا لتأريخي عند هذا المؤلف ، كما نحتاج الى عدة صفحات اخرى للبرهنة ـ فيما اذا سلمنا جدلا بصحة نظريته ـ على ان هذه النظرية لا تفسر مئات من الحقائق والحوادث المهمة جداً والتي تتعلق بظواهر الانحطاط والقهقري ، وانتقال السيطرة الاجتماعية من بلد الى بلد . وانا ارى انه يكفي للبرهنة على عدم صحة هذه النظرية ان نسأل : ما هي الأسباب التي تؤدي الى انتقال الطرق التجارية التي تنتقل معها الاسواق وموضع الامبراطورية ؟ ان نظرية « بروك آدمز » لا تجيب هذا السؤ ال . وقد نسأل عن الاسباب التي دعت الى الاعتقاد بالحقيقة التي فحواها ان بعض الارساس Races قادرةعلى ان تخزن طاقتها الزائدة على شكل ثروة ، بينما لا تتمكن الارساس الاخرى من ذلك .وما هي العوامل التي استلزمت الحقيقة التالية التي مؤداها : ان بعض الامم تتمكن من حيازة ثروة الامم الاخرى ـ عن طريق الغزو العسكري

والمنافسة ـ وتحويل الطرق التجارية ومواضع السوق ، وبذلك تغير موضع الامبراطوريات القوية ؟ يعتقد « بروك ادمز » ان هذا امراً مقرراً من قبيل الامر المحتوم ، فهو لا يحاول حتى تحليل هذه القضية . وعلى كل حال ، اذا كان من الممكن كما يرى هو ، انتقال الثروة والطرق التجارية بسبب تفوق الرس ودهائه او شجاعته العسكرية فان هذا يعني ـ من الناحية العملية ـ ان الرس وصفاته الوراثية والمكتسبة هي التي تتحكم في الطرق التجارية واسواق واتجاه انتقال الثروة . وبعبارة اخرى ان العامل الرسي هو العامل ذو السيطرة الاساسية لا الطرق التجارية والاسواق . زد على ذلك ان هذا يعني بأن انحطاط امة من الامم لا تحتمه (او تقرره) الطرق التجارية ولا اتجاهات انتقال الثروة (لأن المؤلف يرى بأن الرس القادر يتمكن من تغيير هذه الأمور) ، وانما الذي يقرر ذلك هو العامل الرسي وتدريبه وما يجهز به ، ومصادره الطبيعية وما شاكل . . وصفوة القول ان النظرية تنقلب على نفسها . زد على ذلك ان لا حاجة للقول بأن وجود الطرق التجارية المؤدية الى الهند والصين قد كان منذ آلاف السنين ، وان هذه الطرق قد تغيرت في كثير من الأحيان ومع هذا فإن هذين القطرين لا يزالان موجودين ولم يندثرا . ان هذه الدلائل كافية لتشخيص بطلان هذه النظرية . اجل ان في هذه النظرية جزءاً من الصحة ، ولكنه جزء وحسب [٦٠]

---

(٦٠) ان بعض تفاصيل نظرية « بروك ادمز » مفيدة مهمة ، فتحليله للناحية السلبية من دكتاتورية رجال التجارة (من قبيل دائني النقود وصانعيها) هو تحليل صادق مصيب ، كما ان نظريته في تتابع سيطرة الرهبان ، والعسكريين ، وصانعي النقود (وهي نظرية تذكرنا بنظرية (باريتو) المشابهة لها) ذات شيء من الاهمية .

الفهرس

الفصل الثاني

٦ ـ في ضوء النمط الاسيوي للانتاج: نشأة التكوين المصري وتطوره
أحمد صادق سعد

٦ ـ علم التاريخ — **ج. هرنشو** — ٨ ل.ل
ترجمة عبد الحميد العبادي

٧ ـ الجغرافيا توجه التاريخ — **ايست جوردن**
ترجمة جمال الدين الدناصوري

٨ ـ مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط — ١٠ ل.ل
د. عبد القادر جغلول
ترجمة : فضيلة الحكيم

٩ ـ الدولة المملوكية ـ التاريخ السياسي والعسكري — ٢٨ ل.ل
د. انطوان خليل ضومط

١٠ ـ المغرب العربي الحديث — ٢٥ ل.ل
سمير امين
ترجمة كميل داغر

ـ المسألة الشرقية
١١ ـ حول القوميات في الدولة العثمانية
ماركس
ترجمة : جوزف عبد الله

١٢ ـ تاريخ اللغة العربية — **جرجي زيدان**
تقديم : د. عصام نور الدين

١٣ ـ الدولة الاموية والمعارضة — **د. ابراهيم بيضون**

١٤ ـ المؤتمر العربي الاول
وثائقه والنصوص الفرنسية المتعلقة به
د. وجيه كوثراني

كتب تصدر قريبا

ـ تاريخ الجزائر الثقافي خلال الحكم الاستعماري الفرنسي
د. عبد القادر جغلول

ـ تاريخ الجزائر الاجتماعي السياسي ١٨٣٠ ـ ١٩٤٠
د. عدي الهواري

ـ سوريا وفلسطين تحت الحكم التركي
من الناحيتين السياسية والتاريخية
ترجمة د. يسر جابر
مراجعة د. منذر جابر

ـ نشوء المسألة الفلسطينية — **سلوى العمد**

ـ السياسة الدولية في الشرق العربي ١ ـ ٥
د. عادل اسماعيل

سلسلة العلوم الاجتماعية

١ ـ الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون — ١٤ ل.ل.
د. عبد القادر جغلول
ترجمة : د. فيصل عباس
مراجعة : د. خليل احمد خليل

٢ ـ الاساطير والخرافات عند العرب — ١٢ ل.ل
محمد عبد المعيد خان

٣ ـ المادية الجدلية والتحليل النفسي — ٦ ل.ل
فيلهلم رايش
ترجمة : بو علي ياسين

ان هؤلاء الذين يدعون ان المدرسة الاقتصادية بدأت بكارل ماركس وصاحبه فردريك انجلس قوم قليلو الالمام بتاريخ التفكير الاجتماعي في العصر الحديث، ذلك ان المفكرين منذ عصور سحيقة في القدم قد أدركوا الدور المهم الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في السلوك الانساني والتنظيم الاجتماعي والعمليات الاجتماعية والاتجاه التاريخي للمجتمع. فتعاليم حكماء الشرق مثل كونفشيوس ومفكري الهند مشحونة ببيانات تؤكد أهمية الشؤون الاقتصادية ضمنا أو صراحة. فقد ابان كل من كونفشيوس ومنشيوس بأن الفقر يؤدي الى عدم رضاء الناس واضطرابهم، ثم الى الفوضى الاجتماعية، لذا كانت الحالة الاقتصادية التي تحقق كفاية الناس أمراً ضروريا للنظام الاجتماعي والانسجام الاجتماعي. زد على ذلك أن هذين المفكرين قد اشارا الى أن العوامل الاقتصادية تؤثر في الظواهر الدينية والسياسية وهذا يوضح لنا السبب الذي حدا بهذين المفكرين الى اعتبار تأمين الغذاء والضروريات الاقتصادية أول وظيفة من وظائف الحكومة الجيدة.

دار الحداثة

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

لبنان. بيروت ص. ب ١٤/٥٦٣٦

الثمن ١٣ ل.ل.